

جامعة عمار ثليجي - الأغواط -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

مفهوم وأبعاد الأمن الإنساني

مذكرة في إطار مقتضيات نيل شهادة الماستر في القانون الدولي

إشراف الأستاذ:

❖ عبيدي محمد

إعداد الطالبة:

❖ حبيرش وفاء

لجنة المناقشة

أ. رئيسا.....

أ. عبيدي محمد..... مشرفا ومقررا

أ. أعضاء مناقشا.....

السنة الجامعية 2023/2022

جامعة عمار ثليجي - الأغواط -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

مفهوم وأبعاد الأمن الإنساني

مذكرة في إطار مقتضيات نيل شهادة الماستر في القانون الدولي

إشراف الأستاذ:

❖ عبيدي محمد

إعداد الطالبة:

❖ حبيرش وفاء

لجنة المناقشة

أ. رئيسا.....

أ. عبيدي محمد..... مشرفا ومقررا

أ. عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2023/2022

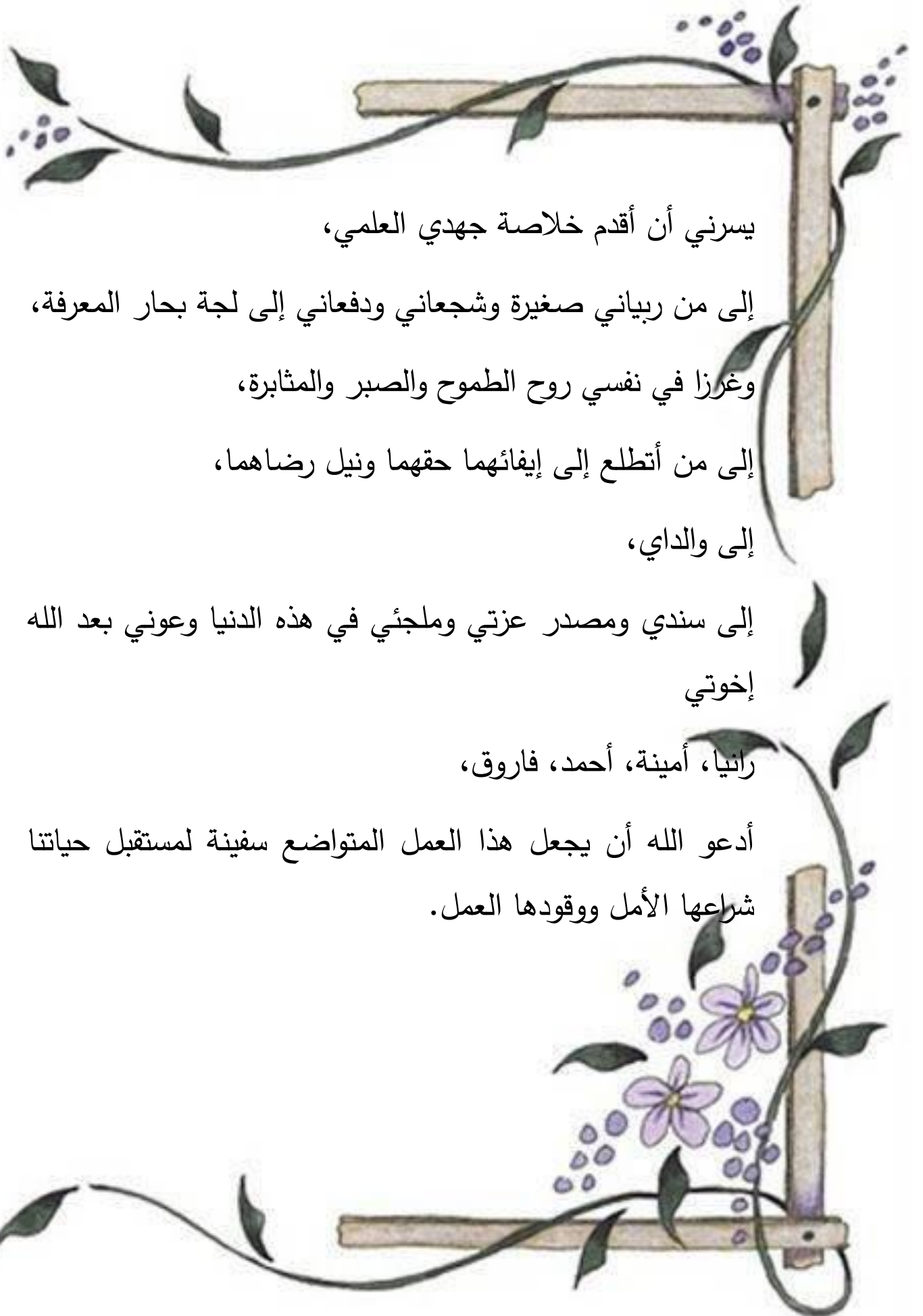
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿لَا يَلْفِ قُرَيْشٍ (١) إِلَّا لَهُمُ رَحْلَةُ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ (٢)
فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (٣) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَءَامَنَهُمْ
مِنْ خَوْفٍ (٤)﴾

سورة قريش

قال رسول الله ﷺ ﴿مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِنًا فِي سِرْبِهِ، مُعَافًى
فِي جَسَدِهِ، عِنْدَهُ قُوَّةٌ يَوْمِهِ، فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا
بِحَذَائِهَا﴾

رواه البخاري وأبو داود والترمذي



يسرني أن أقدم خلاصة جهدي العلمي،
إلى من ربياني صغيرة وشجعاني ودفعاني إلى لجة بحار المعرفة،
وغرزا في نفسي روح الطموح والصبر والمثابرة،
إلى من أتطلع إلى إيفائهما حقهما ونيل رضاها،
إلى والداي،
إلى سندي ومصدر عزتي وملجئي في هذه الدنيا وعوني بعد الله
إخوتي
رانيا، أمينة، أحمد، فاروق،
أدعو الله أن يجعل هذا العمل المتواضع سفينة لمستقبل حياتنا
شراعها الأمل ووقودها العمل.

الحمد لله كثيرا، الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع، فالحمد لك ربي حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضى،

على الأصل نشأنا، والأصل يدفعنا أن نعتزف بالجميل، وأن نرد الفضل لأصحابه، ونسدي الشكر لمستحقه، فأزجي من الشكر فائقه ومن الثناء أجله، إلى من علمني ان الصبر ثماره النجاح، وأن الأجر على قد المشقة، وأن المرء يبقى عالما ما تفانى في طلب العلم، إلى أستاذي الفاضل المشرف على البحث "عبيدي محمد" جزاه الله خيرا...تحية تقدير ووفاء،

إلى أعضاء اللجنة الموقرة التي تفضلت بمناقشة هذا العمل،

إلى جميع معلمي وأساتذتي من الطور الابتدائي إلى الجامعي...تحية شكر وعرفان،

إلى جميع من شجعني وقدم لي يد العون حتى يرى هذا العمل النور...شكرا لكم جميعا.

UNDP	• برنامج الأمم المتحدة الانمائي للتنمية البشرية
HSC	• لجنة الأمن الانساني
ICISS	• اللجنة الدولية المعنية بالتدخل الانساني وسيادة الدول
GHS	• الأمن الصحي العالمي
ESi	• مؤشر الأمن الاقتصادي
FAO	• منظمة التغذية والزراعة
AOAD	• المنظمة العربية للتنمية الزراعية
ط	• الطبعة
ب.س	• بدون سنة
ص	• صفحة
p	• page

مقدمة

يشكل الأمن الانساني أحد المفاهيم التي ظهرت على الساحة الدولية، وقد طرح من خلال تقرير التنمية البشرية 1994، ثم أخذت بعض الدول في تبني المفهوم كأحد أدوات سياستها الداخلية من بينها كندا واليابان، لكنه وعلى الرغم من مرور أكثر من ثلاثة عقود على نشأة المفهوم إلا أن العلماء لم يتفقوا على تعريف موحد للأمن الانساني، فهناك وجهة نظر ضيقة تركز على التهديدات التي تهدد أمن الأفراد وتكون ذات طبيعة عنيفة مثل انتهاكات حقوق الانسان، أما وجهة النظر الثانية فهي توسع من نطاق التهديدات التي يتعرض لها الأمن الانساني إلا أن الغالبية أكدت أنه يهتم بحماية الفرد من كافة التهديدات التي تمس حياته وحقوقه .

اذن الأمن الانساني هو حالة شعورية يصل اليها الانسان بتحرره من الخوف ومن جميع أشكال التهديدات والتحرر من الحاجة التي تتطلبها استمرارية الحياة، وكل هذا يؤدي بنا في الأخير بعيش الانسان بمستوى من الكرامة والرفاه، اذ يهدف الى كفالة بقاء الأشخاص وسبل عيشهم وذلك بالاستناد على ركيزتي الحماية والتمكين، الحماية من القمة الى القاعدة، والتمكين من القاعدة الى القمة، ويجد المفهوم جذوره الراسخة في مفاهيم أخرى من بينها حقوق الانسان، التنمية الانسانية .

وشهدت فترة ما بعد الحرب الباردة العديد من المتغيرات أسفرت عن بروز مخاطر أمنية جديدة تهدد أمن الفرد مباشرة، ما جعل المنظور التقليدي الذي يعتمد على الدولة الذي ظل حاكماً للعلاقات الدولية لفترة طويلة عاجزاً عن مواجهتها، وفي هذا السياق وقع جدل وهو ما تطلب إعادة النظر في أولوية الدولة، وذلك بصياغة مفهوم الأمن من منظور عالمي يهدف الى تحرير الانسان، وهي نتيجة أفرزتها التحولات البيئية الأمنية وحركية العولمة، كل هذه الدواعي أدت بالمشهد الدولي بالانتقال والتحول من أمن الدولة الى أمن الفرد وبمعنى اخر من الأمن الوطني الى الأمن الإنساني.

وبهذا برز مفهوم الأمن الانساني الذي يرسم دعائمه من خلال تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 1994 الذي اعتبر نقطة انطلاق هذا المفهوم، وتكرست مضامينه ضمن إطار منظمة الأمم المتحدة. وحدد التقرير سبعة أبعاد للأمن الانساني، الامن الشخصي، الأمن الصحي، الأمن الغذائي، الأمن السياسي والمجتمعي، وبظهور تهديدات ومخاطر

نذكر منها الصراعات الداخلية والعنف، البطالة، الفقر، التصحر، الأوبئة كلها شكلت عوائق أمام تحقيقه. وعليه أصبح الأمن الانساني مطلباً ملحا لمواجهة مختلف التهديدات.

تكمن أهمية موضوع "مفهوم وأبعاد الأمن الانساني" فيما يلي :

- رصد المذكرة لمختلف جوانب الأمن الانساني، وأسباب بروزه، وأهم المراحل التي مر بها.
- أصالة وحداثة الموضوع، فالأمن الانساني من المفاهيم الجديدة المطروحة على الساحة الدولية.
- تشعب المجالات القانونية الدولية التي يمسها موضوع الأمن الانساني، فكل من حقوق الانسان والتنمية الانسانية تتداخل معه، وهو ما يدل على أهمية الموضوع واتساعه.
- تقوم الدراسة بتسليط الضوء على أهم المواضيع المثيرة للجدل مثل ما أقرته العولمة والمتغيرات الدولية، التحديات الراهنة وأثارها المباشرة على أمن واستقرار الفرد والدولة.
- يركز موضوع البحث على الأمن، والذي يشكل جوهر حياة الأفراد والأمم، والدول الذي لا يمكن الاستغناء عنه وليس له بديل ولهذا يحاول الباحث اثراء النقاش حول هذه المسألة، التي تهم الجميع بدون استثناء.

ان الهدف من بحثنا يتمثل فيما يلي :

- استقصاء جهود تعريف وتطوير مفهوم الأمن الانساني من خلال تبني فهم مشترك لهذا المفهوم الناشئ يقوم على حماية الناس وتمكينهم وهما جوهر الأمن وغايته.
- توضيح حدود تداخل مفهوم الأمن الانساني مع منظومة حقوق الانسان والتنمية الانسانية، التدخل الدولي الانساني، حتى أن هناك من يرى أن الأمن الانساني بصدد تعويض حقوق الانسان ليحل محلها، ولهذا تسعى هذه الدراسة الى كشف ذلك.

- رصد نقطة التحول أو النقطة النوعية التي عرفها مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة من أمن الدولة الذي كان سائدا خلال الحرب الباردة تحت مسمى الأمن القومي الى أمن الانسان.
- تهدف الدراسة الى معرفة مهددات الأمن الانساني وأبعاده الرئيسية وسبل تحقيقه.
- في اثناء اعداد بحثنا واجهتنا بعض الصعوبات تتمثل فيما يلي:
- تداخل الجوانب القانونية مع السياسة في هذا النوع من المواضيع وصعوبات التمييز بين ما هو قانوني وما هو سياسي منها في معظم الأحيان.
- جل التقارير العلمية والعالمية حول الأمن الانساني باللغة الأجنبية حيث واجهتنا صعوبة في ترجمتها.
- انطلاقا من أهمية هذا الموضوع نعتقد أنه جدير بالبحث وأن اختيارنا له ينبع من دوافع ذاتية وأخرى موضوعية نتلخص في التي:
- تتميز الأسباب الشخصية في اختيار موضوع البحث بأنها المسؤولة عن ميول الطالب، وعن تلك المتعة التي يشعر بها عندما يستجيب الموضوع الى تطلعاته من قبيل ذلك.
- اهتمام المرء بالتطورات والمستجدات الحاصلة على المستوى الدولي خصوصا بعد بروز مفاهيم جديدة، وعلى رأسها الأمن الإنساني.
- تتناول المذكرة موضوع يمس الحياة الشخصية لكل فرد فكل واحد منا أصبح مهددا في أمنه واستقراره، وفي حياته اليومية، في منصب عمله، وفي غذائه، وصحته، وبيئته... الخ، وعليه أصبح الأمن الانساني مطلبا ملحا لمواجهة مختلف التهديدات التي تطال الفرد مباشرة.
- الاهتمام الدولي المتزايد بالأمن الانساني وأبعاده المختلفة حيث أصبح ضمن الأولويات الرئيسية في السياسات الخارجية لبعض الدول ومن ثم المعيار الحاسم لتحديد طبيعة العلاقات مع الدول الأخرى.

السبب الموضوعي في اختيار موضوعنا نابع من أهميته ومن القناعة بأن جهود المجتمع الدولي والمنظمات الدولية العالمية ومساعدتها في مجال ترقية الأمن الانساني تستحق البحث فيها.

لقد تعرضت العديد من الدراسات الى مسألة الأمن الانساني ومتطلبات تحقيقه، وقد استخدمت هذه الدراسة في العديد من الدراسات المهمة نذكر منها:

- خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الانساني، المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2009.
 - الأمن الانساني في ظل مبدأ مسؤولية الحماية، عبيدي محمد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016-2017.
 - بوسيلة سمرة، الأمن البيئي -مقاربة الأمن الإنساني، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2012-2013.
 - سلام سميرة، الأمن الإنساني وتحدياته في ظل الحماية الدولية لحقوق الانسان، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016.
 - انعام عبد الكريم، مفهوم الأمن الإنساني في حقه نظريات العلاقات الدولية، مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2013.
 - بن جبور الحاج ميلود، الأمن الإنساني في ظل المتغيرات الدولية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة بن باديس، مستغانم، 2016-2017.
 - قنوفي وسيلة، حق الانسان في الأمن، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لمين دباغين، سطيف، 2016-2017.
- اعتمدنا في البحث على:

- **المنهج الوصفي:** ويقوم على توصيف شامل للظاهرة وعرض أبعادها وجوانبها، وإزالة الغموض واعطاء تصور شامل للمفهوم.

ان كل ما سبق قوله يدفعنا في نهاية المطاف الى طرح الإشكالية التالية: ما هي المقاربة المفاهيمية للأمن الإنساني وماهي مكوناته الأساسية؟

تم الاعتماد على التقسيم الثنائي للخط، مع مقدمة في أول البحث وخاتمة في نهايته تلخص أهم النتائج المتوصل اليها والاقتراحات التي تساهم في اثراء الموضوع وسد الثغرات التي بدت لنا ولذلك ارتأينا تقسيم الموضوع الى فصلين من حيث الطرح على النحو الاتي:

- **الفصل الأول** وخصص لتسليط الضوء على (مقاربة مفاهيمية للأمن الانساني وعلاقته ببعض المفاهيم ذات الصلة)، اذ تضمن الفصل بحثين، تناول **المبحث الاول** مقاربة الامن الانساني من خلال التعريف بالمفهوم، وابرار علاقته ببعض المفاهيم ذات الصلة، و**المبحث الثاني** خصص لنشأة وتطور المفهوم وتكريسه في إطار منظمة الأمم المتحدة.

- **الفصل الثاني** فسلطنا الضوء على (الأبعاد الأساسية للأمن الانساني) وبدوره قسمناه الى بحثين، تطرقنا في **المبحث الأول** الى الأبعاد المتعلقة بالفرد تشمل كل من البعد الشخصي، البعد الصحي، البعد الاقتصادي، وفي **المبحث الثاني** تناولنا أبعاد الأمن الانساني ذات الصلة بالجماعة والمتمثلة في الأمن البيئي والأمن الغذائي، والأمن السياسي والأمن المجتمعي والتهديدات التي تطل وتواجه كل بعد من الأبعاد، اضافة سبل تحقيق الأمن الإنساني.

الفصل الأول:

المقاربة المفاهيمية للأمن الانساني وعلاقته
ببعض المفاهيم ذات الصلة

نتائج البحوث ذات الصلة

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية للأمن الانساني وعلاقته ببعض المفاهيم ذات الصلة

سنتناول ضمن هذا الفصل المقاربات المفاهيمية للأمن الانساني من خلال المحاولات والجهود الجارية لتعريفه وايجاد فهم مشترك، واستعراض للرؤى المطروحة حوله، تبيان علاقة بين مفهوم الأمن الانساني والمفاهيم ذات الصلة، خصائصه ولياته (المبحث الأول) ونبرز نشأة وتطور هذا المفهوم، وتكريسه في إطار منظمة الأمم المتحدة (المبحث الثاني).

المبحث الأول: المقاربة المفاهيمية للأمن الانساني

يعتمد الأمن الانساني نهجا محوره الانسان، ولذلك فان المجتمع الدولي مازال يبحث عن توافق بشأن تعريف هذا المفهوم الحديث الذي ما يزال في طور التشكل، وكل ما تم التوصل اليه حتى الان لا يعدو أن يكون سوى مجرد اجتهادات فقهية وتوافق اراء حول فهم مشترك له.

المطلب الأول: جهود تعريف الأمن الانساني

أن تقييم النقاش حول الأمن يتطلب تعريف المصطلح بدقة وهو ما يقتضي أمرين مهمين: الأول هو الاتفاق على أصل معنى مصطلح الأمن، والثاني هو تحديد دقيق للمصطلح من خلال الاجابة على الأسئلة التالية: الأمن من أجل من؟ الأمن من أجل أية قيمة؟ الى أي مدى يمكن اعتماد مفهوم الأمن؟ طرق الوصول الى الأمن؟

وسنتناول في هذا المطلب المفهوم الضيق والموسع للأمن الانساني (الفرع الأول) ثم تعريف الأمن الانساني عند الفقهاء والهيئات الدولية (الفرع الثاني).

عند التطبيق لوحظ أن ضمان الأمن الانساني في أوسع معانيه هو المهمة الرئيسية للأمم المتحدة في حين تسعى الياته الخارجية لليابان في تحقيق الهدف المشترك وهو "التحرر من الخوف ومن الحاجة" ومن جهة أخرى نجد دولا مثل كندا تقضي في سياستها الخارجية الجانب الخاص "التحرر من الخوف" ولقد كثرت الأدبيات المواكبة لهذه المقترحات، وجاء أغلبها منتقدا لمفهوم الأمن الانساني باعتباره غامضا وغير مفهوم ومستحيل.

الفرع الأول: المفهوم الضيق والموسع للأمن الإنساني

في هذا الجزء سنحاول التفصيل في الرؤية الكندية واليابانية لمفهوم الأمن الانساني وسياسة كل منهما في هذا الخصوص.

أولاً: الرؤية الكندية (المبادرة الكندية)

تعتبر كندا من أشخاص القانون الدولي الاوائل الذين اهتموا بمفهوم الأمن الانساني: وهي بذلك لم تختلف على المقاربات المفاهيمية المتداولة حيث ترى أن "أمن الانسان يعني سلامة كل الناس من التهديدات العنيفة وغير العنيفة، وهو حالة أو وضع ينعم فيه الانسان بالحرية من التهديدات المنتشرة التي تهدد حقوق الانسان وسلامتهم بل أرواحهم¹.

¹ عبيدي محمد، الأمن الانساني في ظل مبدأ مسؤولية الحماية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص 19.

حيث حددت خمس أولويات وهي: حماية المدنيين، دعم عمليات السلام، منع النزاعات وحلها، ادارة الحكم والمساواة بالإضافة الى الأمن العام، وحسب الحكومة الكندية التهديدات التي تواجه الأمن الانساني تكمن أساسا في التفاوت في الدخل بين الدول الغنية والفقيرة، الجريمة الدولية، الصراعات الداخلية، انتشار الاسلحة والخلافات الدينية، انتهاك حقوق الأطفال، انعدام النمو الاقتصادي، ونظام التجارة العالمي غير مستقر مغلق بالإضافة الى (الجرائم العنيفة الاتجار في المخدرات، الارهاب والأمراض والتدهور البيئي و"القوى غير تقليدية" للجماعات العرقية والدينية المسلحة).¹

لقد تبنت كندا في تقرير لجنة الأمن الانساني بعنوان مسؤولية الحماية تعريفا ضيقا للأمن الانساني بأنه (التحرر من الخوف)، و (التحرر من التهديدات الماسة بسلامة وحياة الأفراد بالتركيز على الصنف الجسدي المباشر والمنظم) واعتبرت ان المكون الأساسي للأمن الانساني يتمثل في أمن الأفراد من تهديد الحياة ، والصحة وسبل العيش والسلامة الشخصية والكرامة الانسانية) وأن تحقيقه يكمن في الحد من استخدام القوة والعنف عن طريق مكافحة انتشار الألغام الأرضية والكف عن تجنيد الأطفال وتشجيع دور القانون الدولي الانساني ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة واصلاح القطاعات الأمنية.²

حدد "لويد أكسورثي" وزير خارجية كندا اطارا عاما لنهج الأمن الانساني الكندي والذي يعتمد على مجموعة من العناصر وهي: الانفتاح بدلا من الانطواء (الانعزال) اذ أن طبيعة التحديات العابرة للحدود (التلوث البيئي مثلا) تجعل العمل التعاوني على مختلف المستويات العالمية والمحلية أمرا ضروريا.

النهوض بالمعايير الأساسية للإنسانية، تعزيز بناء السلام، اصلاح المنظمات الدولية والاقليمية، تكوين شراكات جديدة الى جانب استخدام "مفاهيم قوى الاقتناع" أو "القوى الناعمة" في التفاوض بدلا من الاكراه والأفكار القوية، والدبلوماسية المعلنة بدلا من المفاوضات السرية فكل هذه الطرق فعالة لتحقيق الأمن الإنساني.³

¹ صباح حواس، التلوث البيئي وأثره على الأمن الانساني، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة الحاج لخضر باقتة، 2020-2019، ص46-47.

² تقرير حول الأمن الانساني، لجنة حقوق الانسان، يوم 2023/04/24، على الساعة 19:15، على الموقع الالكتروني www.human.security.chscvg

³ Lloyd axworthy: notes for an adress by to the institute technologic autonomy de mexasico (ITAM), canada's security agenda for the hemisphere, Mexasico city, 11 january 1999 at www.dfait.macci.gc.ca.

أكدت كندا بأنها واحدة من الدول الكبرى التي تقع على كاهلها مسؤولية تحقيق الأمن الانساني كما أنها تسعى الى تحقيق دور دولي أكبر، كان لها رؤية في التدخل الانساني بأنه التزام أخلاقي يقع على كاهل الدول وأن المجتمع الدولي لابد أن يتحرك بشكل جماعي من خلال الأمم المتحدة ليمنع النزاعات أولاً ومن ثم يتدخل لوقف النزاعات في حالة اندلاعها.¹

ثانياً: الرؤية اليابانية (المبادرة اليابانية)

طرحَت اليابان خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة سؤالاً مفاده: هل يمكننا أن نتمتع بكامل الحرية دون الخوف من العوز والحاجة؟ وأجابت بقولها: "لن يبدأ الناس في التمتع بالأمن الحقيقي الا إذا كنا قادرين على الحصول على الفرصة لكسب العيش وأن يعتمدوا على أنفسهم"، واستطاعت الحكومة اليابانية بقيادة رئيس وزرائها لجعل القرن الواحد والعشرين قرناً (محوره الانسان).

فالأمن الانساني يتطلب احترام كل انسان منفرداً وهو ما اقتضى من اليابان ما يلي:

- فهم الأمن الانساني باعتباره مفهوماً شاملاً وجامعاً، أن تهديدات الأمن الانساني تختلف من بلد الى اخر.

- بناء نظام عالمي للأمن الانساني يترتب على حشد كل الموارد الفكرية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية.

- يجب أن يحظى الأمن الانساني بالموافقة الرسمية على المستوى الدولي وكذلك بالدعم والتكاتف مقترنين بالفعل، وهذا بسبب طبيعة محاور اهتمام الأمن وعملية صنع السياسات.²

وترى ان الأمن الانساني قابل للتحقيق في حالة واحدة وهي عندما يتحرر الناس من الحاجة والخوف وعليه فان الأمن الانساني لا يتحقق الا إذا اشتمل على الحماية والتمكين معاً، حماية الناس من الأخطار التي تهددهم وتمكينهم بمساعدتهم على الحصول على احتياجاتهم المستقبلية.³

¹ بن جبور الحاج ميلود، الأمن الإنساني في ظل المتغيرات الدولية، مذكرة ماستر، كلية الحقوق، جامعة بن باديس مستغانم، 2016-2017، ص25.

² صباح حواس، المرجع السابق، ص48-49.

³ خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الانساني "المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض السعودية، الطبعة الاولى 2009، ص118.

والتعريف الواسع للأمن، جعل من الأمن مفهوما شاملا يعكس حقيقة الوضع الراهن، ويأخذ في الحسبان جميع المشكلات والمخاطر التي تهدد مستقبل البشرية، وفي هذا الاطار يقول: "كوفي عنان" "الأمن الانساني في أوسع معانيه، يعني أكثر من مجرد النزاع العنيف، انه يشمل حقوق الانسان، الحكم الرشيد، الحق في التعليم والرعاية الصحية، وضمان امتلاك كل فرد لخيارات وفرص لتفجير طاقته.... التحرر من الحاجة، التحرر من الخوف وضمان أن أجيال المستقبل سترث بيئة طبيعية صحية...".¹

وفي الأخير يمكن القول أن الرؤيتان السابقتان (الكندية واليابانية) اتفقتا على أن يكون الأمن الانساني أحد أهم انشغالات حكومات الدول، ذلك أن أغلب النزاعات التي حدثت خلال نهاية القرن العشرين كانت داخلية وخارجية، كما أن أغلب الضحايا كانوا من المدنيين، وعليه فإن أمن الدولة لا يضمن من تلقاء نفسه أمن شعبها وتضيف أغلبية النقاشات أن نهج الأمن الانساني ليس جديدا فالتحديات التي يواجهها ليست من الظواهر الحديثة، وانما الجديد هو الاطار المتغير.

فمفهوم الأمن الانساني يضع مقياسا جديدا للحكم على نجاح أو فشل سياسات الأمن الوطنية والدولية، ولا يساعد مفهوم الأمن الانساني فقط على تقييم فعالية السياسات الامنية، انما يؤكد أيضا على أهمية العمل الوقائي للتقليل من نسبة التعرض للخطر كما يوضح الطرق التي يجب اتباعها لمعالجة المشاكل عندما تفشل الوقاية.

الفرع الثاني: محاولات إيجاد تعريف للأمن الانساني

كما رأينا سابقا يعد الأمن الانساني أحد المفاهيم التي بدأ تداولها مع نهاية القرن الماضي بهدف مواجهة المفاهيم الأمنية في ظل التطورات الدولية المعاصرة²، ورغم أن هذا المفهوم يجد جذوره الراسخة ضمن مفاهيم أخرى في العلاقات الدولية والقانون الدولي الذي ينظم هذه العلاقات³ كحقوق الانسان والأمن الجماعي، وأن الأفكار التي استلهم منها قد تبلورت منذ قرن ونصف بدءا بالمعاهدة الدولية للصليب الأحمر سنة 1864 مروراً بالإعلان العالمي

¹قنوفي وسيلة، حق الانسان في الأمن، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لمين دباغين سطيف، 2016-2017، ص57.

²خولة يوسف، وأمل يازجي: الأمن الانساني وأبعاده في القانون الدولي العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 28، العدد 2، 2012، ص525.

³Gred oberleinter: Human security and human rights , European training center for human rights and democracy ,occasional paper ,N8 ,2002 ,P1.

لحقوق الانسان 1948 ووصولاً الى معاهدات جنيف الاربعة سنة 1949¹ يعتمد الأمن الانساني نهجا محوره الانسان، ولذلك فان المجتمع الدولي مازال يبحث عن توافق بشأن تعريف هذا المفهوم الحديث الذي ما يزال في طور التشكل، وكل ما تم التوصل اليه حتى الان لا يعدو أن يكون سوى مجرد اجتهادات فقهية وتوافق اراء حول فهم مشترك له، فالأمن المتحدة نفسها التي أخذت على عاتقها مهمة تنسيق جهود إيجاد تعريف متفق عليه لهذا المفهوم تعترف بأن " اعطاء تعريف قانوني للأمن البشري قد يسفر عن نتائج عكسية مادام المفهوم في نفس الوقت اطاراً تشغيلياً واطاراً للسياسات.²

وتستوجب الاحاطة بمفهوم الامن الانساني الاحاطة بالتعريف الاصطلاحي للأمن الانساني وفيه نستعرض الى تعريف الهيئات الدولية وكذلك تعريف فقهاء القانون الدولي للأمن الإنساني.

أولاً: تعريف الهيئات الدولية للأمن الانساني

1- مقارنة تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي للتنمية البشرية لسنة 1994 (UNDP)

يعتبر تقرير الامم المتحدة الانمائي للتنمية البشرية لسنة 1994 أول تقرير يظهر بشكل مستقل مفهوماً للأمن الانساني، غير أن هذا التقرير قدم منظوراً فضفاضاً لمفهوم الأمن الانساني³، وعلى أن هناك تهديدات جديدة يجب اخذها بالحسبان وايجاد اليات مناسبة لمواجهتها، وأن مفهوم الأمن يجب أن يتغير سواء من حيث مفهومه بالانتقال من الأمن الذي يركز على السلامة الاقليمية وسيادة الدول الى الأمن الذي يركز على الأفراد أما بخصوص آلية تحقيقه فيؤكد التقرير على ضرورة الانتقال من ضمان الأمن عن طريق التسلح الى ضمان الأمن عن طريق تحقيق التنمية المستدامة.⁴

¹ غادة علي موسى، اعادة النظر في استراتيجيات الأمن الانساني في المنطقة العربية، أوراق مختارة قدمت ضمن المؤتمر الدولي حول الأمن الانساني في الدول العربية عمان، الأردن 14-15 مارس 2005 اليونسكو، 2008، ص11.

² تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول متابعة قرار الجمعية العامة رقم 291/64 المتعلق بالأمن البشري الصادر بتاريخ 2012/04/5، رقم التقرير: 66/63، ص5.

³ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المتعلق بالأمن البشري، مارس 2010، ص6.

⁴ حولة يوسف وأمل مازجي، المرجع السابق، ص527.

2-منظور الأمين العام للأمم المتحدة

من منظوره لهذا المفهوم يبدو أن السيد "كوفي عنان" الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة قد حاول توسيع نطاقه ليشمل كل من أمن الدولة والكوكب، فالأمن الانساني حسبه يتحقق بغياب العنف المسلح و بالحكم الرشيد والحفاظ على البيئة الطبيعية أمانة للأجيال القادمة ومن جهة أخرى فأمن الانسان لم يتم بلوغه الا اذا شعر الانسان بالأمان وتحرر من الخوف والفاقة وتمتع بحقوقه الأساسية اذن فالأمن الانساني في معناه الشامل يعني ما هو أبعد من غياب العنف المسلح، يشتمل على حقوق الانسان، والحكم الرشيد والحق في الحصول على فرص للتعليم والرعاية الصحية، والتأكد من ان كل فرد لديه الفرصة والقدرة على بلوغ احتياجاته الخاصة وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو تقليل الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع النزاعات، لتحقيق التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف وحرية الأجيال القادمة في أن تراث بيئة طبيعية وصحية، هذه هي الأركان المترابطة لتحقيق الأمن الانساني ومن ثم الأمن القومي.¹

3-منظور لجنة أمن الانسان الأممية (HSC)

في رؤية اتسمت بالتركيز على ربط أمن الانسان بما ينبغي أن يتمتع به الناس من حرية، عرفته لجنة أمن الانسان²، بأنه: "حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرق تعزز حريات الانسان لذاته فأمن الانسان يعني حماية الحريات الأساسية، تلك الحريات التي تمثل جوهر الحياة ويعني حماية الناس من التهديدات والأوضاع الحرجة، القاسية المتفشية، الواسعة النطاق" ويعني استخدام العمليات التي تبني على مواطن قوة الناس وتطلعاتهم ويعني ايجاد النظم السياسية والاجتماعية والبيئية والعسكرية والثقافية التي تتمحور حول البقاء على قيد الحياة وكسب العيش والكرامة وجوهر الحياة الحيوي هو مجموعة حقوق وحريات اولية يتمتع بها الناس ويتفاوت بين الأفراد والمجتمعات ما يعتبره الناس "حيويًا" أي ما يعتبرونه جوهرًا للحياة وحاسم الأهمية وهذا هو السبب في أن نحجم على اقتراح قائمة مقسمة الى بنود تمثل ما يتكون منه أمن الانسان.

¹ تقرير الاهداف الانمائية الالفية الصادر عن الأمم المتحدة، يوم 2023/05/03، على الساعة 20:30، الموقع الالكتروني www.un.org/av/millenniumgoals/reports.

² تقرير لجنة أمن الانسان المعنون ب: "أمن الانسان الان: حماية الناس وتمكينهم"، الصادر سنة 2003، ص04.

4-منظور لجنة إدارة شؤون المجتمع الدولي

من جهتها أوردت لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي رؤيتها لمفهوم الأمن الانساني باعتباره هدفا نسعى لبلوغه والذي ينبغي أن يحظى بنفس الاهتمام والأهمية الممنوحين للأمن القومي والأمن الدولي، حيث يسلم مفهوم امن البشر بأن الأمن العالمي يتجاوز حماية الحدود والنخب الحاكمة ومصالح الدولة الحصرية، ليشمل حماية البشر وهو لا يستبعد التهديدات العسكرية من الاهتمامات الامنية، بل يقترح بدلا من ذلك تعريف أوسع للتهديدات في ظل الشواغل الانسانية الملحة لما بع الحرب الباردة، واللجنة ترى أنه يجب النظر الى امن البشر كهدف له من الأهمية ما لأمن الدول وفي نهاية الأمر، فان الغايتين ليستا متعارضتين: فلا يمكن للدول أن تكون امنة طويلا ما لم يكن مواطنوها بمأمن وأن كثيرا ما حدث في الماضي أن استخدم الحفاظ على أمن الدولة ذريعة للسياسات التي تقوض أمن الشعب.¹

5-منظور منظمة الدول الأمريكية

يركز تصور هذه المنظمة للأمن على الهدف منه حول هذا تشير الى أن "أساس الأمن والغرض منه هو حماية البشر، ويترسخ الأمن بتعميق بعده الانساني وتحسن ظروف الأمن البشري عن طريق الاحترام الكامل لكرامة الناس وحقوق الانسان والحريات الأساسية، وكذلك عن طريق تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والادماج.²

6-مقاربة اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول (ICISS)

من جهتها ركزت اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول³، في ابرازها لهذا المفهوم على الأمن الشخصي للإنسان وكرامته وحرياته وحقوقه الاقتصادية والاجتماعية، فهي ترى أن: "الأمن الانساني يعني أمن الناس، أي سلامتهم البدنية ورفاهيتهم الاقتصادية والاجتماعية، واحترام كرامتهم وقدرهم كبشر وحماية حقوق الانسان المملوكة لهم وحرياتهم الأساسية.⁴

¹ تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي المعنون ب: "جيران في عالم واحد"، ص 90-91.

² تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المتعلق بالأمن البشري، المرجع السابق، ص 07.

³ أعلنت حكومة كندا عن مبادرة انشاء "اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول" في الجلسة العامة رقم 15 بتاريخ 2000/09/14.

⁴ تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول، الصادر سنة 2001، ص 15.

7- مقارنة تقرير التنمية الإنسانية العربية

يعرف هذا التقرير الذي يصدر سنوياً الأمن الانساني بأنه: " تحرر الانسان من التهديدات الشديدة والمنتشرة والممتدة زمنياً وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحرية¹، ويلاحظ أيضاً أن هذا التعريف يكاد يتطابق مع التعاريف السابقة مع تركيزه على ربط أمن الانسان بالحرية والتهديدات التي يمكن أن تعرض حياة الناس للخطر².

8- مقارنة شبكة الأمن البشري

في مقاربتها لمفهوم الامن الانساني ترى شبكة الأمن البشري، بأنه بمثابة "عالم انساني يكفل فيه لكل فرد التحرر من الخوف والتحرر من الفاقة مع التمتع بفرص متكافئة لتنمية طاقاته البشرية الكامنة على أكمل وجه...، ومن حيث الجوهر يعني الأمن البشري التحرر من التهديدات المتفشية التي تتربص بحقوق الأشخاص وسلامتهم وحتى حياتهم...، وهكذا يتضح أن الأمن البشري والتنمية البشرية وجهان لعملة واحدة، يدعم أحدهما الآخر يهيئ كل منهما بيئة ملائمة للأخر³.

9- منظور الاتحاد الافريقي

أورد ميثاق الاتحاد الافريقي مفهوماً للأمن الانساني يتلخص في أنه يعني ويشمل: أمن الفرد المتعلق بتلبية احتياجاته الأساسية، كما يشمل توفير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية والثقافية اللازمة لبقاء الفرد وحفظ كرامته ولحماية حقوق الانسان واحترامها وتوفير الحوكمة الرشيدة وضمان توفير فرص وخيارات أمام كافة الأفراد من أجل تحقيق تنميتهم بالكامل⁴.

ثانياً: التعريفات الفقهية للأمن الإنساني

هناك تعريفات للأمن الانساني وردت في سياق علاقته بالامن القومي منها: يعرف "بول هينبيكر" الأمن الانساني بأنه: "يركز على الأفراد والمجتمعات بدلاً من الدول، كما انه يقوم على فكرة أن أمن الدول ضروري لكنه ليس كافياً لتحقيق بقاء البشر، والأمن الانساني يركز

¹ تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2009 بعنوان: تحديات أمن الانسان في البلدان العربية، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، المكتب الاقليمي للدول العربية، ص 25.

² تم انشاء هذه الشبكة بالنرويج سنة 1999 بمبادرة من عدد من الدول من مختلف قارات العالم كالأردن والنمسا وهولندا... الخ.

³ تقرير الأمن البشري رمز: 64/701، المرجع السابق، ص 07.

⁴ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المتعلق بالأمن البشري سنة 2010، المرجع السابق، ص 08.

على مصادر التهديد وغير العسكرية اذ يعد أمن وبقاء الافراد جزء مكمل لتحقيق الأمن العالمي، كما يكمل ولا يحل محل الأمن القومي¹، من جهته يربط "كانطي باجباي" الأمن الانساني بالمقدرات المتاحة على اختلاف أنواعها، فيشير الى ان الأمن الانساني مصادر تهديد حياة وحرية الافراد والجماعات وذلك مقارنة بالمقدرات المتاحة لمواجهة تلك الأنماط من مصادر التهديد، اذ تنوعت مصادر التهديد في الوقت والنطاق²، وعند هذه النقطة لا يمكن وضع تعريف محدد صالح لكل الجماعات وفي الأوقات كافة أما تعريف "امارتيا سن" للأمن الانساني فهو يركز على وجود تعارض واضح بين المفهومين اذ يعتبر الأمن الانساني: "الحد من أوجه انعدام الأمن التي تبطل بها حياة البشر والتخلص منها ان أمكن، وهو ما يتعارض مع فكرة أمن الدولة التي تركز أساسا على صون سلامة الدولة وقوتها، ومن ثم فأمن الدولة يرتبط ارتباطا غير مباشر بأمن البشر الذين يعيشون فيها".³

وحسب خديجة عرفة محمد أمين فانه يوجد تعريف للأمن الانساني في سياق ربطه بالقدرات المتاحة، ووفقا لهذه التعريفات فان تحقيق الأمن الانساني لا يمكن في غياب مصادر التهديد لأمن الأفراد لكنه يكمن أساسا في توافر المقدرة الملائمة لمواجهة تلك التهديدات ومن تلك التعريفات تعريف: "ساداكو اوجاتا" الذي يعتبر أن الأمن الانساني: "يتطلب شمول المستبشرين فهو يركز على وجود ثقة كافية لدى أكبر مجموعة ممكنة من الأفراد في مستقبلها ثقة كافية في أنها تستطيع أن تفكر فعلا في اليوم التالي والسنة التالية.... ومنه فان حماية الأفراد وتمكينهم هي مسألة تتعلق باتاحة امكانات حقيقية للأفراد لكي يعيشوا في سلم وكرامة ويعزز الأمن الانساني من هذه الزاوية أمن الدولة لكنه لا يحل محلها".⁴

وعرفه محبوب الحق⁵ بأنه: "أمن الانسان بدلا من أمن الأرض وأمن الأفراد بدلا من الأمم والامن من خلال التنمية وليس من خلال الأسلحة، وهو أمن الأفراد في كل مكان في منازلهم وفي وظائفهم".⁶

¹أزروال يوسف، الأمن الانساني في دراسة نظرية، جامعة عربي تبسي تبسة الجزائر، ص196.

²kanti banjapi, an expression of threats versus capabilities across time and space, security dialogue, vol 35, N03, sep 2004, P 360.

³خديجة عرفة محمد أمين، المرجع السابق، ص34-35.

⁴خديجة عرفة محمد امين، المرجع نفسه، ص36.

⁵محبوب الحق وأمارتيا سن، تقرير التنمية البشرية، سنة 1994.

⁶خديجة عرفة محمد امين، المرجع نفسه، ص04.

وجاء في تعريف "كوفي عنان" الذي يرى بأن الأمن الانساني يتضمن ما هو أكثر بمراحل من انعدام الصراعات العنيفة، فهو يشمل حقوق الانسان والحكم الرشيد وامكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية وكفالة اتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق امكاناته، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع الصراعات والتحرر من الفاقة والتحرر من الخوف وحرية الأجيال المقبلة في أن تراث بيئة طبيعية صحية.¹

ويعرف "مارليس غلاسيوس" و"ماري كالدور" الأمن الانساني بأنه²: "محاولة لإدراك طبيعة التغييرات في قضايا الأمن فهي تقوم على فكرة أن أمن فرد واحد أو جماعة أو أمة يكمن في قرارات الآخرين.... وهذه السياسات والمؤسسات يجب أن تجد أليات جديدة لحماية الأفراد والجماعات". ويعتبر "اميتاف اشاريا" أن الأمن الانساني: "يتكون من ثلاثة أبعاد هي التحرر من الخوف والحاجة، والتحرر من المعاناة في أوقات النزاعات"، ويعرف "هانز فان" و"ادوارد نيومان" الأمن الانساني بأنه "الأمن الشامل والمستدام من الخوف والنزاعات والتجاهل والفقر والحرمان الاجتماعي والثقافي والجوع".

أما مفهوم كارولين توماس لمفهوم الأمن الانساني فيتمثل في: "تحقيق الأمن الانساني يشير الى حالة توافر الاحتياجات المادية للأفراد بالإضافة الى تحقيق الكرامة البشرية.... والأمن الانساني لا يمكن أن يتجزأ فهو لا يمكن أن يتحقق بواسطة أو من اجل مجموعة واحدة على حساب الأخرى، ورغم أن الأبعاد المادية تشكل جوهر الأمن الانساني، فانه بالإضافة لذلك فان الأمن الانساني يتشكل من الأبعاد غير المادية".³ من خلال مجمل التعريفات الموضحة سابقا تبين لنا أنها تتقاطع جميعها في جملة من النقاط:

﴿ يتطلب فهم الأمن الانساني فهما موسعا للأمن حيث تعد حماية الأفراد وتمكينهم أساسا للأمن وغاية له.

﴿ لا يترتب على الأمن الانساني استعمال القوة ضد سيادة الدول.

¹ kofi Anan, we the peoples, the role the united nations in the 21 st, newyork, un, A /54/2000, 27/03/2000, P 43-44.

² خديجة عرفة محمد امين، المرجع السابق، ص36.

³ خديجة عرفة محمد أمين، المرجع نفسه، ص ص38-40.

يهدف الأمن الانساني الى تحقيق مجموعة من الأهداف هي التحرر من الخوف، الحاجة وحرية العيش بكرامة عن طريق استراتيجيات تتمحور حول الفرد.

المطلب الثاني: الأمن الانساني وعلاقته ببعض المفاهيم ذات الصلة، خصائصه وآلياته

يتقاطع ويتداخل مفهوم الأمن الانساني مع مفاهيم متقاربة معه في الاهتمام، ومفاهيم راسخة في القانون الدولي، فيرتبط الأمن الانساني بمجموعة من المفاهيم من أبرزها: حقوق الانسان، التنمية الانسانية، والتدخل الدولي الانساني، وسنحاول من خلال هذا المطلب تحديد العلاقة بين مفهوم الأمن الانساني ومجموعة من المفاهيم المرتبطة به (الفرع الأول)، والخصائص والآليات التي اعتمدتها لجنة أمن الانسان للنهوض به وتكريسه والتي حددتها في الحماية والتمكين (الفرع الثاني).

الفرع الأول: علاقة الأمن الانساني ببعض المفاهيم ذات الصلة **أولاً: علاقة الأمن الانساني بحقوق الانسان**

يذهب البعض الى التأكيد أن مفهوم أمن الانسان يختلف عن مفهوم حقوق الانسان وأن كليهما ليس مرادفاً للآخر، الا أن البعض الآخر يرى في توسيع مفهوم الأمن الانساني ليشمل حقوق الانسان أمراً ذا أهمية طالما أن مفهوم الأمن الانساني هو نتيجة لتظافر مجموعة من الشروط منها احترام كافة حقوق الانسان، وعندما يتحقق ذلك تتحقق درجة من أمن الناس غير أن الاحترام التام لحقوق الانسان حسب وجهة النظر هذه قد لا يكون كافياً لضمان أمن البشر، فالمتغيرات المناخية والكوارث الطبيعية على سبيل المثال قد تتسبب في حرمان ملايين من الناس من العمل والمأوى وقد يؤدي بأرواح الالاف من الناس، وعليه فاحترام حقوق الانسان لاسيما منها المدنية والاقتصادية والاجتماعية كتأمين الغذاء الكافي والرعاية الصحية وضمان حقوق العمال بقدر ما هي ضرورية الا أنها ليست كافية لتحقيق الأمن الإنساني.¹

وهناك صلة ارتباط قوية بين الأمن الانساني وحقوق الانسان، فكلاهما يهدف الى حماية الأفراد من الفقر والعنف ومختلف أشكال التهديدات، فحقوق الانسان تشكل الجوهر الحيوي لحياة الناس ولما كان الأمن الانساني يركز على الجدوى فانه من الممكن أن توضع جميع حقوق الانسان على قدم المساواة، حيث تقوم المؤسسات التي تُعنى بالأمن الانساني عن

¹ عبيدي محمد، المرجع السابق، ص 11-12.

طريقة تحديد مجموعة من الحقوق والحريات والى المدى الذي تتوافق فيه هذه الحقوق مع الأمن الانساني بقدر ما تلتزم المؤسسات بضمانها.¹

ان حقوق الانسان والأمن الانساني يكمل كل منهما الآخر، فأمن الانسان جانب من جوانب حقوق الانسان، كما أن حماية حقوق الانسان والتمسك باحترام القانون أمران ضروريان لتحقيق الأمن الانساني وهو ما يؤكد طبيعة هذه العلاقة الترابطية.²

عقب صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان انتقل من مفهوم الفرد أو المواطن الى مفهوم الانسان، ويوفر مفهوم حقوق الانسان جنباً الى جنب مع القانون الانساني وقانون حماية اللاجئين الأساس المفاهيمي والمعايير الصحيحة لضمان الأمن الانساني، وتمثل انتهاكات حقوق الانسان تهديداً للأمن الانساني بالإضافة الى كونها من الأسباب الجذرية لانعدام الأمن والعنف والصراع ومن جانب آخر فان احترام حقوق الانسان يمنع انعدام الأمن. أكدت اللجنة المستقلة للأمن الإنساني في تقريرها سنة 2003 تحت عنوان: "الأمن الانساني" على أن فكرة أو منظومة الأمن الانساني تساعد على تحديد ماهية الحقوق الواجب احترامها في ظل ظروف معينة، وأن حقوق الانسان تساعدنا على الاجابة على عدد من التساؤلات المتعلقة بكيفية رفع مستوى الأمن الانساني وفكرة الواجبات والالتزامات التي تكمل الاقرار الأخلاقي والسياسي بأهمية الأمن الإنساني.³

ثانياً: علاقة الأمن الانساني بالتنمية البشرية

تعني التنمية البشرية توسيع قدرات الأفراد والفرص المتاحة لهم، وهي لا تقف عند حدود معينة، فهي قد تتسع لتشمل مختلف أشكال التطلعات في أوضاع مختلفة ومع امكانيات متباينة، لكن مع شرط أن يتمتع كافة الناس بحد أدنى من الأمن لحماية أرواحهم وسبل عيشهم، بحيث يشكل ذلك نقطة الانطلاق الى الأمام، أما الأمن الانساني فيركز وكأولوية. على الحقوق والقدرات والاجراءات الوقائية الضرورية في حالات الخطر التي تهدد الحياة،

¹ صباح حواس، المرجع السابق، ص 67.

² برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية الانسانية لسنة 2009، تحديات أمن الانسان في البلدان العربية، ص 22-23.

³ تقرير لجنة الأمن الانساني، المرجع السابق، ص 8-9.

ولكن يشكل الأمن الانساني عامل أساسي لتحقيق التنمية البشرية بما أن منظومة الخيارات المتاحة للناس لا يمكن أن تتسع الا إذا كانوا في وضع يضمن بقائهم على قيد الحياة.¹ وتمتعهم بالحرية، ومن ناحية أخرى فان الارتقاء بمستوى الناس التعليمي وأوضاعهم الصحية، وزيادة مداخيلهم وضمان الحريات الأساسية سيعزز من الأمن الانساني والتنمية البشرية يكمل كل واحد منهما الآخر.

تبرز العلاقة بين المفهومين في أن الأمن الانساني يمكن أن يشكل ركيزة أساسية للتنمية البشرية التي تعتبر وفقاً لتقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي حول التنمية البشرية لسنة 1990 عملية ضرورية تستهدف زيادة الخيارات يركز مفهوم حقوق الانسان على تحديد مجموعة من الحقوق السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية اللازم توفرها للأفراد واضفاء الطابع القانوني عليها، وفي سنة 1948 انتقلت هذه الحقوق من المجال المحلي الى المجال الدولي المتاحة للأفراد، وهي ثلاث خيارات أساسية: الحياة الطويلة الخالية من العلل، اكتساب المعارف التي تمكنهم من تطوير قدراتهم وأخيراً الحصول على موارد كافية لتحقيق مستوى معيشي لائق والعيش بكرامة.²

ويأتي ذلك أيضاً تعريفاً لما ذهب اليه السيد "كوفي عنان" الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة في تقريره المقدم الى الجمعية العامة سنة 2000 بقوله: " فلا سبيل لنا للتمتع بالأمن بدون التنمية ولا بالتنمية بدون أمن، ولن نتمتع بأي منهما بدون احترام حقوق الانسان".³ لكن بالرغم من أن كلا المفهومين، الأمن الانساني والتنمية البشرية يُعنى بسلامة الانسان وحياته الأساسية، الا أن نظرتهم للأهداف المشتركة تختلف، فالتنمية الانسانية تركز على تحقيق النمو وتوزيع أرباحه منصفة بين الناس، أي توسيع الفرص لكي يصبح التقدم منصفاً، وهو ما يعرف بالنمو مع الانصاف، في حين أن الأمن الانساني يتجاوز ذلك، بتركيزه عمداً على الظروف التي تهدد البقاء على قيد الحياة وتهدر الكرامة البشرية، أو ما يعرف اصطلاحاً بـ"المخاطر المصاحبة للانتكاس".⁴

¹أمنية دير، أثر التهديدات على واقع الأمن الانساني في افريقيا، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة 2013 / 2014، ص46-47.

²وليد عبد جبر، الأمن الانساني والتنمية البشرية المستدامة "العراق نموذجاً"، مجلة محلية التربية، جامعة العراق، العدد السادس، ص185.

³تقرير الأمين العام للأمم المتحدة "في جو من الحرية أفسح للجميع"، رمز 59/2005، 2005/03/21.

⁴قنوفي وسيلة، المرجع السابق، ص81-82.

يتضح لنا اذن، أن مفهومي "الأمن الانساني" و"التنمية الانسانية" مكملين لبعضهما البعض، فأمن الانسان من ناحية هو مستلزم أساسي لتحقيق التنمية الانسانية، بما أن منظومة الخيارات المتاحة للناس لا يمكن أن تتسع الا اذا كانوا في وضع يضمن بقائهم على قيد الحياة، ويمدهم بالحرية، ومن ناحية أخرى فان الارتقاء بمستوى الناس التعليمي وأوضاعهم الصحية وزيادة مداخلهم، وضمان حرياتهم الأساسية سيعزز تنميتهم الإنسانية تقضي بالنتيجة الى المزيد من أمن الانسان، وعليه فان العلاقة بين المفهومين هي علاقة تداخل وتكامل أكثر منها علاقة تكرار، ولكن الأساس هو تحقيق الأمن أولاً حتى يتم اكتساب التنمية المستدامة.

ثالثاً: علاقة الأمن الانساني بمفهوم التدخل الدولي الإنساني

يمكن النظر الى العلاقة بين مفهوم الأمن الانساني والتدخل الدولي الانساني من زاويتين، تتمثل الأولى في أنه يمكن النظر الى مفهوم الأمن الانساني، في سياق كونه جزء من منظومة المفاهيم الغربية، والتي أصبحت تستخدم كأدوات للتفاوض والسيطرة على الدول النامية، أما الأمر الثاني، يمكن الإشارة اليه في هذا الصدد فيتمثل في طرح التدخل الدولي الإنساني كإحدى أدوات تحقيق الأمن الانساني في المناطق التي تعاني ازمتات وصراعات، وهو ما يتطلب تفسيراً لهذا الأمر في ضوء دوافع تلك الدول.¹

يثير تحديد مفهوم الأمن الانساني في سياق علاقته مع مفهوم التدخل الدولي الانساني اشكالية مهمة، تتمثل في أن التدخل الانساني وان كان يتضح من المفهوم، محكوم باعتبارات انسانية بالأساس، الا أن الممارسة الفعلية للمفهوم في فترة ما بعد الحرب الباردة أثبتت أن التدخل الدولي الانساني أصبح الان محكوماً باعتبارات سياسية واقتصادية واستراتيجية، اذ أصبحت بعض الدول تسعى الى الهيمنة من خلال التدخل العسكري وبذلك فقد أضحي مفهوم الأمن الانساني يمثل عنصراً مهماً في سياق الجدل الدائر حول فكرة التدخل الدولي الانساني أن خبرة الممارسة الفعلية لمبدأ التدخل الدولي الانساني في العلاقات الدولية كشفت عن أهداف معلنة وأخرى غير معلنة من وراء استخدام المفهوم²، فالهدف الظاهري أو المعلن هو التدخل لوقف الانتهاكات الشديدة لحقوق الأفراد الأساسية.

¹ أزروال يوسف، المرجع السابق، ص 199.

² خديجة عرفة محمد أمين، المرجع السابق، ص 67-68.

الفرع الثاني: خصائص وآليات مفهوم الأمن الإنساني

أولاً: خصائص مفهوم الأمن الانساني

حدد تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي أربع خصائص أساسية لتحديد مفهوم الأمن الانساني، تتمثل في الآتي:¹

1- الأمن الإنساني كوني يخص كل البشر، في الأمم الغنية والفقيرة، إذ أن هناك عدة

تهديدات مشتركة لكل البشر مثل: البطالة، المخدرات، التلوث وانتهاكات حقوق الانسان قد تختلف حدتها من منطقة لأخرى من العالم، لكنها كلها حقيقية ومتناهية.

2- مكونات الأمن الانساني مترابطة ومتكاملة، حيث تتوقف كل واحدة منها على

الأخرى، فعندما يتعرض هذا الأمن للتهديد فإن كل الأمم معنية بذلك لأن المجاعة، الأوبئة، الفقر، التلوث، تهريب المخدرات عبر الحدود، الارهاب، الصراعات العرقية والتفكك الاجتماعي ليست أحداثاً منعزلة أو معزولة ومحصورة في حدود وطنية.

3- الوقاية المبكرة، هي أسهل من التدخل اللاحق في صيانة الأمن الانساني، ذلك أن

التعامل مع تلك التهديدات في مراحلها الأولى، هو أقل تكلفة من مراحلها المتطورة.²

4- الأمن الانساني محوره الانسان ويتعلق بنوعية حياة الناس في كل مكان، ان هدف

الأمن الانساني هو الفرد، لكن هذا لا يشكل ابتكاراً لأن الفرد هو مركز وجوهر حقوق الانسان، كما أصبح الفرد معياراً جديداً لقياس الأمن الجماعي وسبباً في تحرك المجتمع الدولي وفي هذا السياق أشار وزير خارجية كندا الأسبق "لويد أكسورثي" الى أن الأمن الانساني يتطلب على الأقل أن تتحقق الحاجات الأساسية للإنسان، لذلك فإن قضية الأمن الانساني يجب أن تدخل في صلب اهتماماتها تحقيق "الحاجات المادية الأساسية" لكل الانسانية أي الحد الأدنى للعيش: الطعام، المأوى، التربية، العناية الصحية، وهي أساس لبقاء الانسانية، أما "الحاجات النوعية" للأمن الانساني: فهي ما يتعلق بتحقيق الكرامة الانسانية، والتي تشمل على الحرية الشخصية وتسيير أمور الحياة الخالصة واللاتاحة الكاملة للمشاركة في الحياة الاجتماعية، فالأمن الانساني يعبر عن خاصية لصيقة بحاجة الأفراد والجماعات

¹ عبير بسيوني رضوان، الأمن الانساني وتطبيقاته في المحافل الدولية، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص 26-27.

² بوسطيلة سمرة، الأمن البيئي، مقاربة الأمن الانساني، شهادة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلوم، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص 41.

للتواجد والاستمرارية وحفظ النوع، وبالتالي فإن الأمن الانساني متعلق بتحقيق الاكتفاء الاقتصادي والاجتماعي واحترام الحقوق والحريات الأساسية، والحماية من كل ما يهدد الحياة حسب الامكانيات المتاحة للعيش ولتحقيق الكرامة الانسانية فالأمن الانساني يرتكز على (بناء عالم ذو وجه انساني خال من الأخطار).¹

ثانياً: أليات مفهوم الأمن الإنساني

كانت استراتيجيات الدول لردح طويل من الزمن تقوم على تخصيص قسط كبير من مواردها لحماية أمنها من مخاطر حقيقية أو محتملة مقابل تخصيص جزء ضئيل من موازنتها واتخاذ بعض التدابير الاحتياطية أو قد لا تتخذها أصلاً للتصدي لأخطار وشيكة تهدد بقاء مواطنيها، ذلك أن الدول لاسيما النامية منها لم تكن تهتم سوى بحماية حدودها وتعزيز قدراتها العسكرية بتمكينها من الوسائل التي تراها أفضل لضمان أمنها ومن ثم أمن مواطنيها، غير أنه في ضوء تحولات جيوسياسية بعد انتهاء الحرب الباردة، أصبحت الدول اليوم تتوجه نحو اعتماد سياسات تستهدف تعزيز أمن الانسان كمنطلق لصون أمنها القومي بالتركيز على الحماية والتمكين كعنصرين أساسيين للوقاية من الأخطار والمساهمة في اتخاذ القرار، فكلاهما ضروريان لبلوغ غايات الأمن الانساني، حيث تظهر أهمية الأمن الانساني في كونه يساهم في الربط بين عدد من الحريات مثل التحرر من الخوف والتحرر من العوز وحرية الانسان في أن يتصرف لمصلحته ومصلحة الغير.²

واجابة عن بعض الأسئلة التي تبدو مفتاحية للحديث عن حماية الناس وتمكينهم من قبيل: كيف يمكن حماية هذه الحريات الأساسية؟ وكيف يمكن تعزيز قدرات الناس في أن يتصرفوا لمصلحتهم ومصلحة الآخرين؟ تقترح لجنة أمن الانسان اعتماد أليات الحماية والتمكين، حماية الناس من التهديدات وتمكينهم من اكتساب القدرة على الصمود.

1- الحماية: جاء في الاعلان الخاص بالأمن في الأمريكيتين الذي أقرته دول أمريكا الشمالية والجنوبية في مؤتمر منظمة الدول الأمريكية بتاريخ 2003/10/28 أن "أساس الأمن والغرض منه هو حماية البشر، ويترسخ الأمن بتحقيق بعده الانساني، وتتحسن ظروف الأمن البشري عن طريق الاحترام الكامل لكرامة الناس وحقوق

¹ سلام سميرة، الأمن الانساني وتحدياته في ظل الحماية الدولية لحقوق الانسان، شهادة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2016، ص 34-35.

² عبيدي محمد، المرجع السابق، ص 32-33.

الانسان والحريات الأساسية وكذلك عن طريق تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والادماج الاجتماعي والتعليم ومكافحة الفقر والمرض والجوع¹، اذن الحماية تستوجب ايجاد وتفعيل آليات وعمليات ومؤسسات تعزز الوقاية من انعدام الأمن.² ومن جهتها ترى لجنة أمن الانسان³، أن السبيل الأول لتكريس الأمن الانساني يتمثل في حماية الناس من الأحداث التي تهددهم والتي لا يملكون القدرة على التصدي لها، كالصراعات العنيفة والعوز المزمن والهجمات الارهابية والأزمات المالية ونقص المياه والرعاية الصحية ومرض نقص المناعة المكتسبة "الايدز" والتلوث المنبعث من بلدان أخرى بعيدة، وتهديدات أخرى ينبغي الاستعداد لها لاسيما تلك التي من شأنها أن تتسبب في أضرار بالغة الشدة وواسعة النطاق كالانهيار الاقتصادي والسياسي والابادة الجماعية والتمييز العرقي والافراط في الانفاق العسكري عل حساب الانفاق على الصحة العمومية وعدم تخصيص المجتمع الموارد الضرورية للتكفل باللجئين، هذه التهديدات يتطلب لمواجهتها تحديد نوعها وشدتها ووضع أولوياتها بكيفية تمكينية.

وتضيف اللجنة أن الحماية التي تستوجب جعل الناس يتمتعون بحرياتهم وحقوقهم الأساسية تقتضي التعاون على تحديد معايير ووضع مؤسسات وعمليات على المستويين الوطني والدولي، تتولى مواجهة أحوال انعدام الأمن بشكل منهجي، شامل ووقائي والتعرف على أوجه القصور في البنى التحتية للحماية واصلاحها دون اهمال دور الأفراد الذين ينبغي اشراكهم في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات التي يمكن أن تساهم في التحقيق من حدة التهديدات وايجاد ظروف أكثر أمنا واستقرارا، ومن منظور المنظمات الانسانية فالحماية تعني الأنشطة التي تستهدف توفير الاحترام الكامل لحقوق الناس طبقا للقانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي لللاجئين، وهذا بغض النظر عن خلفياتهم القومية أو الاجتماعية أو الدينية أو العرقية وغيرها ودون تمييز على أساس الجنس أو السن...الخ.

¹ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، 2013/12/23، متعلق بمتابعة قرار الجمعية العامة 290/66 المتعلق بالأمن البشري، رمز التقرير 68/685، ص11.

² مذكرة الأمانة العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بعنوان: تعريف المفاهيم والمصطلحات الأساسية في مجالي أسلوب الحكم والادارة العامة، رمز 16/206/4 المؤرخة في 2006/01/05، ص17.

³ تقرير لجنة أمن الانسان، المرجع السابق، ص10.

تتولى هذه الحماية السلطات الوطنية أثناء الاضطرابات المدنية والكوارث الطبيعية التي تتحمل المسؤولية الرئيسية في رعاية المتضررين من هذه الأوضاع، وتقع مسؤولية ضمان احترام وحماية

المدنيين أثناء النزاعات المسلحة على كافة أطراف النزاع، بحمايتهم من أثار الأعمال العسكرية وضمان حصولهم على الغذاء والخدمات الطبية والاحتياجات الأساسية الأخرى. ويمكن للمنظمات الانسانية، في حالة اخلال السلطات الوطنية أو أطراف النزاع بالتزاماتها في توفير حماية السكان المدنيين والمتضررين من النزاع والكوارث والاضطرابات المدنية نتيجة عجزها أو عدم رغبتها، أن تقوم بأنشطة انسانية مكاملة لتأمين حماية واحترام لحقوق هؤلاء المدنيين ضحايا هذه الأحداث اما بشكل مباشر من خلال تقديم المساعدة للسكان المتضررين أو بشكل غير مباشر من خلال الدفاع عنهم لدى الأطراف التي تقع عليها المسؤولية الرئيسية في الحماية بتشجيعها وحثها على الوفاء بالتزاماتها.

وفي حالات الشدة الناجمة عن الأزمات الانسانية وما يترتب عنها من تعرض الناس للعنف والحرمان والقهر، تفصل المنظمات الانسانية على الحد من المخاطر التي تهددهم باتخاذ التدابير من شأنها:

❖ منع أو تأمين الحماية من الأذى والحد من أثاره المباشرة من خلال عمليات الاستجابة.

❖ المساعدة وإعادة التأهيل للمساهمة في استعادة الكرامة الانسانية والرفاهية والانتعاش.

❖ توفير الظروف الملائمة التي تساعد على تأسيس بيئة ثقافية مؤسسية وقانونية واجتماعية تمكن من احترام حقوق الانسان.¹

2- التمكين: حددت الفقرة 143 من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لسنة 2005 التمكين كغاية من الغايات التي يستهدف الأمن الانساني بلوغها فقد أقر المجتمع الدولي "بأن لجميع الأفراد لاسيما الضعفاء من الناس، الحق في التحرر من الخوف والتحرر من العوز، وأن تتاح لهم فرصة متساوية في التمتع بحقوقهم وتنمية

¹ عبيدي محمد، المرجع السابق، ص 34-35.

امكانياتهم البشرية على أحسن وجه ¹، فالتمكن يتيح للناس فرص تولي شؤونهم بأنفسهم²، ويعزز ثقتهم في قدرتهم على التغيير والمشاركة في اتخاذ القرار.³ وإذا كان التمكين من الشروط الأساسية لتحقيق التنمية وفقا لما أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن عدم التمكين يؤدي الى تفاقم الفقر والجوع والافتقار الى التمكين الفقراء، باعتبارهم مواطنين وعناصر فاعلة اقتصاديا، من الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم وتهيئة الظروف التي تساعد على ايجاد طرق مستدامة للعيش. ويعد التمكين حسب لجنة أمن الانسان، السبيل الثاني لتكريس أمن الناس وتأهيلهم والسماح لهم بأن يتصرفوا لمصلحتهم ومصلحة الآخرين، فهو اذن وسيلة لتطوير القدرات فرديا وجماعيا، كما أن الأفراد المكونون باستطاعتهم ليس فحسب المطالبة باحترام كرامتهم في حال تعرضت للانتهاك والتصدي لكثير من المشاكل المحلية والحصول على فرص العمل، بل تمكنهم أيضا من تسخير قدراتهم للدفاع عن أمن أناس آخرين، كاتخاذ ما يكفي من التدابير للوقاية من المجاعات أو رصد لمؤشرات نقص الغذاء والاعلان عنها مبكرا أو الدفاع عن احترام الدول لالتزاماتها في مجال حقوق الانسان والتعبير عن ذلك بأسلوب الاحتجاج.⁴

ومن أجل ضمان نتائج أفضل لمختلف العمليات والأنشطة والجهود التي يقوم بها الناس الذين يتصرفون لمصلحتهم ومصلحة الآخرين والتي تستهدف تكريس أمنهم حددت لجنة امن الانسان طبيعة الاشكالية التي يجب أن تطرح بشأن الأنشطة المعززة للأمن الانساني فلا ينبغي أن يكون السؤال الرئيسي حول الموضوع هو: ما الذي يمكن أن نفعله؟ بل ينبغي أن يكون: كيف يستفيد هذا النشاط من جهود وقدرات من يتأثرون به مباشرة؟⁵

¹قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، رمز 60/1 المتضمن نتائج مؤتمر القمة العالمي لسنة 2005، ص142.

²قرار لجنة أمن الانسان، المرجع السابق، ص06.

³مذكرة الأمانة العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، المرجع السابق، ص17.

⁴تقرير لجنة أمن الانسان، المرجع السابق، ص11.

⁵عبيدي محمد، المرجع السابق، ص36.

المبحث الثاني: نشأة وتطور مفهوم الأمن الإنساني

ان الساحة الدولية شهدت تحولات كبرى بداية من تسعينات القرن الماضي، غيرت العديد من المفاهيم ومنها مسألة الأمن، وتقوم المقاربة المفاهيمية للأمن ابتداء من نهاية القرن العشرين على اعتبار الفرد وحدة التحليل الرئيسية بعد أن ساد ولزمن طويل التركيز على أمن الدولة أكثر منه على أمن الانسان، فقد كان الأمن ومنذ القرن السابع عشر يقاس بمدى حصانة حدود الدولة ومؤسساتها وشعبها من أي عدوان خارجي. ولهذا نستعرض ضمن هذا المبحث ارهاصات نشأة هذا المفهوم (المطلب الأول)، ثم نأتي من خلال هذا الى ما نادى به خبراء الأمن بضرورة الانتقال من التركيز على أمن الدولة الى أمن الانسان (الفرع الأول)، ونشير الى النقاشات والخلافات حول الاعتماد على الدولة، أم على الأفراد المكونين لها وهذا ما سوف نتطرق له من خلال (الفرع الثاني)، ثم نأتي الى التطور الذي طرأ على مفهوم الأمن والظروف المؤدية لبروز مفهوم الأمن الانساني ثم تعزيزه وتكريسه في إطار منظمة الأمم المتحدة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: ارهاصات مفهوم الأمن الإنساني

إذا كان المفهوم التقليدي للأمن اتخذ من الدولة كمرجعية له في وضع المقاربات الأمنية فان هذه التحديات الأمنية الجديدة أحدثت تحولا في المضامين والمفاهيم، فقد تجلّى للباحثين في الدراسات الأمنية قصور المقاربات الأمنية القائمة على "الدولة" كمرجعية للدراسات الأمنية وبذلك سعوا الى بناء مقاربة جديدة للأمن تتخذ من الفرد وحدة التحليل عوضا عن الدولة، وعليه أيدت هذه النظرة الجديدة اعادة النظر في مفهوم "الأمن" وأصبح النظر الى الأمن كمفهوم واسع يمس ويتأثر بكافة القطاعات العسكرية منها والاقتصادية والسياسية والثقافية، ومن هنا حدث تجاوز للمفهوم التقليدي للأمن، وبدأ الحديث خلال العقود الأخيرة عن مقاربة جديدة للأمن وهي مقاربة الأمن الانساني الذي يهدف الى تحقيق فعال لأمن الفرد والدولة والأمن والسلم الدوليين، وهذا ما سوف نحاول التطرق اليه في (الفرع الأول)، وتسلط الضوء على النقاشات النظرية التي دارت حوله جدلية أمن الدولة وأمن الانسان في "الفرع الثاني".

الفرع الأول: الانتقال من أمن الدولة الى أمن الانسان

بدأ الحديث عن مفهوم الأمن ينتشر خلال القرن السابع عشر وهذا مع نشوء الدولة القطرية وبداية التركيز على الأمن الوطني أوربيا خاصة في ظل تنظيم العلاقات الدولية بعد معاهدة وستفاليا سنة 1648.¹

فالمفهوم الذي كان سائدا خلال هذه الفترة هو الأمن المركز على حدود الدولة والذي كان يستبعد نهائيا أمن الانسان، الأمر الذي أدى الى توسيع مفهوم الأمن ليظهر من خلال رؤية جديدة تركز على الانسان، وهذا ما سنحاول تفصيله من خلال العناصر التالية:

أولاً: التصور الأمني التقليدي وبداية الحديث عن أمن الدولة

كان المجتمع الدولي في السابق وبالتحديد قبل انعقاد معاهدة وستفاليا في حالة فوضى، وهذا ما أدى الى انتشار سلسلة من الحروب والنزاعات الطاحنة²، غير أن الوضع توازن مرحليا وهذا بعد معاهدة وستفاليا لسنة 1648 والتي أسست لنوع جديد من العلاقات الدولية التي ساهمت في بروز نهج أمن الدولة الذي بقي سائدا الى غاية الحرب الباردة.

1- معاهدة وستفاليا وانتشار الحديث عن أمن الدولة

عملت معاهدة وستفاليا لسنة 1648 على تكريس مبدأ الدولة ذات السيادة وهذا من خلال فرض المساواة القانونية بين الدول ومنع أي دولة من التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى³، ومن خلال هذه المبادئ التي جاءت بها معاهدة وستفاليا المؤسسة لسياسة توازي القوى تم التركيز على أمن الدولة مع عدم الاكتراث بأمن الانسان ولا الاهتمام بالتهديدات غير العسكرية.⁴

ولكن ما يؤخذ على هذه السياسة أنها كانت عامل أساسي للمحافظة على السلم في أوربا فقط، وهذا ما أدى الى ظهور النزعة العنصرية من الدول الأوربية في ظل توجه الدول الأوربية نحو كسب المزيد من المستعمرات الأمر الذي أدى الى قيام الحرب العالمية الأولى

¹ مصطفى علوي، الأمن الاقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي، سلسلة مفاهيم، العدد 04، أبريل 2005، ص10-11.

² حمدوش رياض، "تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"، الجزائر، العدد 04، جوان 2008، ص17.

³ مورتمر سيلزو واخرون، "النظام العالمي الجديد"، ترجمة صادق ابراهيم عودة، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص265.

⁴ Mike fell: « is human security our main concern in the 21st century ? », journal of security sector managment, valume 04, number 03, september 2006, P1.

سنة 1914. وبعد نهاية هذه الحرب سنة 1918 وفي مطلع 1919 عقد مؤتمر فرساي في باريس والذي أسس تنظيمًا جديدًا عرف باسم "عصبة الأمم"، وباعتبار أن هذه المنظمة كانت وليدة حرب مدمرة فإنها حملت وعدا بتنظيم المجتمع الدولي والحفاظ على السلام والعدل.¹

2- الحرب العالمية الثانية وبداية الحديث عن الأمن الجماعي

انهارت فكرة أمن الدولة في ظل قيام الحرب العالمية الثانية التي دامت من سنة 1939 الى غاية 1945 والتي عبرت عن أضخم حرب وأكبر نزاع مسلح عصف بالعالم آنذاك²، خاصة وأنها كانت الحرب. الأكثر تدميرًا عبر تاريخ الانسانية، وهذا ما أدى الى التخوف من قيام حرب عالمية جديدة لأن هذا كان مرادفًا للانقراض البشري ونتيجة لهذا، ظهرت الضرورة الى اعادة التفكير في ترسيخ فكرة الأمن من جديد وهذا من خلال تأسيس منظمة الأمم المتحدة سنة 1945 التي أعادت بناء مفهوم الأمن الدولي الذي انهيار خلال الحرب العالمية الثانية. وبالرغم من أن هذه المنظمة قامت أساسًا من أجل تكريس أمن الدول، إلا أن هذا لم ينف ادخال البعد الجماعي للأمن في خضم اهتماماتها، ففي ظل نظام الأمن الدولي الذي أسست له هذه المنظمة أخذ في الاعتبار عنصر سلامة الشعوب وكذلك الايمان بحقوق الانسان.³

ويظهر هذا جليًا من خلال المادة 55 من ميثاق الأمم المتحدة التي أرست علاقة بين تحقيق الأمن والسلم الدوليين وبين احترام حقوق الانسان، وهكذا جاءت مبادئ الميثاق معبرة عن تطلعات الشعوب في كل مكان من أجل العيش في سلام وكرامة مع الاعتراف بالحقوق التي تتجاوز حدود الدول.⁴

ثانياً: أئسنة الأمن (الاتجاه نحو التأسيس لرؤية جديدة للأمن)

في الفترة ما بين 1971 و1975 والذي حدث نتيجة تعرض اقتصاد البلدان المتقدمة وبلدان العالم الثالث الى سلسلة من الصدمات انتهت بأخطر كساد عرفته الدول المتقدمة في عامي

¹بول جوردين لورين، "نشأة وتطور حقوق الانسان الدولية"، ترجمة أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة، القاهرة، 2000، ص158.

²عبد الوهاب الكيالي، "موسوعة السياسة"، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، (د،ت،ن)، ص201.

³Jean-françois Rioux: « la sécurité humaine: une nouvelle conception des relations internationales » L'harmattan, paris, 2001, P 36.

⁴Hans corell, from territorial sovereignty to human security, london, international law, P36.

1974 و1975¹، هذا اضافة للمجاعات التي ظهرت خاصة في الهند بين عامي 1965 و1967 وفي افريقيا بين عامي 1983 و1985، ونتيجة لهذا ظهرت الضرورة لتوسيع مفهوم الأمن ليشمل هذا النوع من التهديدات، وكانت البداية من خلال ما دعت اليه اللجان المستقلة التي تأسست خلال الحرب الباردة، تم الحديث رسميا عن الأمن الانساني في فترة التسعينات من طرف الأمم المتحدة.²

1- بداية الحديث عن أنسنة الأمن من خلال الحرب الباردة: شهدت فترة الحرب الباردة بعض المحاولات المحدودة لدراسة المشاكل والقضايا الأمنية بوجه انساني، وقد أثرت مناقشات بشأن أنسنة الأمن من طرف لجان ومنظمات مستقلة منها المنظمة غير الحكومية المعروفة بنادي روما التي تأسست في سنة 1965 والتي طالبت من خلال سلسلة تقاريرها المعنونة بـ"اشكالية العالم" بالاهتمام بمختلف المخاطر والمشاكل الماسة بالأفراد كال فقر والتدهور البيئي وانعدام الأمن الاقتصادي... الى غير ذلك.³ أما عن اللجنة المستقلة المهتمة بقضايا التنمية الدولية والمعروفة باسم "كوميسيون برود" التي تشكلت في سنة 1977 بناء على اقتراح من روبرت مكنمار رئيس البنك الدولي الاسبق، فقد ركزت في عملها على القضايا بين الشمال والجنوب وأهمية الفجوة بينهما التي تؤدي الى خلق تهديدات أهمها اللاعدالة، اللامساواة والمجاعات التي تشكل خطرا كبيرا على المجتمعات. وأكدت على ضرورة التغلب على الفجوات المتزايدة بين الأفراد والدول لتحقيق أمن الانسان ومن ثم السلم العالمي.⁴

كما أكدت اللجنة المستقلة لنزع السلاح والمسائل الأمنية في تقريرها الصادر سنة 1982 بعنوان الأمن المشترك على ضرورة تحويل الانتباه نحو المصادر الجديدة من التهديدات، كما أكد التقرير أن الأمن أصبح يتطلب أن يحيا الناس حياة يتمتعون فيها بالكرامة والعدل.⁵

¹جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1986، ص ص59-62.

²Richard J. Estes, beyond famine, relief 27 beyond famine relief, 1987, p 27.

³Declaration of the club of rome, www.mega.nu/ampp/car.html.

⁴علاق جميلة ووي في خيرة، مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة، العالم الاستراتيجي، الجزائر، العدد 4، جوان 2008، ص28.

⁵خديجة عرفة محمد، مفهوم الأمن الانساني، سلسلة مفاهيم، العدد 13، جانفي 2006، ص10.

وخلال فترة الحرب الباردة كان الحديث عن أنسنة الأمن بصورة غير واضحة، اذ كان التركيز بصورة أكبر على مصادر تهديد الأمن، ولم يطرح الأمن الانساني للنقاش الا بعد الحرب الباردة.

2- بداية الحديث عن الأمن الإنساني: بعد نهاية الحرب الباردة وفي فترة التسعينات،

ونتيجة لتوسع المخاطر الأمنية بدرجة كبيرة لتشمل مجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والصحية، وبظهور أثرها على جوانب الحياة الانسانية سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ظهرت الضرورة لإعادة توجيه الحديث عن الأمن بصورة جعلت منه مفهوما مرنا يركز على الانسان ويعمل على الوقاية من كافة التهديدات غير العسكرية. وقد ظهر التعبير الحقيقي لمفهوم الأمن الانساني من خلال تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 الصادر عن الأمم المتحدة والذي جاء معبرا عن القيم الأكثر الحاحا لدى الناس، والتي تتصل بالحقوق الأساسية للإنسان المتمثلة في البقاء على قيد الحياة، التحرر من الفاقة، التحرر من الخوف وكذلك العيش في كرامة.¹

الفرع الثاني: جدلية أمن الدولة وأمن الانسان (المقاربات النظرية للأمن)

من خلال النقاشات التي أثارت بخصوص مفهوم الأمن، يمكن الوقوف على ثلاث مقاربات كبرى ساهمت في الوصول الى المقاربة النقدية التي أثبتت قدرتها على التعامل مع التهديدات الجديدة في العلاقات الدولية. سيتم في هذا الخصوص استعراض محاور التصور الواقعي للأمن، ثم عرض تصور الأمن الجماعي ونظرية السلام الديمقراطي، التي تحدد مقتضيات التصور النقدي للأمن.

أولاً: المقاربة الواقعية للأمن في العلاقات الدولية (الكلاسيكية والجديدة)

يعود مفهوم الأمن في المقاربة الواقعية² الى اليونان والصين حيث نجد جذورها في النظرية التي أسسها "ثوسيديس" حول الأمن والقوة، بعد الحرب التي جرت بين أثينا واسبارطا، والتي عرفت بالحرب "البيلوتيرية" حيث اعتبر أن: (ارساء معايير العدالة يعتمد على نوع القوة التي

¹Ramesh thakur, new millenium, new prespective, the united nation, secyrity and governance, new york, 2000, p151.

²مارتن غريفيتس وتيري أوكلهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة، 2002، ص78.

تسندها، وفي الواقع فان القوي يفعل ما تمكنه قوته من فعله، أما الضعيف فليس عليه سوى تقبل ما لا يستطيع رفضه).¹

ويعتبر "سان تسو" الاستراتيجي الصيني أن الأمن يعني استعمال القوة لتعزيز مصالح الدولة وبقاءها زمن الحرب وهو ما ذهب اليه "ميكيافيلي" في كتابه "الأمير" حيث نصح الحاكم باستعمال القوة وصيانة الدولة لوجودها مهما كان الثمن.²

وبذلك فان مفهوم الأمن لدى الواقعيين هو أمن يرتبط مباشرة بالدولة، حيث يفسر على أنه أمن الدولة ضد الأخطار والتهديدات الخارجية وهو من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة وحدها، وهو ما عبر عنه: "كينيث والتز" بالقول أنه: (عندما تعم الفوضى يكون الأمن هو الهدف الأسمى، وعندما يكون بقاء الدولة مضمونا تبدأ في البحث عن أهداف أخرى كالربح والهدوء).³

يمكن اجمال مبادئ الفكر الواقعي أو المقاربة الواقعية في النقاط التالية:

❖ أن النظام الدولي في حالة فوضى ولا وجود لسلطة مركزية تستطيع حل النزاعات بين الدول.

❖ الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وتلعب دورا مهما في السياسة الدولية وموازن القوى.

❖ الحرب حتمية لا يمكن تفاديها فالدول تعمل على تطوير قدراتها العسكرية لحماية نفسها.

❖ انعدام الثقة بين الدول والمصلحة الوطنية فوق كل اعتبار.

❖ توزع القدرات العسكرية خاصة بين الدول هو الذي يتحكم في بنية النظام الدولي (الاستقرار من عدمه).⁴

كل ذلك جعل من الواقعية صراعا حول القوة في العلاقات الدولية، والدول تتصارع من أجل حماية نفسها ومصالحها برفع مستوى القوة لديها، وهو ما يتطلب منها قرارات عقلانية حول

¹ تاكايوكي يامامورا، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، ترجمة عادل زقاغ، 2015، يوم 2023/05/01، على الساعة 19:38، الموقع الالكتروني www.geosite.com.

² صباح حواس، المرجع السابق، ص38.

³ Darios Battistilla, théories des relations internationales, 2eme édition, presses des sciences politiques, paris, 2006, p551.

⁴ Jean jacques roche, théories des relations internationales, montechristen, paris, editions, 2008, p30.

الأمن فالدولة فاعل عقلاني تسعى لتعظيم الفائدة وتقليص التكاليف المرافقة لسعيها لتحقيق أهدافها.¹

بالنسبة للواقعية الجديدة، قدمت الواقعية الجديدة تفسيرات للأمن بعيدا عن الجانب العسكري²، واعتبر روادها امثال "كينيث ولتر" أن سعي الدولة لاكتساب القوة ليس من أجل القوة، ولكن من اجل ضمان بقائها والدفاع عن مصالحها وذلك بتقليص مخاطر ما سمي بالمأزق الأمني الذي يفيد أن تحقق أمن الدولة أ- يؤدي الى الأمن بالنسبة للدولة ب- وذلك نتيجة تسليح الأولى (الدولة أ) والسباق نحو التسليح لامتلاك القوة يؤدي الى اضعاف (الدولة ب) لعدم امتلاكها التكنولوجيا العسكرية مما ينتج عنه حالة انكشاف أمني وهو ما يؤدي الى المعضلة الأمنية.³

حيث يقول "ولتر": (أن التنافس من أجل الرفاهية والأمن أدى ويؤدي دائما الى الصراع).⁴ نقد النظرية أو المقاربة الواقعية للأمن، يمكن ايجاز أهم الانتقادات الموجهة لهذه المقاربة في النقاط الآتية:

❖ تعتبر المقاربة الواقعية ايديولوجية أو خطاب قوة لأنها تعتبر أن بنية النظام الدولي بنية فوضوية خاضعة للأقوى.

❖ غياب الدقة في تحديد المفاهيم الأساسية كمفهوم القوة، والمصلحة وميزان القوى حيث يعتبر "ستانلي هوفمان" أنه: (من غير الممكن استعمال مصطلح واحد "القوة" للتعبير عن عدة متغيرات منها القوة كمحدد للسياسة، القوة المحتملة، القوة المستعملة والقوة كمحصلة موارد عديدة والقوة كمجموعة من العمليات).⁵

❖ استخدام مفاهيم لم تعد صالحة لإعطاء تحليل شامل للسياسة العالمية، كتركيزها على الدولة كفاعل وحيد في السياسة العالمية.

¹ تاكايوكي يامامورا، المرجع السابق، ص 57.

² John baglis and steve smith, the globalization of worls politics, an introduction to international relations, 3rd oxford university press, 2001, p305.

³ Jean Jacque roche, epide, p59.

⁴ حمدوش رياض، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، مداخلة، الجزائر والأمن في المتوسط واقع وافاق، قسنطينة، 2008، ص 273.

⁵ K.G.Giesen, l'éthique des relation internationaux, les théories anglo-américaines, 1992, p27.

١٠ افتتار الواقعية للأخلاق تجعل اكتساب القوة والمصلحة أولوية.¹

ثانياً: المقاربة الليبرالية للأمن في العلاقات الدولية (الكلاسيكية والجديدة)

يستبدل الليبراليون مفهوم الأمن القومي وهو تصور المدرسة الواقعية للأمن بمفهوم الأمن الجماعي والسلام الديموقراطي عن طريق انشاء منظمة دولية تتكفل بضمانه. حيث يقوم تصور الليبراليين على اساس: (تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر)²، عبر انشاء منظمات ومؤسسات دولية واقليمية تعمل على ضمان تحقيق الأمن والسلام بطريقة تعاونية، تبادلية بين الدول مع وجود فاعلين من غير الدول وهذا عكس المنظور الواقعي.³

وتقوم المقاربة الليبرالية على جملة من المبادئ وهي:

١١ تقليص حدة النزاعات بين الدول عن طريق اتباع منطق التعاون والتقارب ومحاولة ايجاد قيم مشتركة فيما بينها.

١٢ يتم التعاون بإنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق التعاون والأمن وتقليص التهديدات.

١٣ الاعتقاد بأن الديمقراطية نادرة ما تتصارع فيما بينها وأن الصراع يكون مع الدول غير الديمقراطية.

١٤ نشر القيم الليبرالية وتوسيع التجارة خاصة فتح الحدود والتبادل الحر وتطوير رأس المال فوق القومي.⁴

وحسب المقاربة الليبرالية فان الأمن الجماعي يؤدي مجموعة وظائف تتمثل في:

١٥ الرد على أي عدوان أو محاولة لفرض الهيمنة.

١٦ اشراك كل الدول الأعضاء وليس ما يكفي من الأعضاء لصد العدوان.

١٧ تنظيم الرد جماعيا ولا يترك للدول الأعضاء منفردة تحديد ما تراه مناسبا من اجراءات تخصها وحدها.⁵

¹لخميسي شبيبي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية، مذكرة ماجستير، قسم الدراسات السياسية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2008، ص33.

²تاكايوكي يامامورا، المرجع السابق، ص81.

³حمدوش رياض، المرجع السابق، ص275.

⁴Philippe Marchesin, introduction aux relations intrnationaux, edition karthala, 2008, p38.

⁵جون باغليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، الامارات العربية المتحدة، 2004، ص 430.

ويستند الأمن الجماعي الى ثلاثة شروط:

- أ- أن تتخلى الدول عن استخدام القوة العسكرية في سعيها الى تغيير الوضع الراهن.
- ب- يتعين على الدول توسيع نظرتها عن المصلحة الوطنية بحيث تشمل مصالح الجماعة الدولية.

ج- يتعين على الدول أن تتغلب على خوفها وتثق ببعضها البعض.¹

نقد أفكار الأمن الجماعي، تتلخص الانتقادات الموجهة لهذه المقاربة في:

- ❖ مشكلة توزيع الأعباء بشكل منصف بين الدول الأعضاء.
- ❖ صعوبة التصدي السريع للعدوان لعدم وجود تخطيط يسبق الأزمة، أو لأسباب أيديولوجية أو تاريخية أو اقتصادية ضد الدولة المعتدية.
- ❖ التخوف من تحول الصراع الداخلي الى صراع دولي وهو ما يؤثر على رغبة الدول في القيام بعمل جماعي جاد ضد كل تهديد من هذا النوع.
- ❖ يفترض الأمن الجماعي أن كل اعتداء هو أمر خاطئ، في حين قد تكون الدولة التي وقع عليها العدوان هي التي كانت تهدد في البداية وهذا يثير صعوبة كبيرة في تحديد الطرف الذي يقع عليه مسؤولية الاعتداء.²

بالنسبة لليبيرالية الجديدة، يعتبر الليبراليون الجدد المأزق الأمني (الذي أوجدته الواقعية الجديدة)، بأنه انعدام التواصل ونقص المعلومات بين الأطراف الفاعلة مما يولد أزمة ثقة وخوف بين الدول وهو ما ينتج عنه حالة من اللأمن سواء بالنسبة للدول أو بالنسبة للقوى الكبرى.

وقد طور المفكر "ر.كيوهاني" نظرية الاعتماد المتبادل مستحدثا مصطلح "الاعتماد المتبادل المركب" ومعناه أن الأمن يتحقق سواء بالنسبة للدول أو للنظام الدولي نتيجة تعقد العلاقات الاقتصادية والتجارية وترابطها الوثيق، وهذا ما يجعل حالة الانسحاب غير واردة، وهو أيضا ما يخلق نوعا من الاتحاد والتعاون بين الدول، ودعا "ج.ناي" الدول الى التخفيف من استعمال القوة العسكرية في تعاملها ونصح بتعويضها بالقوة اللينة أي التعاون في المجالات الثقافية والاقتصادية معتبرا بأن هذه الأخيرة أقل تكلفة وتحقق السلم والأمن في نفس الوقت.³

¹ تاكايوكي يامامورا، المرجع السابق، ص 83.

² لخميسي الشيبلي، المرجع السابق، ص 40.

³ حمدوش رياض، المرجع السابق، ص 277.

في ختام هذه المقاربة نجد أنه وبالرغم من أن الليبراليين والليبيراليين الجدد أدخلوا فواعل جديدة من غير الدول بغرض توسيع مفهوم الأمن كالمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الاقتصادية.... الخ، غير أنهم مع ذلك حافظوا على بقاء الدولة كموضوع مرجعي للأمن.

ثالثاً: المقاربات الفكرية الحديثة للأمن

وفيها سنركز على النظرية البنائية والنظرية النقدية للأمن.

1- النظرية البنائية: البنائية مقارنة مميزة في العلاقات الدولية تركز على البعد

الاجتماعي أو الذاتي المشترك للسياسة العالمية ويعتبر أصحاب هذه النظرية أن العلاقات الدولية لا تحصر بأفعال وتفاعلات عقلية ضمن قيود مادية - كما يدعي بعض الواقعيين - أو ضمن قيود مؤسسية على المستويين الدولي والمحلي، كما يشير بعض الليبراليين فبالنسبة للبنائيين لا يندرج التفاعل بين الدول ضمن المصالح القومية المحددة، لكن يجب أن يتم ادراكه بصفته نمطا من الأعمال يصوغ الهويات وتعمل هي على صوغه عبر الزمن.

وقد ظهرت هذه النظرية مع كتابات "ألكسندر وندت" و "نيكولاس أنوف" و "ايمانويل أدليير" في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين، وقد أشار "وندت"، سنة 1992 ضمن مقال له أن: الأمن ليس حتمية بل مسألة إدراك، وأن صناع القرار هم الذين يصنعون هذا الإدراك ويجعلون الجوانب المادية حقيقية، حيث تصبح الحروب والنزاعات ضرورة في العلاقات الدولية.

وعليه فإن المأزق الأمني ليس ظاهرة حتمية بل تمثيل وتصور عقلي وبالتالي يمكن إعادة بنائه لصالح الأمن والسلم عوض المصالح الضيقة والحرب والنزاعات، ومنه فإن غاية الأمن حسب "وينديت" هو ما تريد الدول تحقيقه وفعله لا ما هو الحقيقة الفعلية، وبالتالي فإنه لا توجد حقيقة واحدة بل عدة حقائق في المجتمع والدولة والنظام الدولي.¹

ويمكن القول أن "وينديت" أعطى مفهوما جديدا للمأزق الأمني الذي صورته الواقعيون، فهو يطرح مفهوم الجماعة الأمنية كبديل لحالة الفوضى الأمنية، وبالتالي تكون هذه النظرية قد

¹ حمدوش رياض، المرجع السابق، ص 278.

انتقلت بالأمن من المستوى الدولة الى مستوى الفرد وأن سوء النية أو الادراك السيئ هو سبب النزاع فبتغيير الادراك يتحقق السلم والأمن.¹

مما سبق نستخلص أن النظرية البنائية تقوم على ثلاث مبادئ:

١- بنى النظام الدولي هي بنى اجتماعية والفوضى الدولية والبحث عن القوة هي من تكوين صناع القرار وليست حقائق موضوعية، وأن الدول هي التي كانت تصنع محيطها نتيجة ادراكاتها وبالتالي فان الفوضى ليست معطى موضوعي ولكنها تكوين وبناء ذاتي أدمجته الدول في سلوكياتها.

٢- القيم الثقافية والمعايير الايديولوجية تحدد كذلك الأمن ليس بالضرورة الشروط المادية.

٣- تحقيق الأمن والاستقرار يكون بتغيير طريقة التفكير بالنسبة للدول.²

يمكن القول في الأخير أن النظرية البنائية أحدثت ثورة في مجال التنظير في الدراسات الأمنية عبر ادخال متغيرات جديدة لفهم سلوك الدول حيث أعط الصبغة الاجتماعية للعلاقات الدولية واعتبرت أن الأمن هو نتاج لبناء سياسي أي غير موضوعي، وأن النظام الدولي تسوده الفوضى، وميزت هذه النظرية بين نوعين من الفوضى الأولى هي الفوضى غير الناضجة وتسود الأقاليم المختلفة والنوع التالي هو الفوضى الناضجة وتسود الأقاليم المتقدمة.³

2- المقاربة النقدية للأمن: مع نهاية الحرب الباردة حاولت الدول الابتعاد عن المقاربات

التقليدية للأمن القومي وايجاد صيغ أخرى للأمن تمكنه من التعامل مع التهديدات الجديدة كأزمة الغذاء، والطاقة والتعليم والتلوث البيئي.

تستعمل النظريات النقدية تساؤلات مثل لماذا؟ وكيف؟ بهدف شرح وتحليل الظاهرة الملاحظة وايجاد اجابات للمشكلات المطروحة أمامها في إطار الايستمولوجية وتعد النظرية النقدية نتاج مدرسة فرانكفورت ومن بين أهدافها البحث في التحرر والانعقاد الانساني⁴، ويحتوي المنظور النقدي على مجموعة من الاتجاهات منها اتجاه باري بوزان، الماركسيون الجدد، ومن أهم كتاب هذا المنظور "كين بوت" و "جيمس دير" وغيرهم.

¹ خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2008، ص106.

² Darios Battistella, opcit, p525.

³ صباح حواس، المرجع السابق، ص44.

⁴ Jean Jacques roche, opcit, p135.

يرى أصحاب هذا المنظور أن الأمن مفهوم موسع لا يعتمد على القوة العسكرية بل على متغيرات جديدة ظهرت بعد الحرب الباردة كالعامل البيئي، حقوق الانسان، الهجرة، الأمراض¹، بالإضافة الى كثرة الصراعات الداخلية وعليه فان المنظور التقليدي والعقلاني للأمن لم يعد كافيا.²

ويرى بوزان أن الأمن لا ينحصر في الأمن الوطني أو أمن الدولة فهو يشمل أبعاد أخرى هي البعد العسكري.³

في ختام هذه النظريات يمكن القول أن هذه الأخيرة قد ساهمت في تحويل مفهوم الأمن، من خلال انتقال التركيز من الدولة كوحدة للتحليل الى التركيز على الفرد كمرجعية ووحدة للتحليل نتيجة ظهور تحولات جديدة في التهديدات التي أصبحت تمس كل مستويات الأمن: الأمن الفردي، أمن الدولة والأمن العالمي، ولقد أدى هذا التفاعل الفكري الى ظهور جديد هو مفهوم الأمن الانساني الذي يقوم على التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف بأبعاده المختلفة وخصائصه المميزة.

المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن الانساني وتكريسه في إطار منظمة الأمم

المتحدة

سنتناول ضمن المطلب أهم التطورات التي شهدتها الأمن الانساني، حيث حفزت مجموعة من المتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية التحول الحاصل في النظرة الى مفهوم الأمن. ان بروز التصور الداعي لإعادة صياغة محتوى جديد لمفهوم الأمن خارج إطار الدولة كمرجعية أساسية وحيدة برز نتيجة لعاملين، الأول هو نهاية الحرب الباردة من جهة، والثاني تمثل في انعكاسات ظاهرة العولمة أهم عاملين فرضا تحولا، فكل من مخلفات الحرب الباردة وانعكاسات العولمة تداخلتا للدفع، بإعادة النظر في مفهوم الأمن (الفرع الاول)، وفي إطار منظمة الأمم المتحدة التي ساهمت بشكل كبير في تكريس مفهوم الأمن الانساني (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المتغيرات الدولية التي ادت الى بروز الأمن الانساني

لقد ارتبط الاتجاه المعاصر في تحديد مفهوم الأمن أساسا، بطبيعة التطورات والتغيرات التي مست شكل وجوهر النظام الدولي، والافرازات التي نجمت عنها، حيث أصبح العالم عقب

¹ حمدوش رياض، المرجع السابق، ص280.

² Human development report, new dimensions of human security, oxford, newyork, 1994.

³ Joris peignot, la sécurité humaine, centre de la documentation de l'ècole militaire, 2006, p5.

الحرب الباردة أكثر ترابطاً، وتزايد معه تأثير المؤسسات والأنظمة السياسية الدولية، وساهمت هذه التغيرات الدولية في بلورة فكر جديد في مجال الأمن، لا يتم فيه التوقف مطولاً أمام التهديدات الخارجية للدول، بل يستجيب بصورة أكثر فعالية للحاجة المتزايدة للتعامل مع التهديدات الكامنة في واجهات أخرى (اقتصادية، اجتماعية، بيئية). ويمكن استيعاب مضامين هذه التحولات من خلال الاقتراب الى الأسباب التالية.

أولاً: تغير المناخ الدولي

لقد كان لمتغيرات البيئة الأمنية لما بعد الحرب الباردة دور كبير في تغيير نظرة العالم لمفهوم الأمن، وتتحدى هذه المتغيرات فيما يلي:

1- نهاية الحرب الباردة وظهور نظام دولي جديد

أ- زوال الثنائية القطبية: ان استعراض عمليات الاستقطاب الدولية عقب مرحلة الحرب الباردة، تشير الى نتيجة مفادها أن انهيار الاتحاد السوفياتي دفع بقوة نحو تحول التوازن النسبي للقوى المركزية العالمية سياسياً، ليصبح في صالح الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تمثل "تجمع فريد" لكل مقومات وعناصر القوة السياسية والعسكرية والتكنولوجية والاقتصادية، الذي لا تملكه أي من القوى الدولية الأخرى، رغم القدرة التنافسية لبعض الدول (ألمانيا واليابان مثلاً). الأمر الذي أدى الى اقامة منطقة سلام تعتبر فيها مسألة نشوب حرب أمر غير وارد، وهو ما يشكل ضماناً أساسياً لتحجيم الاضطراب العالمي في هيكل النظام الدولي، فأفضى الحيز الريادي الأمريكي الى هزيمة جديدة للقوة في نهاية القرن 20، منطقة البحث عن مصادر اضافية للقوة في ظل استراتيجية قائمة لاحتواء الحركات التي قد تنتج قوة كونية جديدة منافسة، ف "المخطط التوجيهي للدفاع الأمريكي (1992-1994) كان قد أعلن عن منطق هيمني بالمعنى الذي طوره "كوكس"، لتحول مفهوم القوة الى "... الهيمنة بنيويا على مستوى الحكم العالمي وهيكلها على مصادر القوة (الطاقة، الاقتصاد، التجارة، التكنولوجيا، المعلومات)... التي وصفها "نيكسون" بالرأسمال الأساسي في السبعينات من القرن الماضي.¹

¹محمّد برقوق، عولمة حقوق الانسان والأمن، مجلة سياسية، النسخة الالكترونية، يوم 2023/05/02، على الساعة 12:14، الموقع الالكتروني www.politics.com

وكان لكل هذا تأثير مباشر على مفهوم الأمن، إذ لم تعد القوة العسكرية الضامن الوحيد للأمن، بل دخل في المعادلة الأمنية عوامل أخرى كالقوة السياسية والاقتصادية وغيرها، فبرز بشدة مصطلح "الأمن الدولي" وهذا راجع لتطور أدوات الصراع الدولي، ووصولها الى درجة يستحيل معها على أية دولة أن تعزل نفسها عن الأحداث والتفاعلات السياسية¹، التي تمس أمنها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة هذه التفاعلات أفرزت واقعا جديدا تمثل في عالمية الاحساس بالخطر وعدم الشعور بالأمن.

ب- ظهور فواعل من غير الدول: ان تداعيات الحرب الباردة خلال القرن الماضي أفضت الى مراجعة الطرح التقليدي للأمن في شكله الضيق، الذي يربط مفهوم الأمن بالدولة كوحدة تحليلية وحيدة في العلاقات الدولية، لاسيما أن العالم أخذ يشهد تحولات على غاية من العمق والأهمية، لعل من أبرزها ظهور فواعل أخرى من غير الدول، وهو ما أدى الى اعادة النظر في كل الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية.

2-تغير طبيعة النزاعات

برزت أنماط جديدة من النزاعات ليست بالضرورة بين الدول، بل هي نزاعات داخل الدول، وهي في الغالب نزاعات من أجل الدول، كأن تتصارع جماعة داخلية معينة مع السلطة المركزية القائمة، أو جماعات داخلية أخرى من أجل السعي لإقامة دولة مستقلة.² فأصبحت الصراعات تدور بين الأفراد داخل الدولة القومية الواحدة، وليس بين الدول، وتشير الإحصاءات أنه خلال الفترة 1999-2001 شهد العالم 115 صراعا داخل 45 دولة في مختلف أنحاء العالم، كانت حكومة الدولة أحد أطراف الصراع، دارت النسبة الأكبر من الصراعات خلال الفترة 1990-1993 كان أكثرها سنة 1992، حيث بلغ عدد الصراعات الداخلية التي شهدها العالم 55 صراع، وفي سنة 1997 بلغ عدد الصراعات 36 صراع داخلي، وفي سنة 2001 بلغ عددها 24 صراع داخلي، نصفهم استمر في حده الأدنى مدة 8 سنوات، ومن بين 20 دولة الاقل في دليل التنمية البشرية لسنة 2002، توجد 16 منها تعاني صراعات داخلية و90% من ضحايا تلك الصراعات من المدنيين وليس العسكريين

¹Mauris Bertnard, la fin de l'ordre militaire, presses des sciences politiques, paris, 1996, p66.

²علاء أبو عامر، العلاقات الدولية، دار الشروق للنشر، عمان، 2004، ص139 وما بعدها.

ومعظمهم نساء وأطفال، ناهيك عن الفقر والجوع اللذان أصبحا متلازمان، فالنزاعات الأهلية خاصة في افريقيا، وظهور الأمراض والأوبئة نتيجة حالة عدم الاستقرار المعيشي.¹ لذا تتسم تلك الأنماط من الصراعات بالانتهاك الشديد لحقوق الانسان، فخلال التسعينات من القرن العشرين لقي 50 مليون شخص حتفهم من جراء الصراعات الداخلية، كما ترتب عليها أخطر مشكلة لأمن الانسان وهي مشاكل اللاجئين، اذ بلغ عدد لاجئي وطالبي اللجوء في العالم وفق احصائيات 2014، حوالي 120 مليون طلب لجوء، ناهيك عن حالة اللاأمن التي تنيرها لدى المستقبل لهم.²

ثانياً: انعكاسات العولمة على مفهوم الأمن

المتغيرات العميقة التي أحدثتها العولمة من خلال زيادة حدة التشابك في العلاقات بين الدول، وكذا الطفرات النوعية التي تشهدها المعارف التكنولوجية، وزيادة وتيرة الاعتماد المتبادل بين الدول، أعطت لمفهوم الأمن مضامين جديدة تشمل أبعاد اضافية يتميز البعض منها بالكثير من التعقيد.

أ- **صورية الحدود والدولة:** ادت العولمة الى التشكيك في فكرة البقاء القانوني والسياسي للدولة، حيث يقول "أوهماي كينيشي" في كتابه "عالم بلا حدود، ونهاية الدولة الوطنية"، أن المحددات الخارجية للقرار السياسي أصبحت تفوق بشكل مطرد المحددات الداخلية، وهو الأمر الذي يعني أن الدولة تتحول بشكل تدريجي من مغير مستقل، الى متغير تابع في العلاقات الدولية.³

فالاستثمار الداخلي والخارجي، والانتاج متعدد القوميات، والهجرة وسهولة النقل والاتصال، كلهم أدوا الى انفلات سلطة الضبط الاقتصادي من الدولة، وانتقاله الى الشركات والتكتلات الاقتصادية، فالضغوطات التي تمارسها حكومات الشركات متعددة عبر الوطنية ضد الدول المضيفة، والناجمة عن عزم تلك الحكومات على تطبيق قوانينها الخاصة، وهو ما يعد تدخلاً في شؤونها الخاصة، وهو ما يحتم على الدولة اعادة صياغة سيادتها وسلطتها ووظائفها بما يتلاءم والطموحات الكونية للرأسمالية العالمية، فتحوّلت الدولة الى مجرد مؤسسة أو رجل ادارة خاضع لإكراهات اقتصادية فوقية، مهمتها تسهيل عمليات العولمة في مجالات الانتاج

¹ عبد الحكيم الشرحي، المرجع السابق، ص41.

² تقرير "اتجاهات اللجوء لعام 2014"، المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مارس 2014، ص22.

³ Richard Higgot, globalization and regionalization, new trends in world politics, the Emirates center, abu dhabi, 1998, p78.

والاستثمار وحركة رؤوس الأموال¹، فصورية الدولة وتراجع دورها أدى الى التشكيك في مصداقية المعادلة الثلاثية (دولة، مواطنة، أمن) وهو الأمر الذي أدى الى البحث عن معادلة جديدة ، ورغم أن العولمة عملت على تهميش نظام الدولة، الا أنها لعبت دورا ايجابيا في تحويل وحدة التحليل الاساسية في المعادلة الأمنية من الدولة الى الفرد.²

ب- مصدر النزاعات: ان الدارس لظاهرة العولمة وتداعياتها يلاحظ وجود ترابط بين اتساع نطاق العولمة وتزايد مظاهر التفكك الداخلي، وتزايد مظاهر الصراعات السياسية الداخلية والفكرية في الكثير من المجتمعات والدول، وعلى الأخص النامية منها، ويفسر ذلك بأن ثقافة العولمة الكوكبية تقود الى صراع بين العام والخاص وبين ثقافة الانتماء والتجرد، وتقود الى اشكالية "الانسان المعولم" و "الانسان المواطن".³

وخير مثال يقدم هنا هو ما كتبه "روبرت جاكسون" حول الفوضى القادمة في افريقيا، وهي نتاج زيارته لمناطق الصراعات غرب افريقيا، والتي وصفها بـ "نموذج الفوضى العارمة" رأى أن تصاعد الحروب والصراعات الافريقية ما هو الانتاج للأثار المدمرة للعولمة على التنظيمات السياسية والاقتصادية الافريقية، والتي أدت الى تراجع دور الدولة في افريقيا، ولاسيما السيطرة على أدوات القهر المادي في المجتمع، خاصة عند اندماج افريقيا في الاقتصاد العالمي حيث ظهر عجز الدولة التتموي عن تلبية الاحتياجات الانسانية لشعوبها، بسبب انهيار "أسواق الموارد الأولية" منتصف السبعينات، ضف الى ذلك المد الاقتصادي الليبرالي في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضين الأمر الذي أدى الى الوقوع في أزمات خانقة بسبب ازدياد معدلات البطالة وسوء توزيع الموارد والدخول، وهو ما خلق البيئة الملائمة لتزايد الجريمة وانتشار الفساد والسوق السوداء، وتهريب الأسلحة والمخدرات.⁴

ج- ظهور تحديات جديدة: لم يعد التهديد العسكري الخارجي هو مصدر التهديد الوحيد، لأمن الدولة (كما يفترض أنصار المنظور الواقعي)، فالدولة أصبحت تواجه بأنماط عدة من مصادر التهديد، والتي بالضرورة مصادر عسكرية كتجارة

¹ستيفن والت، المرجع السابق، ص11.

²May chartouni dubart et loulouwa al-rachid, droit et mondialisation, politique étrangère, N4, hiver 1999-2000, p444.

³فهد بن سلطان السلطان، المدرسة وتحديات العولمة، التجديد العرفي والتكنولوجي، ورقة مقدمة في ندوة العولمة وأولويات التربية، جامعة الملك سعود، 2004، ص07.

⁴Robert jaxon, the coming anarchy, the atlantic monyhyly, may 1993, p110-116.

المخدرات عبر الحدود، الجريمة المنظمة الأمراض والأوبئة، الفقر والتلوث... وغيرها، وعجز المنظور التقليدي للأمن عن التعامل مع تلك القضايا، إذ أن تلك التهديدات في غالبيتها غير معروفة المصدر، غير مرئية، ونتائجها غير متوقعة، كما أن القوة العسكرية لا تصلح كأداة لمواجهة تلك الأنماط من مصادر التهديد، الذي تفوق اثره التهديد العسكري.¹

الفرع الثاني: تكريس الأمن الانساني في إطار منظمة الامم المتحدة

في هذا الإطار نجد أن منظمة الأمم المتحدة ساهمت بشكل كبير في قضايا الأمن الانساني والاهتمام بها خاصة في قضية التعاون الدولي التي حددها الميثاق وهذا سيكون موضوع العنصر الأول من هذا الفرع، أما العنصر الثاني فهو عن صندوق الأمن الانساني، والعنصر الثالث سيكون بخصوص لجنة الأمن الإنساني.

أولاً: الأمن الانساني في إطار ميثاق منظمة الأمم المتحدة

المهام التي تنفذها منظمة الأمم المتحدة عديدة يقف في مقدمتها حفظ الأمن والسلم الدولي، فضلاً عن أدوار في مجالات كثيرة متنوعة ومتفاوتة الأهمية تتعرض من خلالها المنظمة للكثير من الانتقادات، لاختلاف الذاتية التي تهم المجتمع الدولي²، لكن ليس كل الأدوار التي مرت بها هذه المنظمة هي سلبية أو ضمن إطار السلبية، يمكن القول أن اهتمام منظمة الأمم المتحدة بتعزيز ودعم حقوق الانسان يعد من النشاطات الايجابية وعملها هنا في هذا المجال يستند الى قناعة المجتمع الدولي بما تمثله هذه الحقوق للبشرية من كرامة متأصلة وحقوق ثابتة وفي كونها تمثل أساس الحرية والعدل والسلام في العالم، لهذا فان السؤال الذي يطرح لماذا الأمن الانساني دخل في إطار اهتمام منظمة الأمم المتحدة ولماذا الان؟³

بدأ ميثاق الأمم المتحدة في ديباجته بكلمة (نحن شعوب الأمم المتحدة) ولم يبدأ (نحن حكومات العالم) أو (نحن دول العالم) مما يعني أن للأفراد شأن في الاهتمام والعناية خلال مرحلة انشاء وعمل هذه المنظمة وعليه ينبغي أن يكون الاهتمام بكيفية تحقيق امال

¹رياض هاني، الترابط بين الأمن الوطني والأمن الانساني، الحوار المتمدن، العدد 3454، يوم 20/04/2023، على الساعة 12:29، الموقع الالكتروني www.ahiwari.org.

²عمير نعيم، ديمقراطية منظمة الأمم المتحدة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2007، ص437.

³قاطمة حسن شبيب وخالد عكاب حسون، الأمن الانساني في إطار المواثيق والمنظمات الدولية، جامعة سامري، بدون سنة، ص153.

وطموحات الشعوب في العالم، من خلال الايمان بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد، وبما للرجال والنساء والأمم من حقوق أساسية¹. وفي ضوء ذلك يمكن القول أن منظمة الأمم المتحدة من أول المنظمات الدولية التي أعلنت عن مفهوم الأمن الانساني بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك من خلال التقارير والمؤتمرات الدولية التي أعلنت من خلالها عن اهمية الأمن الانساني، وعلى أن يأخذ الأمن الانساني حيز أوسع في مجال العلاقات والممارسة الدولية وجاء أول اعلان للأمم المتحدة عن مفهوم الأمن الانساني من خلال تقرير التنمية البشرية لسنة 1994، اذ طرح التقرير مفهوما جديدا للأمن وهو مفهوم الأمن الانساني، بحيث يكون تحقيق أمن الأفراد يأتي في سلم أولويات الدول والمنظمات الدولية في العصر الحديث، لذلك جاء التقرير بمجموعة من المسوغات التي تشكل الهدف الأساسي من وراء طرح مفهوم الأمن الانساني كونه مغايرا لمفهوم الأمن القومي ، هنا نجد أن الشعوب تواجه تهديدات متعددة منها الفقر والمخدرات والبطالة والجريمة المنظمة والتلوث، وهي تمس شعوب العالم وفي الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، لذلك فان السعي لتحقيق الأمن الانساني يعد شأنا دوليا، لعدة أسباب منها: كون أبعاد الأمن الانساني مترابطة، فان ذلك يمتد خارج حدود الدولة، فضلا عن ذلك أن جوهر الأمن الانساني هو الفرد، اذن هو يهتم بالكيفية التي تحيا بها شعوب العالم، وأن الأمن الانساني يتعامل مع شتى القضايا التي لا يمكن أن تتصدى لها دولة بمفردها، فهو يحتاج الى تعاون دولي².

ثانيا: صندوق الأمن الإنساني

أنشئ صندوق الأمن الانساني في إطار منظمة الأمم المتحدة، بمبادرة من الحكومة اليابانية في خطاب لرئيس الوزراء الأسبق "كيوزي اوبوتشي" في 1998/12/16 في هانوي عاصمة فيتنام، ولقد التزمت الحكومة اليابانية بإنشاء الصندوق وتمويل أنشطته³، حيث أنشأت الحكومة اليابانية صندوق الأمن الانساني في عام 1999 بساهمة أولية⁴.

¹فاطمة حسن شبيب وخالد عكاب حسون، المرجع السابق، ص154.

²خديجة عرفة محمد أمين، المرجع السابق، ص151.

³موقع وزارة الخارجية اليابانية، يوم 2023/05/01، على الساعة 15:00، الموقع الالكتروني www.mofia.go.com.

⁴موقع صندوق الأمن الإنساني، يوم 2023/05/05، على الساعة 12:36، الموقع الالكتروني www.unocha.org.com.

لغت 463 مليون دولار، ومن ثم ساهمت بمبالغ أخرى سنوية بلغت لغاية 2012 مبلغا قدره 379.72 مليون دولار أمريكي. نشاط الصندوق يتحدد في ضمان عيش حياة وكرامة جميع الناس، بتجسيد فلسفة مفهوم الأمن الانساني الى أفعال ملموسة، وذلك من خلال تقديم الدعم لتنفيذ برامج المنظمات الدولية المرتبطة بالأمن المتحدة، والتي تتعامل مع التهديدات والتحديات الواسعة الانتشار التي تواجه المجتمع الدولي اليوم.¹

المنظمات الدولية التي يدعمها صندوق الأمن الانساني هي التي تهتم بقضايا الفقر كذلك المساهمة في عمليات اعادة اعمار البلدان التي تعرضت للدمار بسبب الصراعات الدولية والصراعات الداخلية، كذلك قضايا البيئة، الصندوق يدعم زيادة انتاج الغذاء على مستوى العالم خاصة الدول الفقيرة التي تعاني من مشاكل نقص الغذاء، والحماية الأطفال، وكذلك المجالات المتعلقة بالنزاعات المسلحة الداخلية والدولية، واللاجئين والنازحين الداخليين، لأجل عودتهم الى ديارهم وأوطانهم، فضلا عن توفير المسكن لهم وتحسين المستوى المعيشي لهم، في اطار الدعم المتعدد للصندوق فان مجالات الرعاية الصحية والطبية بما فيها محاربة الأمراض المعدية كالإيدز وتحسين الصحة العامة هي من الأوجه التي يرصد لها المبالغ.

ثالثا: لجنة الأمن الإنساني

بسبب عدم قدرة اليابان على ارسال جنود المشاركة في الحرب الواسعة التي شنتها القوات المتحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية في اخراج القوات العراقية من الكويت في سنة 1990 واقتصرت مشاركة اليابان على الدعم المالي وسعت اليابان أن يكون لها دور اخرفي قضايا عل درجة من الأهمية في ظل النظام الدولي الجديد، الذي أفرزته الحرب الأمريكية الأولى سنة 1991 ضد العراق وتدميره، لذلك كانت دعوة رئيس الوزراء الياباني الأسبق "موري" في مؤتمر الألفية الجديدة للأمم المتحدة سنة 2000 امتدادا للدور الذي اخذته اليابان في قضايا الأمن الانساني² واستكمالا لمنظومة هذا النوع من الأمن استلزم الأمر اعلان خطة جديدة في تأسيس لجنة الأمن الإنساني.²

¹ خالد عكاب حسون، التهديدات التي تواجه الأمن الانساني، بحث منشور، جامعة تكريت، العدد 13، ص5.

² فاطمة حسن شبيب وخالد عكاب حسون، المرجع السابق، ص 155-157.

خلاصة الفصل الأول:

استعرضنا في هذا الفصل المقاربة المفاهيمية للأمن الانساني وعلاقته ببعض المفاهيم ذات الصلة، وذلك بدءا بالتعريف بهذا المفهوم من خلال استعراض الرؤى ورصد الجهود الفقهية والهيئات الدولية في هذا المجال، ويجمع جل الدراسيين لهذا المفهوم أن تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي لسنة 1994 يعد أول تقرير يبرز فيه تعريفا فضفاضاً لمفهوم الأمن الانساني يرتكز على مكونين أساسيين وهنا التحرر من الخوف والتحرر من الفاقة.

الى جانب علاقة مفهوم الأمن الانساني ببعض المفاهيم ذات الصلة، كحقوق الانسان والتنمية الانسانية، وغيرها من المفاهيم التي تتقاطع وتتقارب معه، ويتضح من هنا مدى امكانية عده مفهوما جديدا يحمل قيمة مضافة الى القانون الدولي، كما أشرنا الى أهم خصائصه، وأنه يتحقق عبر اليتين رئيسيتين هما الحماية والتمكين لقد حصل تحول في مفهوم الأمن من الأمن المرتبط بالدولة الى أمن الأفراد، فالإنسان هنا هو المنشأ وهو الغاية، وظل مفهوم الأمن الانساني ولفترات طويلة يعد مفهوما ضيقا يحيل لأمن اقليم الدولة، لكن بدءا من تسعينات القرن الماضي أعيد طرح مفهوم الأمن الانساني كمفهوم جديد لمفهوم الأمن الوطني الذي ساد منذ نهاية الحرب العالمية الاولى، وهو ما تبرزه جملة التصورات النظرية والفكرية التي أثرت بخصوصه، ولقد كان لتطورات ما بعد الحرب الباردة وما أفرزته العولمة والمتغيرات الدولية دورا كبيرا في تغيير نظرة العالم لمفهوم الأمن وبروز مفهوم الأمن الانساني، وقد ساهمت منظمة الأمم المتحدة في بلورة وتكريس هذا المفهوم.

الفصل الثاني:

أبعاد الأمن الإنساني

الفصل الثاني: أبعاد الأمن الإنساني

يعتمد الأمن الإنساني على المقاربة الموسعة التي تعطي للفرد قيمة من أجل تحقيق أمن ورفاهيته وكرامته بما فيها احتياجاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تجعل الفرد في مأمن والتمتع بنوعية حياة مقبولة وضمان حقوقه الأساسية، وحماية الجوهر الحيوي لجميع الأرواح البشرية بطرق تعزز الحريات البشرية، في حين أن تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 الصادر عن للأمم المتحدة وفي فصله الثاني حدد مستويات وأبعاد أساسية مترابطة ومتكاملة مع بعضها البعض تركز على رفاهية وكرامة الانسان حيث بنى التقرير سبعة أبعاد وفقا للحاجيات الانسانية وقائمة التهديدات التي تهدد الأفراد .

وفي هذا الصدد سنحاول توضيح محتوى كل بعد من الأبعاد السبعة وتتمثل فيما يلي:
الأمن الاقتصادي، والأمن الصحي، والأمن الشخصي، الأمن المجتمعي والأمن السياسي،
الأمن الغذائي، والأمن البيئي.

المبحث الأول: أبعاد الأمن الإنساني المتعلقة بالفرد

سنتناول ضمن هذا المبحث أبعاد الأمن الإنساني المتعلقة بالفرد، التي تقوم على "محورية الإنسان"، حيث يعد الفرد جوهره، وتتطوي أبعاده المهمة على سلامة الفرد والاستجابة لاحتياجات، وهذا من خلال حماية الإنسان من التعرض للأذى والعنف البدني والجسدي، ومختلف التهديدات المتزايدة بسبب العنف المفاجئ وغير المتوقع، وهو ما يعرف بالأمن الشخصي، وهذا ما سوف نتطرق له ضمن (المطلب الأول) كون له ارتباطا وثيقا بمسألة الفرد وحرية، ومن خلال تمكين الإنسان من العيش في بيئة تؤمنه من الأمراض وتوفر له الحق في التداوي، وحماية الناس من الأمراض المعدية والوقاية منها والمحافظة على الأرواح وهذا ما يعرف بـ (الأمن الصحي) الذي سوف نتناوله ضمن (المطلب الثاني)، وبامتلاك الناس للوسائل المادية التي تجعلهم يعيشون حياة مستقرة وامنة ويرى الكثيرون أن امتلاك المرء لما يكفي من النقود لإشباع حاجياته الأساسية من غذاء وكساء ودواء وتعليم هو المؤشر على الشعور بالأمن الاقتصادي (المطلب الثالث).

المطلب الأول: الأمن الشخصي

سنتناول ضمن هذا المطلب مفهوم وعناصر (الفرع الأول)، ومهدداته (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم الأمن الشخصي

أولاً: تعريف الأمن الشخصي

إن الأمن الشخصي يتجه إلى حماية الفرد من العنف الجسدي، الواقع عليه من الدولة أو من خارجها، من أشخاص عنيفين أو من أفراد تابعين للدولة، كذلك يهدف الأمن الشخصي إلى حماية الفرد من الاعتداء الداخلي، على الأمن الشخصي المتمثل في الجرائم، خصوصا جرائم العنف¹، ويقصد بالأمن الشخصي حماية الفرد من العنف المشروع وغير المشروع وله الحق أن يعيش في محيط خال من المخدرات ومن الجماعات الإرهابية التي تهدد تواجد الشخص والنفس والعنف ليس ظاهرة عفوية بل نتاج مجتمع متميز باللامساواة، وبالإقصاء ونقص المراقبة المؤسسية أو الاجتماعية، كما أن الفقر والإقصاء قد يؤديان للعنف فلا يحق لأي كان أن يعرض السلامة البدنية للأفراد للتعذيب أو التعنيف وهي الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ونقصد هنا ضرورة السعي للحد منه

¹ انعام عبد الكريم، مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية، مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2013، ص 65-66.

ولمنع كل ما يهدد أمن الانسان، مما قد يلحق به من عنف سواء كان مصدر هذا العنف داخل دولته أو من قبل دول أجنبية.¹

كما يعتبر الأمن الشخصي من أهم أبعاد الأمن الإنساني نظرا لما لهذا المفهوم من أهمية لحياة البشر وهو يتمحور حول كيفية تأمين الحماية للأفراد في ظل وجود النزاعات المسلحة وتزايدت الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، والبشر والأسلحة وغسيل الأموال لتصل الى أيدي جماعات تستخدمها في عمليات العنف والإرهاب.²

يتعلق مفهوم الأمن الشخصي بالحفاظ على حياة الانسان من أي تهديدات خطيرة وحمايته من التعرض الى العنف الجسدي سواء كان سبب هذا التهديد هو حروب أو نزاعات مسلحة أو عمليات ارهابية أو بعض الجرائم المنظمة، فعلى سبيل المثال يعرف الصراع العنيف بأنه حالة استخدام القوة المسلحة لحسم قضايا الصراع على السلطة بين أطراف يكون أحد أطرافها على الأقل من طرفا حكوميا هنا تظهر قضية خطيرة، حيث انه في حالة الصراعات بين الدول، وهي الحروب المعلنة، من السهل حصر عدد الضحايا، أما في حالة أن يكون أحد أطراف الصراع طرفا حكوميا والطرف الآخر طرفا شعبيا سواء كان منظما أو عفويا في شكل ثورات أو احتجاجات، فلا يمكن أن نجد أرقاما دقيقة لعمليات الإبادة الجماعية أو حتى عدد القتلى والجرحى بشكل دقيق، أيضا عدم ضلوع من يطلق عليهم اسم عملاء حكوميين في الصراع المسلح بشكل رسمي، ولكن يحدث ذلك بشكل مستتر يجعل من الصعب حصر ذلك أو ربطه بالجهة الحكومية.

يركز الأمن الإنساني على الفرد بغض النظر عن جنسه، لغته، موطنه أي بغض النظر عن كل تمييز، فالأفراد ومن خلالهم الجماعات لهم الحق في المحافظة على حياتهم الشخصية وعلى صحتهم وعلى العيش معا في محيط نظيف لا يعرض أجسامهم للتهلكة ومن حق الفرد أن لا يشعر بأنه يخضع للإكراه ولللعنف أيا كان نوعه أو مصدره سواء ذلك الممارس من طرف جماعات ارهابية، أو اجرامية أو ذلك الممارس من قبل السلطات.³

¹ بن جبور الحاج ميلود، المرجع السابق، ص29.

² أوصديق فوزي، مبدأ التدخل، لماذا وكيف؟، دار الكتاب الحديث، 1999، الجزائر، ص22.

³ انعام عبد الكريم، المرجع السابق، ص65.

وبالاستناد للمادة الثالثة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، الذي ينص على أن "لكل فرد حق في الحياة والحرية وسلامة شخصه، والمادة 9 فقرة 1 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، التي تنص على أن "لكل انسان حق في الحرية وفي الأمن على شخصه...."، يصنف الأمن الشخصي كحق من الحقوق المدنية المكفولة.

ثانياً: العناصر التي يتضمنها الأمن الشخصي

1- الحق في الحياة (حماية حياة الشخص)

يعتبر الحق في الحياة من الحقوق الشخصية اللصيقة بالإنسان وهو نقطة ارتكاز لكل الحقوق، اذ بدون كفالة الحق في الحياة فلا مجال ولا امكانية أن يتمتع الانسان بحقوق أخرى.

وكما هو معلوم أن حقوق الانسان مترابطة ومتكاملة لأن موضوعها واحد هو الانسان لذلك فحق الانسان في الحياة ينسجم مع غيره من الحقوق الشخصية الأخرى كالحق في السلامة الجسدية والحق في الأمان الشخصي والحق في الحرية الشخصية.¹

ان الحق في الحياة يعتبر أولى الحقوق الأساسية وأهمها بين حقوق الانسان، كما أنه أسمى الحقوق التي منحها الله عز وجل للإنسان وليس لأحد فضل في ايجاده، فهو عز وجل واهب هذه النعمة، حيث قال الله تعالى: " فاذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين".²

فقد ميز الله سبحانه وتعالى الانسان فجعله أعز خلقه وحرره من كل خوف أو خضوع حيث يقول تبارك وتعالى "واذ قال ربك للملائكة أني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال أني أعلم ما لا تعلمون"³، ويقول عز وجل " من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحيأها فكأنما أحيأ الناس جميعا"⁴، فقد شبه الله تعالى

¹ حوحو رمزي، حق الانسان في السلامة الجسدية وفقا لأحكام القانون الدولي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009، ص36.

² سورة الحجر، الآية 29.

³ سورة البقرة، الآية 30.

⁴ سورة المائدة، الآية 32.

قاتل النفس أو استحل القتل بغير سبب كقاتل الناس جميعا وهذه دلالة قاطعة تؤكد قيمة الانسانية حرمتها فالحق في الحياة هو حق مقدس، اذ يعتبر هذا الحق أساس، الحقوق جميعا فلا يتصور ممارسة حق من الحقوق الأخرى دون ضمانه هذا الحق من الاعتداء عليه.

ان كفالة الحق في الحرية والأمان الشخصي لازمة لتمكين الفرد من ممارسة الحقوق الأخرى والحريات العامة التي تضمنتها المواثيق العالمية والاقليمية، وقد ورد النص على هذا في المادة الخامسة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان "لا يعرض أي انسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة"، أما على المستوى العربي نصت المادة الأولى من الميثاق العربي لحقوق الانسان على أن "لكل فرد الحق في الحياة وفي الحرية وفي سلامة شخصه ويحمي القانون هذه الحقوق".¹

2- الحق في السلامة الجسدية والذهنية

لقد تطور الاعتراف بحق الانسان في سلامة جسده منذ العصور البدائية، حتى استقر الان مبدأ حرمة الجسد وتجريم الأفعال الماسة به.²

ان الحق في السلامة الجسدية والذهنية يتصل اتصالا وثيقا بجسد الانسان الذي يحرص دائما على سلامته وإذا كان الحق في الحياة هو أسمى الحقوق وأعز الحقوق لدى الانسان فان الحق في السلامة الجسدية والذهنية لا تقل أهميته عنه.

وبالرجوع الى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 نجده ينص في المادة السابعة منه على أنه: "لا يجوز اخضاع أحد للتعذيب ولا المعاملة أو العقوبة القاسية اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة" وعلى وجه الخصوص "لا يجوز اجراء أية تجربة طبية أو علمية على أحد دون رضاه الحر".

¹نواف كنعان، حقوق الانسان في الاسلام والمواثيق الدولية والداستير العربية، الطبعة الأولى، اثناء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص140.

²حسن سعد سيد، الحماية الدولية لحق الانسان في السلامة الجسدية (دراسة نظرية)، ط 2، دار النهضة العربية، 2004، ص02.

كما نصت اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لعام 1966 على تحريم استغلال النساء والأطفال واستخدامهم أو إلحاقهم بأعمال من شأنها أن تلحق بهم ضرراً بصحتهم أو تشكل خطراً على حياتهم أو أن تعيق نموهم الطبيعي.

دائماً في مجال حماية السلامة البدنية والذهنية للفرد ظهرت هناك اتفاقيات أخرى تجرم التعذيب كالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان سنة 1969 التي نصت في المادة الخامسة من الفقرة الثانية، كذلك نصت المادة الخامسة من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الذي تم إقراره في 1981 على تحريم جميع ضروب استغلال الفرد وإهانته على وجه الخصوص التعذيب أو العقوبة أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وعلى المستوى العربي نصت المادة الأولى من الميثاق العربي لحقوق الإنسان على أن "لكل فرد الحق في الحياة وفي الحرية وفي سلامة شخصه ويحمي القانون هذه الحقوق".

ويستفاد من هذه النصوص الواردة في المواثيق الدولية عدم جواز الاعتراف بعقوبات قاسية أو وحشية أو حادة بالكرامة، ذلك أن هذه العقوبات لا تستهدف غرضاً اجتماعياً يبررها، كما تقرر هذه النصوص استبعاد العقوبات الوحشية لأنها تتلف بكرامة المحكوم عليه كي يستقر في يقينه أن الاجرام سلوك غير لائق به، وأنه غير متفق مع الاحترام الذي يرى أنه جدير به.¹

الفرع الثاني: مهددات الأمن الشخصي

إن الحماية من المخاطر المهددة لحياة الناس، حرياتهم وسلامتهم الجسدية التي تشكل مفهوم الأمن الشخصي وغايته، يمكن أن تشمل أيضاً تلك التهديدات الناجمة عن الجوائح والأوبئة الأشد فتكاً بالبشرية، والتي تعرض الأمن الشخصي للخطر، فهي لا تقل خطورة عن الحروب والإرهاب وغيرهما من أعمال العنف والتعذيب التي يمكن أن تؤدي بحياة الناس.²

أخطر المهددات هو انعدام الأمن الإنساني للفئات المهمشة والضعيفة، والذي يرتكز على العنف ضد النساء، الأطفال، الاتجار بالبشر. ومن هذا المنظور سنعطي أمثلة عن بعض

¹ محمد نجيب حسني، أغراض العقوبة في ضوء حقوق الإنسان، المؤتمر العلمي لحقوق الإنسان المنعقد في الأردن في الفترة من 4-5/12/1999، ص 33 وما بعدها.

² عبيدي محمد، الأمن الإنساني وتحديات جائحة كورونا، جامعة عمار ثلجي الأغواط، الجزائر، 2022، ص 07.

التهديدات التي تواجه هذه الفئات نذكر منها، ظاهرة العنف ضد المرأة عالمية تتربط فيها عوامل وأسباب مختلفة ثقافية واقتصادية اجتماعية وقانونية لتعدد أشكالها.

ووفقا للمادة الثانية من اعلان القضاء على العنف ضد المرأة فان أشكال العنف تشمل على سبيل المثال لا الحصر:

1- العنف البدني والنفسي الذي يحدث في إطار الأسرة بما في ذلك الضرب والتعدي على أفراد الأسرة الاناث وغيره من الممارسات التقليدية المؤذية للمرأة والعنف المرتبط بالاستغلال.

2- العنف البدني والنفسي الذي يحدث في إطار المجتمع العام بما في ذلك الاغتصاب والتعدي، والتخويف في مكان العمل وفي المؤسسات التعليمية أو أي مكان اخر، والاتجار بالنساء واجبارهن على البغاء¹.

كذلك يمثل الاتجار بالبشر من بين المهددات، اذ يشكل الاتجار بالبشر نشاطا سريا ضخما عابرا للدول، يقدر بمليارات الدولارات يشمل الرجال والنساء والأطفال الذين يقعون ضحية الخطف أو الاستدراج لممارسة أشكال مهينة من الأعمال لمصلحة المتاجرين بهم، وهذا يعني بالنسبة الى الرجال، العمل القسري في ظل ظروف غير انسانية لا تحترم فيها حقوق العمل.

وفي البلدان العربية يتسم الاتجار بالبشر بخصائص محددة واضحة، أولاها أن هذه البلدان تؤدي أدوارا متعددة، فقد تكون الدولة هي وجهة هذه الظاهرة كما هي الحال في كل بلدان الخليج، والى حد ما في الأردن ولبنان وقد تكون ممرا للعبور. كما بالنسبة الى الأردن والجزائر ولبنان ومصر والمغرب أو قد تكون هي نفسها مصدر الأشخاص الذين يتم الاتجار بهم.

يعد الأطفال فريسة سهلة للممارسات المدمرة لأمنهم، بل تتجاوزها الى الحاق أضرار بالغة بهم تتراوح بين العقد النفسية والأذى الجسماني والموت وأقصى هذه الممارسات هو تجنيد الأطفال للحرب ويتخذ على العموم، ثلاثة أشكال: أولها تجنيدهم للقتال الفعلي، وهي ظاهرة تعرف بتجنيد الأطفال، والثاني استخدامهم في نشاطات "مساندة" مثل نقل العتاد والتجسس

¹ ابن عطا الله بن علي، الآليات القانونية لمكافحة العنف ضد المرأة، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013-2014، ص19.

والرقابة ولهذا فالأمن الشخصي يحمي الانسان من التعرض للأذى والعنف الجسدي ومختلف التهديدات المتزايدة بسبب العنف المفاجئ وغير المتوقع، والناشئ عن الحرب والجريمة وانتهاكات حقوق الانسان، مثل التهديدات من الميليشيات المسلحة، وطرق التعذيب الجسدي من قبل قوات الأمن والشرطة والتهديدات الموجهة ضد المرأة وإساءة معاملة الأطفال وهناك العديد من العوامل الدافعة التي تزيد من المساس بالأمن الشخصي.¹

المطلب الثاني: الأمن الصحي (GHS)

ان قضايا الصحة تعتبر ركيزة أساسية من أبعاد الأمن الإنساني، بمعنى أن ضمان الوضع الصحي للإنسان يدرج ضمن الأولويات لأي دولة تسعى لتحقيق أمنها، كون الأمن الصحي يشكل أحد المفاهيم المستحدثة التي تهدف بالأساس الى ضمان الحماية من الأمراض وأنماط الحياة غير الصحية، لذلك سوف يعالج هذا المطلب لمفهوم الأمن الصحي في اطار الأمن الإنساني وكذلك من منظور منظمة الصحة العالمية (الفرع الأول)، ونتطرق للمشاكل الناجمة عن الأمراض والأوبئة وغيرها من المخاطر التي تمثل تهديدات التي تمس الأمن الصحي (الفرع الثاني)، واستراتيجية منظمة الصحة العالمية في بناء الأمن الصحي (الفرع الثالث).

الفرع الأول: مفهوم الأمن الصحي

إن الأمن الصحي العالمي هو النشاطات المطلوبة وكذا التفاعلية والاستباقية التي يمكنها التقليل من نتائج الأخطار التي تتعرض لها الصحة العالمية للشعوب القاطنة في مناطق جغرافية والحدود الدولية.²

يعتبر تعريف تقرير الأمم المتحدة شاملا ولكن غير مفصلا حيث ركز على التقليل من الأخطار والتهديدات الصحية للشعوب كافة ولم يبحث في الآليات التي تحقق ذلك أو كيفية تجاوز الأزمات.

انطلاقا مما سبق يمكن أن نستنتج بأن "الأمن الصحي العالمي" يعني ضرورة خلو وسلامة كل دول العالم من كل الأمراض والأخطار والأوبئة التي تهدد الصحة العمومية والعالمية.³

¹ تقرير التنمية الانسانية العربية، انعدام الأمن الشخصي للفئات الضعيفة، الفصل 4، 2009، ص 87-88.

² عقابي خميسة، الأمن الصحي العالمي بعد انتشار كورونا والتحديات والسيناريوهات المستقلة، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 1، 2021، ص 354.

³ بلخير اسيا، الأمن الصحي العالمي، متطلبات الترشيح وضرورات الاستدامة، مجلة العلوم السياسية والقانونية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 6، 2018، ص 244.

وهو التحرر النسبي من المرض والعدوى والحماية من المرض والعجز والموت الذي يمكن تلافيه، حيث يمكن الحفاظ على هذا الأمن في إحدى جزيئاته من خلال زيادة حجم الانفاق في هذا المجال.¹

أولاً: تعريف الأمن الصحي في إطار الأمن الإنساني

ينطلق مفهوم الأمن الإنساني من فكرة أن توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد هو شرط أساسي للمجتمعات المتضررة من الكوارث الطبيعية التي هي من صنع الإنسان على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، كما أنه يشمل أيضاً المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.²

وأوردت لجنة الأمن الإنساني في تقريرها الصادر في 2003، أربعة قضايا صحية ترتبط بشكل مباشر بمفهوم الأمن الإنساني في بعده الصحي وهي:

﴿ حجم عبء المرض في الحاضر والمستقبل. ﴾
 ﴿ الحاجة الملحة التي يفرضها الشأن الصحي بضرورة التحرك السريع لمواجهة ما يهدده. ﴾

﴿ عمق مدى تأثير الشأن الصحي على المجتمع. ﴾
 ﴿ العوامل الخارجية التي يمكن لها أن تكون سبباً مؤثراً على بعض الأمراض أو صحة الأفراد والأماكن.³ ﴾

انطلاقاً مما سبق فإن الأمن الصحي يعد من أبعاد الأمن الإنساني الأساسية، فحسب تقرير أعمال لجنة الأمن الإنساني فإن الأمن الصحي ليس مجرد حالة غياب المرض، بل هو حالة من رفاه متكاملة من الصحة العقلية والجسمية والاجتماعية التي يتمتع بها الفرد. في حين عرفه تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 بأنه "ضمان الحد الأدنى من الحماية من الأمراض والأنماط غير الصحيحة".

إن الترابط بين الأمن الإنساني والأمن الصحي ناتج عن الترابط العالمي الذي يتأثر بانتشار الأوبئة عبر الحدود وينطلق من فكرة مدى تأثير الأمراض والأوبئة على مفاهيم الأمن

¹ جرابة الصادق، تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة، مجلة العلوم السياسية والقانونية، المجلد 5، العدد 8، ص 26.

² محمود شاكر بن عبد العزيز، مفاهيم أمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص 14.

³ بن جديد ع الحق وبن قطية مراد، دور الأمن الصحي في عالم من دون حدود، هواجس متنامية ومضامين متباينة، مجلة آفاق العلوم، العدد 3، 2019، ص 48.

الأخرى، لذلك أصبح جوهر الأمن هو حماية أرواح البشر والانسان، فالمرض والعجز والوفاة، تهديدات خطيرة وواسعة الانتشار وبما أن الصحة صارت مهمة على المستوى الفردي فهي أساسية على المستوى الجماعي لكونها شرطا مسبقا للاستقرار الاجتماعي حيث يمكن أن يؤدي الانتشار المفاجئ لمرض معد أو أزمة صحية الى زعزعة استقرار المجتمع بأكمله.¹

ثانيا: الأمن الصحي من منظور منظمة الصحة العالمية

تنوعت اشارات تقارير منظمة الصحة العالمية الى الأسباب التي تؤثر في الصحة الانسانية، بقدر تنوع التقارير الصادرة عنها، وفي الكثير من هذه التقارير ربطت حقوق الانسان في الصحة وأمنه الصحي وجعلت منهما، وجهان لعملة واحدة، فمن وجهة نظر ارتباط الحق في الصحة بحق الحياة والسلامة البدنية والعقلية، وهذه كلها تعد من مقومات الأمن الصحي للأفراد من جهة ومن جهة أخرى فان الحق في الصحة هو حق يفرض على الدول مسؤولية حماية صحة المجتمع بعمومه وضع من الأمراض والوقاية منها كما أن الصحة الجيدة تشكل شرطا مسبقا للاستقرار الاجتماعي، ومن أهم العوامل التي تؤثر على الصحة نذكر منها:

﴿ سوء التغذية سواء في حالة نقص كمية الغذاء أو في سوء نوعيته.

﴿ التدهور البيئي الذي يصيب المناخ والتربة والماء.

﴿ الأوبئة والأمراض مثل: الكوليرا والايبولا، والفيروسات الكبدية.²

أما بخصوص الأمن الصحي من منظور منظمة الصحة العالمية فتعرفه بأنه: "الأنشطة التي تخفض الى أدنى حد مخاطر وتأثيرات الأحداث الصحية المهددة لسلامة سكان المناطق الجغرافية أو العابرة للحدود"، وتؤكد المنظمة على أن صحة البشر شرطا أساسيا لتحقيق الأمن والسلامة وأنه يعتمد على التعاون الكامل بين دول العالم كافة، ولا يقتصر تأثير الأوبئة والطوارئ الصحية وضعف المنظومات الصحية على ازهاق الأرواح البشرية فقط بل يمثل تهديدا للأمن والاقتصاد.³

¹ عائشة مساعدي، دور منظمة الصحة العالمية في تقرير الأمن العالمي في كورونا، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة العربي التبسي تبسة، 2021-2022، ص31-32.

² محمد يوسف ومحمد خليل ومرسي علوان، القانون الدولي لحقوق الانسان، الحقوق المحمية، الجزء الثاني، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006، ص431.

³ محمد يوسف ومحمد خليل ومرسي علوان، المرجع السابق، ص06.

وان تحسن درجات الحصول على الرعاية الصحية والتغطية الشاملة للمجتمع وجود الخدمات الصحية أفضل وسائل الدفاع ضد التهديدات للمجتمع الصحية الطارئة الناشئة بشكل طبيعي والمتسبب فيها هو البشر.¹

كما تجدر الإشارة الى ما يسمى بمؤشر الأمن الصحي العالمي حيث يعد أول تقييم شامل لقياس الأمن الصحي والقدرات ذات الصلة عبر 195 دولة، يتشكل من الأطراف في اللوائح الصحية 2005 ومشروع مبادرة التهديد النووي ومركز "جونز هوبكنز" وتم تطويره مع وحدة الاستخبارات.²

الفرع الثاني: مهددات الأمن الصحي

من أبرز المشاكل الصحية التي تؤثر بشكل مباشر على صحة الانسان، والتي تعتبر من أخطر تهديدات للأمن الانساني وهي: الأمراض المعدية العالمية، النزاعات وحالات الطوارئ الانسانية والفقر وظلم، وقد أدرجت منظمة الصحة العالمية العديد من القضايا المهددة للأمن الصحي:

الأمراض الناشئة - الانتشار السريع للايدز - التغير البيئي - التهديد الكيميائي والاشعاعي والبيولوجي ويعد ذات السياق كل من "براور" و"شالك" طائفة من الاعتبارات التي جعلت هذه الأمراض مصدر تهديد متعاظم لحياة الفرد ووجود الدولة وذلك على النحو التالي:³

﴿ ان الأمراض الوبائية تقتل كل ساعة ما لا يقل عن 1500 شخص عبر العالم، وهو ما يتجاوز الخسائر البشرية التي يمكن أن توقع في أي حرب.

﴿ ان الأمراض الوبائية تتطلب وجود الدولة على اعتبار أن وظيفة الدولة الأساسية هي حفظ النظام والسلامة بداخلها بدأت تتآكل تدريجيا في حالات تقشي الأمراض على نطاق واسع، وذلك بفعل محدودية المورد البشري في القطاع الصحي وتراجع الثقة الشعبية بالنظام الصحي داخل الدولة.

¹ منظمة الصحة العالمية، التهديدات الصحية الطارئة، يوم 2023/04/29، على الساعة، 18:20، الموقع الإلكتروني www.who.org.int.

² نجاح شمس الهدى، دور منظمة الصحة العالمية في بناء الأمن الصحي العالمي تبسة، الجزائر، 2022، ص8.

³ عبد الحق بن جديد ومراد بن قطية، المرجع السابق، ص48.

ان الأمراض بشكل عام تشكل عبئا اقتصاديا ففي افريقيا جنوب الصحراء يفوق عدد الحاملين بفيروس فقدان المناعة 25 مليون شخص، وهو يعتبر عبئا كبيرا على اقتصاديات تلك الدول ويستنزف مواردها بشكل كبير.¹

بالموازاة مع ما تقدم طرحه، قدمت محاولات مختلفة حاولت تحديد نطاق الأمن الصحي ومختلف أبعاده من طرف فواعل دولية، لعل أبرزها التصور الذي قدمته منظمة "الابيك"، على خلفية انتشار بعض الأمراض القاتلة لاسيما مرض "السارس" في القارة الآسيوية، وقد أنشأت مجموعة عمل سنة 2008 تعنى بالبحث والكشف عن الأمراض المعدية التي تهدد أمن واقتصاديات الدول الأعضاء بالمنظمة، وخلصت هذه اللجنة الى تحديد عدد من الموضوعات الأساسية التي تتدرج ضمن اطار تصورها للأمن الصحي: فيروس الايدز، الأمراض المعدية، التغير المناخي، الأزمات الدولية والانسانية المتردية.

سنذكر أمثلة عن التهديدات التي مست الأمن الصحي:

نشير في البداية الى أن الأمراض الجديدة التي ظهرت في الآونة الأخيرة والتي تتميز بشدة الأعداد وسهولة وسرعة الانتشار كلها عوامل زادت من خطورتها وتهديدها للأمن الصحي العالمي. وأصبحت تمثل الشغل الشاغل والتحدي الأكبر للمنظمات الدولية المعنية بمكافحتها والتصدي لها حيث أنه، مثلا: مرض زيكا وفيروس كورونا المتسبب لمرض المتلازمة الرئوية الحادة (سارس)، الايبولا ومرض انفلونزا الطيور اضافة الى بعض الأمراض التي ظهرت سابقا، ولا زالت تشكل خطرا كبيرا على الأمن الصحي العالمي مثل: الطاعون (في الصومال تم احصاء 73 حالة اصابة في سبتمبر 2017)، الكوليرا، شلل الأطفال، حمى الوادي المتصدع، الايدز...كلها أمراض لا تفرق حدودا أو منطقة دون المناطق الأخرى نظرا للسرعة المذهلة للانتشار في أنحاء العالم.

لذلك فان جائحة كوفيد 19 هددت الأمن الصحي العالمي للأسباب التالية:

﴿ تزايد درجة الترابط والاتصال بين دول العالم.

﴿ أدى الفيروس الى توقيف العالم تقريبا، وبالتالي يمكن اعتبار عام 2020 مرحلة

الركود الجيوسياسي في ظل التحديات الصحية والعواقب الاقتصادية المدمرة.

¹ عبد الحق بن جديد ومراد بن قطية، المرجع نفسه، ص 45.

اعتبرت جائحة كورونا من أكبر الجوائح ذات العواقب الوخيمة في ظل ظروف صحية شبه منعدمة في نقاط مختلفة من العالم، حيث أثرت بشكل كبير على كبار السن والأسر الفقيرة والأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية.¹

حيث مثلت الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والهند حوالي 45 بالمئة من جميع وفيات كورونا على مستوى العالم حيث بلغت نسبة الوفيات في الولايات المتحدة الأمريكية خلال 24 ساعة 205.232 ألف وفاة، و7.18 مليون إصابة وتمثلت الوفيات في أوروبا حوالي 25 بالمئة من حالات وفيات العالم وكانت منظمة الصحة العالمية قد صنفت أوروبا كبؤرة جديدة بعد الصين وأمريكا.²

الفرع الثالث: استراتيجية منظمة الصحة العالمية لبناء مقاربة الأمن الصحي

عمدت منظمة الصحة العالمية الى الارتكاز على مجموعة من الاجراءات والاستراتيجيات لمواجهة جل التهديدات والمخاطر التي تحقق بالصحة العالمية، هذا ما يؤثر سلبا على الأمن الصحي للدول، ومنه الأمن الصحي العالمي، حيث سعت الى القيام بجولة من الاجراءات لبناء مقاربة للأمن الصحي تقوم على ما يلي:

1- **تحقيق التنمية:** يعد قطاع الصحة من أهم القطاعات التي ترصد لها الدول موارد مالية ضخمة في كافة برامجها التنموية، وتنطلق استراتيجية المنظمة الى الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

2- **تعزيز النظم الصحية:** تعد المنظمة العالمية للصحة هي الداعم القوي والفعال في مكافحة الأمراض المعدية المزمنة، كما تتخذ جل الاجراءات اللازمة لتجعل من الصحة حقا للجميع.

3- **تسخير البحوث العلمية من أجل الصحة:** وذلك عن طريق تعزيز الاليات العالمية فيما يخص تطبيق المعارف والتكنولوجيات المتوفرة ودعم القدرات المحلية والوطنية.

4- **الدعوة الى ثقافة صحية عالمية:** قائمة على أساس مفهوم "الأمن الصحي العالمي".³

¹ بلخير اسيا، المرجع السابق، ص247.

² جين وورديل، وفيات كورونا في العالم تتخطى المليون، يوم 2023/05/08، على الساعة 18:34، الموقع الإلكتروني www.dw.com.

³ نجاح شمس الهدى، المرجع السابق، ص09.

المطلب الثالث: الأمن الاقتصادي

يساهم الأمن البعد الاقتصادي في تحقيق الرخاء للأفراد والمجتمعات، فإذا أردنا تحقيق الأمن عامة يجب علينا تحقيقه في بعده الاقتصادي نظرا لارتباطه بباقي الأبعاد. ومن هذا سنتطرق لثنايا مفهوم الأمن الاقتصادي كبعد أساسي من أبعاد الأمن الانساني (الفرع الأول) فارتفاع مؤشر الفقر والبطالة وانخفاض معدل النمو الاقتصادي تدل على تدهور الوضع الاقتصادي بشكل عام وبالتالي تشكل مجموعة من التحديات والمهددات التي تؤثر على المفهوم (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم الأمن الاقتصادي

يعتبر الأمن الاقتصادي من أهم دعائم الأمن الانساني، نظرا لأهمية العامل الاقتصادي من تداخل في مختلف مجالات الحياة، فلا يمكن الحديث عن تنمية بشرية من الصحة والغذاء والتعليم الا في ظل اقتصاد سليم، وقد أصبحت الأزمات الاقتصادية تهدد العالم.¹

أولاً: تعريف الأمن الاقتصادي

يعتقد "باري بوزان" بأن الأمن في بعده الاقتصادي له علاقة كبيرة بقدرة الدول على الوصول الى السوق الخارجية هذا على المستوى الاقليمي، وشدة التنافس بين دول الاقليم للوصول الى شراكات أو صفقات مع جهات أخرى أو قوة خارجية لها وزن اقتصادي.² كما يعرف الأمن الاقتصادي على أنه عبارة عن التدابير والرعاية والضمان التي تؤهل الانسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل، المسكن، الملابس، والعلاج خاصة في الظروف التي تواجه فيها كارثة طبيعية، أو ضائقة اقتصادية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وهذه التدابير الاقتصادية هي التي تصب في النهاية في خلق الأمان الاقتصادي للناس الذي ينطوي على البعد النفسي للإنسان فضلا عن البعد المادي الذي يوفره الأمن الاقتصادي الوطني على أنه المحافظة على الظروف المواتية والمشجعة للزيادة النسبية لإنتاجية العمل ورأس المال، والتي تضمن للأفراد مستوى معيشي مرتفع وتأمين وضع اقتصادي عادل وامن يشجع الاستثمار الداخلي والخارجي والنمو الاقتصادي.³

¹ جوزيف سيتغيلتز، خيبات العولمة، ترجمة: ميشال كرم، لبنان، دار الفاربي، 2003، ص45.

² نويوة عبد الغني، اشكالية الأمن الاقتصادي، مذكرة ماستر، كلية الحقوق، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017-2018، ص18.

³ مصنوعة أحمد وبركنو نصيرة، الأمن الاقتصادي العربي: الواقع والتحديات، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد2، العدد3، 2016، ص70.

تم الاتفاق ضمناً على مفهوم الأمن الاقتصادي، فقامت الأمم المتحدة بتعريفه على أنه " أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة" أي يتمثل ببساطة في امتلاك ما يكفي من النقود لإشباع حاجاته الأساسي، وهي: الغذاء، المأوى اللائق، الرعاية الصحية الأساسية، التعليم¹، ويعرف أيضاً على أنه "حق الحصول على الحاجات الأساسية للبنية التحتية المتعلقة بالصحة والتعليم والسكن، والحماية الاجتماعية، وكذلك الأمن ذو الصلة بالعمل"، إذن مفهوم الأمن الاقتصادي يقوم على أساس الضمان الاجتماعي للفرد الذي يقوم على العمل، وهو الذي يوفر الأمن الاجتماعي والاقتصادي للفرد، وتم التركيز على سبعة عناصر خاصة بـ "الأمن ذو الصلة بالعمل"، الذي يعتبر أساس الأمن الاقتصادي وهذه العناصر كالآتي: (أمن الدخل، أمن التمثيل القانوني للعاملين، أمن سوق العمل، أمن العمالة، أمن الوظيفة، أمن العمل، أمن تطوير المهارات)².

ثانياً: قياس الأمن الاقتصادي

1- منظور منظمة العمل الدولية للأمن الاقتصادي: لابد من وجود آلية لاستشعار خطر تفاقم انعدام الأمن الاقتصادي داخل المجتمع، لذلك يمثل قياس الرأي العام إحدى الآليات الهامة في هذا الشأن، ويعتبر التقرير الذي أصدرته منظمة العمل الدولية في سبتمبر 2004 تحت عنوان "الأمن الاقتصادي من أجل عالم أفضل"، محاولة لقياس الأمن الاقتصادي من منظور المواطنين حيث اعتمد على مسح لمستويات المعيشة ولأماكن السكن والعمل لنحو 48 ألف عامل في 90 دولة من مختلف بقاع العالم، ومن أهم ما خلص له التقرير أن القوة الاقتصادية ليست بالضرورة عاملاً يضمن الحصول على المراتب الأولى من حيث توفير الأمن الاقتصادي لمواطني الدولة، فالولايات المتحدة الأمريكية رغم قوتها الاقتصادية، أتت في المرتبة الـ 25 من حيث توفير الأمن الاقتصادي لمواطنيها.

2- مؤشر الأمن الاقتصادي (ESI): من إحدى الاجتهادات والأولى من نوعها في قياس الأمن الاقتصادي، قيام العالم السياسي "جاكوب هاجر" الأمريكي مع فريق من الباحثين بتطوير مؤشر بهدف إعطاء قياس ذات مغزى حول الأمن الاقتصادي

¹ جودي بوراس، الأمن الاقتصادي من أجل التنمية الوطنية، البحوث والدراسات البرلمانية، الفكر البرلماني، العدد 22، مارس 2009، ص 212.

² أحمد سمير، مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية، مكتبة طريق النور، 2004، ص 11-12.

لمواطني الولايات المتحدة الأمريكية، وبما يساهم في تحليل الدراسات والسياسات المتعلقة بهذا الشأن ويتميز هذا المؤشر بقياس الحالة الاقتصادية لأفراد في ظروف مختلفة عبر فترات زمنية مختلفة، لذلك يمثل هذا المؤشر قياساً للخسائر الاقتصادية الفعلية، وليس تقدير للخوف أو القلق من حدوث هذه الخسائر.¹

الفرع الثاني: مهددات ومعوقات تحقيق الأمن الاقتصادي

مع وجود بيئة مستقرة سياسياً وأمنياً، توجد اليات الاستقرار الأمن الاقتصادي، وهي اليات استقرار الوضع الاقتصادي للدولة، وهي تقوم على الممارسات الاقتصادية داخل أي مجتمع بين ثلاثة مستويات، الدولة والعالم الخارجي، وفي المقابل قد تتواجد بعض المعوقات التي قد تؤثر على المستوى الاقتصادي، والتي تتسبب بدورها في انعدام الأمن الاقتصادي وأهم هذه المعوقات:

1- البطالة وعدم الاستقرار في العمل: يعاني العديد من سكان العالم من انتشار البطالة،

فالقادمون الجدد الى سوق العمل لا يجدون فرصاً للعمل، وهم عادة من الشباب. فارتبطت البطالة بعدة عوامل تؤدي الى التوتر السياسي والاجتماعي، كما ارتبطت مشكلة البطالة بمسألة في غاية الأهمية، وهي مشكل عدم الاستقرار في العمل، أو العمالة المؤقتة، فنجد أن النسبة الغالبة من العمالة اما غير دائمة أو محددة لفترة زمنية معينة، ومن ثم لا توفر للمنخرطين في تلك الأعمال الاستقرار.²

ونشير الى نسبة البطالة في البلدان العربية كنموذج للبطالة باعتبارها كمهدد للأمن الاقتصادي، اذ تعد البطالة من المصادر الرئيسية لانعدام الأمن الاقتصادي في معظم البلدان العربية كان المعدل الاجمالي لنسبة البطالة في البلدان العربية 14.4 بالمئة من القوى العاملة عام 2005، بالمقارنة مع 6.3 بالمئة على المستوى العالمي. وفيما تتفاوت معدلات البطالة المحلية الى درجة ملموسة بين بلد وآخر مراوحة بين 2 بالمئة في قطر والكويت، ونحو 22 بالمئة في موريطانيا، فان البطالة في أوساط الشباب تمثل في كل الأحوال تحدياً جدياً مشتركاً في العديد من البلدان العربية.

¹ أحمد سمير، المرجع السابق، ص 20-22.

² عدوي محمد، مفهوم الأمن الانساني وعلاقته بمنظومة حقوق الانسان ودراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة، جامعة أسيوط، مصر، ص 11.

ويقابل هذه المعدلات المعدل الذي يقدر بنحو 6.1 بالمئة في سنة 2005 في السعودية حيث يمثل تحدياً قائماً بالفعل للأمن الاقتصادي.¹

راوح متوسط معدل البطالة في البلدان العربية في ثمانينات القرن الماضي بين مستوى عال بلغ 16.5 بالمئة في الجزائر ومستوى متدني بلغ 4.8 بالمئة في سوريا، المعدل التالي من حيث الارتفاع كان في المغرب 14.2 بالمئة تليه تونس 13.6 بالمئة ثم مصر 7.60 بالمئة، ثم الأردن بنحو 6.2 بالمئة.

2- الفقر: يمثل الفقر أحد المشاكل العالمية، ليس على المستوى الدول النامية فحسب، وإنما تعاني منه الدول المتقدمة أيضاً، والتي زاد الاستقطاب بين الفقراء والأغنياء فيها، وقد تغير مفهوم الفقر، فلم يعد الفقر يقصد به فقر الدخل فقط، وإنما امتد ليشمل فقر القدرات، والامكانيات. تتمثل اشكالية الفقر في التزايد المستمر في هذه الظاهرة على مستوى العالم، وازدياد أزمة عدم العدالة في توزيع عوائد التنمية، واتساع دوائر التهميش والاستبعاد إذا ما قصرنا الأمر على فقر الدخل باعتباره الأقرب الى القياس، فنجد أن 15 بالمئة من سكان الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي يعيشون تحت خط الفقر²، وبلغت أعداد فقراء العالم سنة 2000 حوالي 1.3 مليار. ويتوقع تناميها في ظل الأوضاع الراهنة واتساع هيمنة نظام السوق وانسحاب الدولة من مجالات عدة، خاصة نظم الحياة الاجتماعية، ونتيجة لعدم توفير فرص عمل للمواطنين تزداد عوامل عدم التوازن.³

3- عدم وجود سكن: تعتبر مشكلة عدم وجود مأوى من أشد اثار انعدام الأمن الاقتصادي، وأحد مظاهره، وذلك على المستوى العالمي، فمشكلة المأوى لا تقتصر على الدول النامية بل تمتد الى المتقدمة أيضاً، ولا تقتصر مشكلة عدم وجود مأوى من عدمها وإنما تنتقل الى مدى ملائمة المسكن لحياة والسكان.

¹ تقرير التنمية الانسانية العربية، تحديات الأمن الاقتصادي، الفصل الخامس، 2009، ص 109-110.

² تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، 1994، ص 21.

³ يسير دوسيناركليز، السكان والأمن، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، العدد 141، 1994، ص 146.

المبحث الثاني: أبعاد الأمن الإنساني المتعلقة بالجماعة

سنقوم ضمن هذا المبحث بتسليط الضوء على أبعاد الأمن الإنساني التي يشكل محورها الأساسي الجماعة، ولا يمكن أن يحقق المجتمع أي من أهدافه الا في ظل حالة من الاستقرار والطمأنينة وهو ما اقترن بالحاجة الماسة الى تحقيق الأمن بكافة جوانبه الغذائي، البيئي، السياسي والمجتمعي وهذا ما يمكن أن نطلق عليه أمن الجماعة. فالأمن البيئي وحماية البيئة من القضايا التي تهتم بها شعوب العالم، خاصة التهديدات التي تواجهها وهذا ما سوف نحاول تفصيله (المطلب الأول)، كذلك شكلت أزمات التي تتعاقب على البشرية منها ما يكون على شكل جوائح كجائحة كورونا أو على شكل حروب مثل حرب روسيا على أوكرانيا مسببة انتشار المجاعة وانعدام الأمن، تاركة بالأمن الغذائي خلف ظهرها وهذا ما سوف نتطرق له في (المطلب الثاني)، وأخيرا ليس اخرا سنتناول كلا البعدين السياسي والمجتمعي في (المطلب الثالث).

المطلب الأول: الأمن البيئي

ويعد الحق في بيئة صحية ونظيفة من بين الحقوق التي وردت كرد فعل على التحديات والمخاطر التي تواجه البشرية على اعتباره حق فردي وجماعي. وبهذا نقوم في هذا المطلب بتسليط الضوء على هذا البعد كونه من أهم أبعاد الأمن الإنساني، وهذا من خلال التعريف لهذا المفهوم وابرار التحديات التي تهدده (الفرع الأول)، والجهود الدولية التي سعت الى تحقيق الأمن البيئي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم الأمن البيئي والتحديات التي تهدده

أولاً: تعريف الأمن البيئي

تزامن ظهور مصطلح الأمن البيئي مع تقرير الأمم المتحدة للتنمية لسنة 1994، بحيث يعتبر من بين أهم سبعة أبعاد **جديدة** التي تشكل الأمن الإنساني حيث أن التقرير حدده باختصار على أنه يشتمل على التهديد بالتلوث، التدهور البيئي ونقص الموارد. كما سبق أن نص اعلان "ستوكهولم" سنة 1972 على أن الاعتراف بوجود الحق في بيئة صحية يشكل أكبر دعامة للأمن البيئي.¹

¹ شكراني الحسن، مؤتمر ستوكهولم 1972 الى رية +20 لعام 2012، مدخل الى تقسيم السياسات البيئية العالمية بيروت، لبنان، العددان 63-64، 2013، ص149.

يرتبط مفهوم الأمن البيئي بحماية الفرد من كل التهديدات والأخطار التي تهدد بيئته وتشكل خطراً على استمرار حياته، ان هذه الأخطار والتهديدات تؤدي الى تدهور بيئي يؤثر مباشرة على حياة الانسان، كونها تتميز بخاصية مهمة جدا تتمثل في علاقتها بمختلف جوانب الحياة اليومية للإنسان، ولقد أكد تقرير الأمم المتحدة الانمائي لسنة 2009 على أن الأمن البيئي محور أساسي لضمان الأمن الاقتصادي والاجتماعي، لأن رأس المال الطبيعي يتضمن رأس المال الاجتماعي والمالي كما أشار نفس التقرير للهجرة البيئية والتغير المناخي والتلوث كتحديات يواجهها الأمن الإنساني.¹

ثانياً: الانتهاكات والأخطار التي تهدد الأمن البيئي

لقد كانت في السابق كل التهديدات والأخطار ذات طبيعة عسكرية محضة تدور حول ضمان حماية وأمن الحدود، غير أن التطور التكنولوجي الكبير الذي عرفه العالم بعد الثورة الصناعية التي قادتها الدول المتقدمة وتحول العالم الى قرية صغيرة في عصر سيطرت عليه العولمة في كل المجالات أدى الى تغير كلي في نوع هذه التهديدات، لقد تعددت مصادرها في الوقت الراهن وتقسمت على جميع أبعاد الأمن الانساني فنجد منها الأزمات الاقتصادية والجريمة المنظمة من جهة، والجوع والفقر وانتشار الأوبئة الفتاكة كالإيدز وأنفلونزا الطيور والخنازير وأخيراً فيروس كورونا "كوفيد 19" الذي شل العالم أجمع عامي 2020-2021 وهدد حياة الأفراد وخرب الاقتصاد العالمي وقلب الموازين السياسية ووتر العلاقات الدولية من جهة أخرى، الى التلوث البيئي والتي تمثل جميعها أخطار لا يستطيع المجتمع الدولي محاربتها عن طريق القوة العسكرية.

ان ما يهمنا اليوم في بحثنا هذا هي التهديدات التي تشكل خطراً على الانسان في بيئته ومحيطه، اذ أن التلوث البيئي يشمل كل المظاهر الطبيعية والموارد الأساسية لحياة كريمة للفرد في بيئة صحية ونظيفة مع مراعاة حق الأجيال القادمة في الاستفادة من الثروات الطبيعية والبيئة الملائمة للعيش في سلام وهناء.

ان أكبر خطر يواجه البشرية ويهدد الأمن البيئي هو التغيرات المناخية التي يعرفها العالم وظاهرة الاحتباس الحراري داخل الغلاف الجوي للكوكب الأرضية، مما يؤدي الى ارتفاع درجة حرارة الأرض بشكل خطير وغير عادي، خلافا لما كانت عليه قبل الثورة الصناعية والتطور التكنولوجي، وهذا نتيجة انبعاث وتراكم الغازات الدفيئة والتي ينتج عنها اضافة الى ظاهرة

¹ سميرة سلام، تحديات الأمن الانساني في عصر العولمة، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2018، ص51.

الاحتباس الحراري، ظهور موجات الجفاف والفيضانات وارتفاع مستويات البحار وظاهرة التصحر واتساع ثقب الأوزون واستنزاف الموارد، مما أدى الى تهديد كل أشكال الحياة والتنوع البيولوجي والمساس بالإنسان والحيوان والنبات.¹

الفرع الثاني: الجهود الدولية في حماية الأمن البيئي

لقد دفعت خطورة الوضع البيئي الذي وصل اليه المجتمع الدولي أين أصبح يشكل خطراً على حياة الفرد من جهة، وتهديدا للاستقرار الدولي من جهة أخرى، هذا ما دفع بالفاعلين الدوليين الى اقرار سياسة دولية واقليمية تبنتها الدول والمنظمات الدولية، من أجل الخروج ورد الأخطار والتهديدات التي تؤثر على حياة الانسان.

أولاً: المؤتمرات الدولية المتعلقة بالبيئة

تلعب المؤتمرات الدولية دوراً هاماً في بناء ووضع العديد من القواعد القانونية التي تشكل الأساس الأول لأغلب القوانين الدولية، ومن بين المؤتمرات الدولية المتعلقة بالبيئة نجد:

1- مؤتمر ستوكهولم بالسويد 1972 (مؤتمر البيئة البشرية)

يكتسي هذا المؤتمر أهمية كبيرة كونه يعتبر البداية الفعلية للاهتمام بالبيئة، وبداية الوعي الجماعي بحتمية البيئة من الأخطار التي تهددها، فقد أرسى القواعد الأساسية والمبادئ العامة للاهتمام العالمي بقضايا البيئة. لقد أدرك العالم من خلال هذا المؤتمر الذي تناول بجدية واهتمام القضايا البيئية، الأوضاع التي الت اليها الطبيعة، وصدر عنه اعلان عن البيئة الانسانية تضمن أول وثيقة دولية تحتوي مبادئ للعلاقات الدولية بشأن موضوع البيئة، ومن أهم النتائج التي أسفر عنها هذا المؤتمر نذكر منها:

﴿لفت انتباه المجتمع الدولي بجميع أشخاصه لمشكلة البيئة ومدى تأثيرها على البيئة

البشرية والأفراد، ودفعهم الى تطوير وتحسين البيئة.

﴿ تأكيد ترسيخ حق البيئة كحق من الحقوق الأساسية للإنسان، فهو يعتبر أول جهد

دولي في سبيل اقرار حق عالمي للإنسان عن بيئة سليمة.²

﴿ انشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

﴿ اعلان مبادئ حول البيئة.

¹ محمد اسماعيل حاشي ونعيمة الياس، الأمن البيئي كأحد أهم أبعاد الأمن الإنساني، مجلد 13، العدد 28، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2021، ص 422-423.

² لمين هماش، مكانة السياسات البيئية ضمن أجندة الأمم المتحدة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، العدد 15، 2016، ص 624-625.

2- مؤتمر ريودي جانيرو بالبرازيل 1992 (مؤتمر قمة الأرض)

نظّمته الأمم المتحدة بناءً على قرار الجمعية العامة رقم 44/228 المؤرخ في 1988/12/20، عرف باسم قمة الأرض وأسفر عن عدة نتائج نذكر منها:

﴿ انشاء لجنة التنمية المستدامة.

﴿ اعتمد على ثلاثة اتفاقيات رئيسية وهي: اعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية، أجندة

21 وهي وثيقة ترسخ برنامج العمل البيئي، بيان مبادئ الغابات.¹

3- مؤتمر جوهانسبورغ 2002 (مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة)

تكفلت لجنة التنمية المستدامة بالتحضير لهذا المؤتمر، فقامت بعدة لقاءات وطنية وإقليمية استعداداً لذلك، فعلى الصعيد العالمي عقدت أربعة اجتماعات للجنة تحضيرية قبل انعقاد المؤتمر لتحديد العناصر الأساسية والمكونة للوثيقتين الرسميتين التي سوف يتم اعتمادها في جوهانسبورغ، وهما الاعلان السياسي وخطة التنفيذ، كما ركز المؤتمر على خمسة مسائل حيوية هي، المياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي، وهي وثيقة الصلة بالأمن البيئي.²

ثانياً: الاتفاقيات البيئية الدولية

سعت هيئة الأمم المتحدة منذ نشأتها الى ابرام العديد من الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، لعلاج القضايا والمشاكل البيئية التي تهدد البشرية وتطوير مواضيع هذه الاتفاقيات عن طريق المؤتمرات والبروتوكولات الاضافية التي تعتبر تقنية جديدة في القانون الدولي البيئي ومن بين هذه الاتفاقيات نذكر منها: الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيتو السابق الملحق بها، اتفاق باريس للتغير المناخي، اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.³

المطلب الثاني: الأمن الغذائي

يعد الغذاء من أهم المصادر الأساسية لحياة الانسان، وذلك انسجاماً مع حقيقة أنه لا حياة من دون غذاء، اذ يشكل الأمن الغذائي بعداً من الأبعاد الأساسية للأمن الإنساني، ونظراً

¹ منصور أوسير ومحمد حمو، الاقتصاد الأخضر، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2010، ص217.

² تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، متاح على موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في 2023/05/15.

³ الأزهر داوود، الأمن البيئي من منظور القانون الدولي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2016، ص129.

لأهمية الموضوع حاولنا التطرق لمفهوم هذا الأمن وذلك بتعريفه اضافة الى المؤشرات التي يتم القياس على أساسها وبذكر أهم مقوماته الأساسية (الفرع الأول)، اضافة الى التحديات التي تواجه الأمن الغذائي وسبل تحقيقه (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم الأمن الغذائي

سنحاول التطرق في هذا الفرع الى مختلف التعاريف التي أعطيت للأمن الغذائي، وكذلك مؤشرات ومستوياته.

أولاً: تعريف الأمن الغذائي

1-تعريف منظمة الأغذية الزراعية FAO: لفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء H "يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات لفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذي، ويلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفل أن يعيشوا حياة موفرة الصحة والنشاط".¹

2-تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD): "توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمين للنشاط والصحة بصورة مستقرة لكل الأفراد، اعتماداً على الانتاج المحلي² أولاً، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر واتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع مدخلهم وامكانياتهم المادية". ومن خلال هذا التعريف يتضح أن الأمن الغذائي لا يخرج عن كونه القدرة على تحصيل الغذاء الكافي والسلع لتلبية الاحتياجات الغذائية.

ثانياً: مقومات ومؤشرات الأمن الغذائي

1-مقومات الأمن الغذائي: يمكن ذكر أهم المقومات الأساسية للأمن الغذائي فيما يلي:

أ- الأمن المائي: تمثل قضية المياه أحد أهم المقومات الأساسية في توفير الغذاء للدول، وتعد قضية سياسية وأمنية بالدرجة الأولى، اذ تسعى معظم دول العالم للعمل بكل

¹الكبيسي عبد الجبار محسن نيا، تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي وأفاقه المستقبلية، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص23.

²عبد الغفور ابراهيم، الأمن الغذائي مفهومه، قياسه ومتطلباته، عمان، دار آمنة للنشر والتوزيع، 2014، ص13.

قوة للسيطرة على مصادر المياه، الى جانب الأرض الصالحة للزراعة بهدف انتاج الغذاء اللازم، وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، حيث تعاني الكثير من الدول العربية من ندرة حقيقية للمياه، حيث تعتمد الزراعة على المياه الجوفية والتي تدهورت بصورة كبيرة من حيث الكمية والنوعية.¹

ب- الأراضي الصالحة للزراعة: تعتبر الأراضي الصالحة للزراعة من أهم المقومات الأساسية في المشاريع الزراعية، وفي حالة ندرتها يجب العمل على سياسات من أجل استصلاح الأراضي، مع التشدد في مكافحة التصحر.

ج- الثروة الحيوانية: ان الثروة الحيوانية هي مرتكز أساسي لتحقيق جزء مهم من المواد الغذائية وبالتالي فهناك ضرورة للتعميق في مسائل تربية الحيوانات والحفاظ على الأراضي الصالحة للرعي.

2- مؤشرات الأمن الغذائي:

أ- المؤشرات التقليدية: وتتمثل فيما يلي:

- ﴿ نسبة قيمة الانتاج الزراعي المحلي الى الناتج الزراعي المستورد.
- ﴿ نسبة الانفاق على الغذاء الى اجمالي الدخل القومي.
- ﴿ نسبة قيمة الصادرات الزراعية لإجمالي الدخل القومي.²

ب- المؤشرات الحديثة: ومن بين المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها لقياس الأمن الغذائي وهي تحدد كما يلي: (توفير الغذاء، مستوى التغذية، المخزون الغذائي، الحصول على الغذاء).

الفرع الثاني: تحديات الأمن الغذائي وسبل تحقيقه

أولاً: تحديات الأمن الغذائي

1- التحديات المباشرة: تواجه الأمن الغذائي مجموعة من التحديات المباشرة والتي يمكن أن نقسمها الى:

أ- التحديات الطبيعية: والتي تشمل:

¹ صحيفة الوسط، الأمن المائي والأمن الغذائي بين الموازنة أو الخيار، منشورة في 2009/08/17، اطلع عليها في 2023/04/29.

² عائشة نصاب، اعادة الاعتبار لسكان الأرياف، استدامة الأمن الغذائي، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2014، ص23-24.

﴿ تهديد التصحر للمناطق الصالحة للزراعة، بالإضافة الى انتشار الملوحة في الأراضي المروية التي تؤدي الى تقليص مساحة الأراضي الزراعية وبالتالي تراجع الانتاج الزراعي. ﴾

﴿ مشكلة الاحتباس الحراري وتغير المناخ التي أثرت على العديد من المحاصيل الزراعية، وتدهور الانتاج الزراعي العالمي ومشاكل المياه. ﴾

﴿ التأثير السلبي للكوارث الطبيعية كالزلازل على العديد من الأراضي والمناطق الزراعية خاصة في المناطق المعرضة لذلك كقارة اسيا.¹ ﴾

ب- التحديات الاجتماعية: يمكن حصرها كما يلي:

﴿ التوسع الحضري الكبير الذي رافقته الهجرة من الريف الى المدينة، وتزايد نسبة المستهلكين الى المنتجين، والزحف المتزايد للأبنية الاسمنتية على الأراضي الزراعية الخصبة في ضواحي المدن. ﴾

﴿ تشتت الحيازات الزراعية خاصة في الدول العربية، جراء حقوق الارث والتملك التي تحرم القطاع الزراعي من مزايا الانتاج الكبير ومن مزايا التجميع الزراعي.² ﴾

2-التحديات غير مباشرة: والتي يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

أ- الانفجار السكاني: يذهب العديد من الاقتصاديين الى اعتبار عامل السكان من أبرز العوامل التي تشكل تهديدا للأمن الغذائي، ففي الحقيقة نجد أن عامل السكان لا يشكل تحديا فعليا للأمن الغذائي في أي دولة، ولكن التحدي الحقيقي والفعلي هو تسييس مشكل الغذاء، حيث نجد أن بإمكان الدول المتقدمة أن تخفف كثيرا أو بالأحرى نهائيا من مشاكل الغذاء، ولكنها تأبى فعل ذلك خدمة لمصالحها.³

ب- أزمة الجوع: تمثل أزمة الجوع أحد التهديدات الأساسية للعديد من الدول لاسيما الدول المتخلفة، حيث تتجسد مشكلة الجوع في العالم في وجود 800 مليون نسمة في العالم يعانون من الجوع، و1.02 مليار شخص يعانون في الوقت الحالي من

¹ علوان عبد الصاحب، قضايا تكامل الاقتصادي العربي والأمن الغذائي، التطورات والتحديات وفاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، 2020، ص10.

² العيسوي ابراهيم، تحديات الدعوة الى بناء أمن غذائي راسخ، مجلة البحوث العربية الاقتصادية، 2010، ص76.

³ خلافة هاجر، الأمن الغذائي بين اشكالية تعديد المضامين وتنامي التهديدات، مجلة دفاتر المتوسط، 2012، ص201.

نقص التغذية، حيث يشكل التزايد السكاني مع الضغط على البيئة، واهدار مواردها علاوة على عدم التوزيع رافدا أساسيا لتفاقم هذه الأزمة في العالم.¹

ثانيا: سبل تحقيق الأمن الغذائي

ويتطلب تحقيقه العمل على عدة محاور أهمها: الاستفادة من التكنولوجيا في تحقيق الأمن الغذائي ونقل المعرفة، وكذا تشجيع الشباب على الاندماج في العمل الزراعي، مع وقف انتشار الأنواع الغازية سواء كانت حيوانات أو أعشاب ضارة، بما في ذلك الموازنة بين الأمن الغذائي وتلبية الاحتياجات الغذائية للأفراد. إضافة الى استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي نذكر من بينها: النمو الزراعي والقضاء على الفقر، توفير بيئة صالحة للزراعة ...الخ.²

المطلب الثالث: الأمن السياسي والمجتمعي

مادام أن الجماعة هي أهم مكون للأمن المجتمعي، فهي تعد كذلك من أبرز أسس قيام الأمن السياسي باعتبارها المحيط المنتج للاستقرار الأمني على كافة المستويات ويوجد ارتباط قوي بين الأمن السياسي والهوية الثقافية والمجتمعية لأي فرد من أفراد المجتمع، وعليه سنتطرق من خلال المطلب لتبيان كلا المفهومين بتعريف الأمن السياسي، وسوف نقوم بتوضيح تهديداته والليات الدولية والاقليمية في حماية حقوق الانسان من الصراع (الفرع الأول)، ونقوم بدراسة الأمن المجتمعي من خلال تعريف المفهوم والتهديدات التي تواجهه (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم الأمن السياسي

أولاً: تعريف الأمن السياسي

يرى البعض ان الأمن في معناه السياسي هو "كل ضمان أو نظام سياسي قانوني يسعى الى التحقيق الملأئم للواجبات. وتجنب أو تقليص عدم الثقة في تحقيق الحق والقانون تحت وتيرة الضغوطات السياسية وغيرها"، والبعض الآخر يرى أن الأمن في مدلوله السياسي لا

¹الصادق عوض بشير، تحيات الأمن الغذائي العربية بيروت، لبنان، مركز الجزيرة للدراسات، 2009، ص06.

²قادري حسين، سبل تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 2021، ص569-570.

ينحصر في علاقة الأشخاص بالنظام وفي الحق في الرفاه الذي يوفره له، بل يشتمل على إطار أوسع ليصبح واجبا مجتمعيًا على عاتق الدولة.¹

ثانياً: تهديدات الأمن السياسي

1- ضعف دور الدولة: ان ضعف دور الدولة قد يتضح من خلال امعان النظر في

مسألة علاقة الأمن السياسي بحقوق الانسان، وأن هذه الأخيرة هي المعنية بالحق في السلام والأمن، لذلك نجد أن المهمة الأساسية في حفظ الأمن وضمان الحق في العيش بسلام هي حكر على الدولة. لأنه في النهاية هناك عقد اجتماعي بين الدولة ومواطنيها تقوم بموجبه الحكومة مدعومة في ذلك باليات الحماية، بحماية وصيانة حقوق مواطنيها، عبر ادارة وتنفيذ برامج توفير السلامة والأمن العام، اذ ينظر الى هذين على أنهما حقان اجتماعيان ينبغي توزيعهما بعدالة تحت اشراف الدولة.²

2- غياب الحكم الديمقراطي: ان حق المواطن في أمنه السياسي وباقي حقوقه الأخرى

وحرياته الأساسية، لا تكون مضمونة بشكل كامل، الا في ظل نظام ديمقراطي يرعاها ويصونها عبر السماح للشعب بالمشاركة في ادارة شؤون البلاد على أكمل وجه، وأن استئثار الحكام بالسلطة وحرمان المواطن من حقه في التسيير واتخاذ القرار السياسي، ينتج عنه خلق مسافة كبيرة تفصل بينه وبين من يحكمه، وهو ما يدفع بالغالب بهذا المواطن الى الانخراط في تنظيمات سرية معارضة أو إجرامية تهدد السلام في العالم.³

3- انتشار العنف عبر الحدود: أدت سياسات العولمة والتكنولوجيا الحديثة، الى اضعاف

سيادة معظم الدول على أراضيها ومواطنيها ساهمت الى حد كبير في التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ورفع بعض الدول مسؤوليتها عن تقديم الخدمات الأساسية للشعب، وهي عوامل دفعت بها الى اغفال البعد الاجتماعي والانساني والسياسي للمواطنين، مما ساهم في اتساع دائرة الصراع بين الجماهير وبأي صورة كان، ليمس

¹ أنيسة أكحل العيون، أي انحراف في المجتمع الدولي، الدار البيضاء، المغرب، 2012، ص 26-27.

² حسن الحاج وعلي أحمد، خصخصة الأمن، الطبعة الأولى، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007، ص 67.

³ سعدي محمد الخطيب، حقوق الانسان بين التشريع والتصنيف، منشورات الحلبي، لبنان، 2009، ص 50.

هذا الأخير بالسياسة الداخلية الأمنية للدولة، وأيضا سياساتها الخارجية في علاقتها بالدول الأخرى.¹

ثالثا: آليات حماية الأمن السياسي (منظمة الأمم المتحدة)

أوضح ميثاق الأمم المتحدة تعهد المنظمة بضمان السلام العالمي، عبر تحقيقها لمبدأ الأمن السياسي، من خلال إيمانها بحقوق الإنسان وكرامته، وذلك في العديد من المواد منها المادة 73، و76 من الميثاق الأممي، وبما أن تحقيق السلام بين البشر، يعتبر أساسيا لمنح الحقوق للإنسان فلا سلام بلا عدل والذي يقتضي وجود الحرية، وهذا ما يجعلنا نقر أنه يمكن اعتبار منظمة الأمم المتحدة كآلية لتحقيق الأمن السياسي والسلام هو أن المنظمة شكلت أساسا لحماية شعوب العالم، غير أنه من بين أهداف ومبادئ هذه المنظمة حفظ الأمن والسلام الدوليين من كافة التهديدات كالصراع والعنف والاستغلال وغيرها.²

ان مجلس حقوق الإنسان اعتبره الية مستحدثة للأمم المتحدة فهو يعتبر الأساس المتين لتحقيق فكرة الأمن السياسي، الذي يتماشى مع مبادئ احترام حقوق الإنسان في صورتها الحديثة المواكبة للحضارة، والتي أضحت تؤسس لحقوق حديثة، تعمل على تحقيق وبناء السلام في العالم.³

الفرع الثاني: مفهوم الأمن المجتمعي

أولا: تعريف الأمن المجتمعي

عرف "باري بوزان" الأمن المجتمعي بأنه: "القدرة على المحافظة على استمرارية الأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية والعادات"⁴، فالتغيرات الطارئة على مستوى النظام الدولي أو على مستوى الدولة والمجتمع قد تؤثر سلبا على الخصائص الهوياتية للجماعات، بشكل قد يسهم في اختراق خصوصيتها ونسيجها المجتمعي الأصلي، وهذه التطورات قد تكون سببا في بروز قيم داخلية لا تتوافق مع النسيج المجتمعي الذي كان سائدا من قبل، وبالنسبة

¹ سهيل فتلاوي، العولمة واثارها في الوطن العربي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص213-215.

² سعدي محمد الخطيب، المرجع نفسه، ص24-25.

³ ايناس محمد البهجي، الأسس الدولية لحق اللجوء السياسي، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، 2013، ص294.

⁴ حمشي. م، مدخل الى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، 2018، ص342.

لمفهوم الأمن المجتمعي من منظور الأمن الانساني فيمكن القول أنه شعور الفرد بانتمائه للجماعة أو مجتمع محلي أو منظمة أو جماعة عنصرية أو عرقية يمكن أن توفر لأعضائها هوية ثقافية، وهذه الجماعة توفر المساندة العلمية له، وغالبا ما تتمكن الجماعات من تلبية احتياجات الأفراد خاصة في حال عجز السلطة المركزية على الاستجابة لها وهو ما ينطبق على الدول الفاشلة أو العاجزة.¹

ثانيا: تهديدات الأمن المجتمعي

يتعرض الأمن المجتمعي للعديد من التهديدات نذكر من بينها:

1-الهجرة: أشار "باري بوزان" الى أن أكبر تهديد للأمن المجتمعي هو الهجرة، فهي تؤثر سلبا على دول المنشأ وكذا على دول المقصد على حد سواء، فالأفراد والجماعات التي تتغلغل داخل مجتمعات أخرى ستتأثر بالقيم والثقافة السائدة بتلك المنطقة، بشكل قد يجعلها تتسلخ من مقوماتها ومبادئها الأصلية، كما أن تركز الجماعات والأقليات داخل اقليم دولة معينة وتزايد أعدادهم في ظل النمو الديموغرافي السريع يتسبب فيما بعد في خلق مجتمعات جديدة داخل المجتمع الأصلي وتعتبر الدول الغربية الوافدين اليها من دول افريقيا على أنهم مصدر للإرهاب والجريمة وهو ما يهدد أمنها الداخلي.²

2-العولمة: أحدث الترويج الاعلامي الغربي فجوة لدى شعوب العالم الثالث التي أضحت تقارن مستوى الرفاهية بين الطرفين، ما جعل هذه الأفراد يطالبون بتحسين أوضاعهم الاجتماعية لمواكبة الصرح الحضاري المتقدم في دول الشمال، فتعاضد دور الاعلام المجتمعي وتطور أدواته التي يستطيع من خلالها التلاعب بعنصر الهوية، وإعادة صياغة مدركات القوميات والأعراق والشعوب المختلفة اتجاه بعضها البعض، خاصة أن الدول الكبرى هي من تهيمن على وسائل الاتصال وتستخدمها ضد دول العالم الثالث وقد انعكست سلبا على الأمن المجتمعي.

¹منصوري. ر، الهجرة السرية من منظور الأمن الانساني، القاهرة، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2016، ص198.

²حجاج. م، تحديات وفاق الأمن المجتمعي بالجزائر، مجلة المدارات السياسية، المجلد5، العدد1، 2021، ص193.

3- النزاعات الاثنية: ان تعرض الفرد في إطار الجماعة للتهميش يطرح قضايا الهوية واشكالية التمييز ضد الأقليات كما ينمي مشاعر الكراهية بين مختلف الجماعات، فتطور الصراعات الاثنية الى نزاعات عسكرية ينتقل فيها الصراع من مستوى الأفراد والمجتمع الى مستوى الدولة يشكل تهديدا للأمن المجتمعي.¹

¹ الطائي. ط م ذ، الأمن الدولي للقرن الـ21، الأردن، دار الأكاديميون للنشر، 2019، ص196-198.

خلاصة الفصل الثاني:

تطرقنا ضمن الفصل الثاني الى الأبعاد الأساسية للأمن الإنساني، اذ أدرج تقرير التنمية الانسانية لسنة 1994 في فصله الثاني سبعة أبعاد للأمن الإنساني مترابطة ومتكاملة مع بعضها البعض تركز على رفاهية وكرامة الانسان حسب فلسفة الحاجات الانسانية وهي: الأمن الشخصي، الأمن الصحي، الأمن الاقتصادي، الأمن البيئي، الأمن الغذائي، الأمن السياسي والمجتمعي اذ تناولنا ضمن المبحث الأول طائفة الأبعاد التي تتعلق أو المرتبطة بالفرد أهمها الأمن الشخصي الذي محوره العنف الشخصي والمنزلي وعمالة الأطفال والجريمة، والأمن الصحي الذي يدور حول الأمراض القاتلة والمعدية، والأمن الاقتصادي الذي يدور حول محور تحدي الفقر والبطالة.

واستعرضنا ضمن المبحث الثاني الطائفة الثانية من الأبعاد المتعلقة بالجماعة من بينها الأمن البيئي يدور حول التلوث والتدهور البيئي واستنزاف الموارد اذ أن الاخلال بالبيئة لا يشكل خطرا على بقاء الدول فقط وانما على بقاء واستمرار الانسانية ككل، والأمن الغذائي الذي يدور حول الجوع والمجاعات، وأخيرا وليس اخرا الأمن الاجتماعي الذي محوره التوترات الدينية المذهبية والعرقية وصراعات الهوية، الأمن السياسي محوره غياب الديمقراطية والقمع وانتهاك حقوق الانسان وعليه فان الأمن الإنساني يرتبط بكل هذه التهديدات التي تمثل تحديا أمام المجتمع الدولي في وضع استراتيجيات وسياسات لمعالجتها، من أجل ضمان حماية حقوق الانسان وبناء السلام والأمن الجماعي والفردى مع توحيد الجهود الدولية والاقليمية وترجمتها الى أعمال فعلية تؤدي الى تحسينات فعالة وملموسة بدرجة أكثر في حياة الناس اليومية.

الختامة

من خلال ما تقدم نستنتج أن موضوع الأمن الانساني من المواضيع القديمة والجديدة في نفس الوقت، قديمة لأنه ظهر بعد فترة الحرب الباردة كونه تعلق بأمن الصراعات والحروب والنزاعات، جديدة كونه ارتبط بالأبعاد الأمنية السبعة للأمن الانساني، اذ ازداد الاهتمام الدولي بهذا المفهوم منذ ظهوره بتقرير ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي لسنة 1994، فلم تعد المسألة الأمنية تتعلق بأمن الدول وانما ببقاء الانسانية وحماية الانسان من كافة المخاطر التي تعرض حياته للخطر، ويبدو أن تحقيق الأمن الانساني بمكوناته وأبعاده المختلفة مسألة تحتاج الى وقت وجهد، بسبب التحديات الأمنية ومصادر التهديد المختلفة، والتي تشكل أهم عائق أمام تحقيق الأمن الإنساني.

وان العمل من أجل مواجهة هذه التحديات يتطلب تماسكا دوليا، وخطط تعاون شاملة يشترك فيها الجميع، من أجل تحقيق رؤية جديدة للعالم تعبر عن تطلعات البشر من أجل حياة كريمة للجميع، والى جانب ذلك، تبنت الاليات الدولية من بينها الأمم المتحدة خطة لبناء السلام العالمي، وتتضمن مساعدة الدول المعنية على ارساء الأمن وحماية حقوق الانسان وتحفيز التنمية.

ويبقى المستقبل مفتوح على الاحتمالات في أن تنجح هذه الخطط، وبالتالي ستساهم في تحقيق الأمن الانساني ومواجهة تحدياته المختلفة، أو تفشل فتزيد من تأزم الوضع الذي تشهده الساحة الدولية وتراجع الأمن الإنساني.

لقد تمحورت دراستنا هذه حول مفهوم الأمن الانساني وتحدياته، وقد هدفت الى القاء الضوء على هذا المفهوم وسياقه التاريخي، ومن خلال الكشف عن العلاقات بين الأمن الانساني وحقوق الانسان والتدخل الدولي الانساني ولقد حاولت هذه الدراسة وضع الخطوط العريضة لمفهوم الأمن الانساني وتحليل اطاره العام ومجالات تطبيقه فهو مفهوم شامل للعديد من المفاهيم، بمعنى أنه في أصبح عمليا بدخوله في القانون في القانون الدولي، سيكون له تأثير كبير على تطور العلاقات الدولية وستبقى الدول تنظر اليه بحيطه حاله حال منظومة حقوق الانسان.

وتوصلنا من خلال دراسة الموضوع مفهوم الأمن الانساني وأبعاده الى النتائج التالية:

منذ ظهور مفهوم الأمن الانساني في تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي في سنة 1994 ازداد اهتمام المجتمع الدولي بهذا المفهوم تدريجيا، لذا تتم الكثير من المحاولات لتعريفه بشكل واضح سواء على مستوى المنظمات الدولية أم الحكومات أم فقهاء القانون الدولي، وفي هذا الصدد فان معظم التعريفات جاءت واسعة وشاملة، وهي تعريفات غير دقيقة، وقد حاول بعض الفقهاء اعادة تعريف المفهوم بشكل أضيق وأدق.

تلعب المنظمات الدولية على المستوى العالمي دورا مهما في تحقيق الأمن الانساني وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة بأجهزتها المختلفة، أما على المستوى الاقليمي تلعب المنظمات الاقليمية كالاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية والاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية دورا مهما في هذا الإطار.

لقد حاولت كل من كندا واليابان وضع مقاربات لمفهوم الأمن الانساني، فقامت اليابان بالمساهمة في انشاء صندوق الأمن الانساني ولجنة الأمن الانساني، وطرحت كندا مسؤولية الحماية لتحقيق الأمن الانساني، وفي ظل الظروف الحالية ليس ثمة تطابق بين الدول حول مفهوم الأمن الانساني، بل هناك لحد الان من الدول من ينظر الى هذا المفهوم بريبة وحيطة، ما يعيق تطور المفهوم وتكريس شموليته وعدم تجزئته.

ان فكرة الأمن لم تعد تقتصر على أمن الدولة فقط بل تتعداها الى أمن الأفراد، في ظل المتغيرات التي طرأت على البيئة الدولية خاصة بعد الحرب الباردة وهو الوضع الذي استدعى ضرورة اعادة النظر في مفهوم الأمن.

يشتمل الأمن الانساني على العديد من الأبعاد التي تركز أمن حقيقي بعيد عن كل التهديدات الاقتصادية، الاجتماعية، الصحية، السياسية، الغذائية، الشخصية.

تبقى فكرة الأمن الانساني من أولويات المفاهيم البارزة في حقل الدراسات الأمنية اذ لا تزال تتضمن رؤى مستقبلية جديدة في ظل قائمة طويلة من التهديدات المستهدفة

للبيئة الدولية خاصة في مجال الأمن البيئي والأمن الصحي وهو ما شهده العالم جراء تفشي جائحة كورونا-كوفيد 19.

للمن الأمن الانساني يهدف الى حماية الحقوق والحريات وصيانتها والدفاع عنها من أي تهديدات قد تطرأ عليها كجرائم الابادة، الفقر، المجاعة، العنف ضد النساء، الأوبئة، الأمراض....الخ.

ومن أجل تكريس مقاربة جديدة للأمن الانساني بأبعاده المختلفة، نقترح أن يتم القيام بما يلي:

للمن يحسن أن يتم تحيين مضامين الأمن الانساني بجعله أكثر عدالة من خلال تطبيقه واقعيا بنفس القدر على كل مواطني الدول في العالم دون تمييز بين دولة أخرى.

للمن تكثيف التعاون بين الدول وزيادة التنسيق المسبق لإيجاد حلول فعالة للتحديات والرهانات التي يواجهها العالم، وخلق وجهة نظر مشتركة بشأن المعوقات التي تواجه الأمن الإنساني.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

I. قائمة المصادر:

1. القرآن الكريم.

2. قرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة:

﴿ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رمز: A/Res/60/1 المتضمن نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005.

﴿ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المعنون: تمكين الناس وتنمية-رمز القرار A/Res/66/224 مؤرخ في 2012/09/28.

3. التقارير:

﴿ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ في 23 ديسمبر 2013 المتعلق بمتابعة قرار الجمعية العامة 290/66 المتعلق بالأمن البشري-رمز التقرير: A/68/685.

﴿ تقرير لجنة أمن الانسان المعنون: "أمن الانسان للآن"، حماية الناس وتمكينهم صادر لعام 2003.

﴿ تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي المعنون: "جيران في عالم واحد".

﴿ تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 المعنون: "تحديات أمن الانسان في البلدان العربية"، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-المكتب الإقليمي للدول العربية.

﴿ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعنون: في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق الأمن والتنمية وحقوق الانسان للجميع، رمز التقرير: A/59/2005 بتاريخ 21 مارس 2005.

﴿ تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول الصادر عام 2000.

﴿ تقرير التنمية البشرية، محبوب الحق وآمارتياسن، الصادر في شهر مارس من عام 2010، رمز التقرير A/64/70.

﴿ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المتعلق بالأمن البشري سنة 2010.

﴿ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول متابعة قرار الجمعية العامة رقم 291/64 المتعلق بالأمن البشري الصادر بتاريخ 5 أبريل 2012، رمز التقرير A/66/63.

﴿ تقرير اتجاهات اللجوء عام 2014، المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مارس 2014.

﴿ تقرير التنمية الإنسانية العربية، انعدام الأمن الشخصي للفئات الضعيفة، الفصل 04، 2009.

4. مذكرة صادرة عن الجمعية العامة:

﴿ مذكرة الأمانة العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة المعنون: "تعريف المفاهيم والمصطلحات الأساسية في مجالي أسلوب الحكم والإدارة العامة"، تحت رمز 16/206/4 المؤرخة في 5 يناير 2006.

II. قائمة المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

﴿ أحمد سمير، مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية، مكتبة طريق النور، 2004.

﴿ الطائي، الأمن الدولي للقرن 21، الأردن، دار الأولى للنشر، 2019.

﴿ الكبسي عبد الجبار محسن ذياب، تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي وأفاقه المستقبلية، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

﴿ أنيسة أكحل العيون، أي انحراف في المجتمع الدولي، الدار البيضاء، المغرب، 2012.

﴿ ايناس محمد ابدعجي، الأسس الدولية لحق اللجوء السياسي، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، 2013.

﴿ بن عبد العزيز محمود شاكر، مفاهيم أمنية، جامعة تاييف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.

﴿ بول جوردن لورين، "نشأة وتطور حقوق الانسان الدولية"، ترجمة أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة، القاهرة، 200.

﴿ جون باغليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، الامارات العربية المتحدة، 2004.

- ﴿ حسن الحاج وعلي أحمد، خصخصة الأمن، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007. حسن سعد سيد، الحماية الدولية لحق الانسان في السلامة الجسدية (دراسة مقارنة)، ط2، دار النهضة العربية، 2004. ﴾
- ﴿ خديجة عرفة، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، الرياض، السعودية، جامعة تاييف العربية، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، 2009. ﴾
- ﴿ سعدي محمد الخطيب، حقوق الانسان بين التشريع والتصنيف، الطبعة الأولى، جامعة منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009. ﴾
- ﴿ سمير الفتلاوي، العولمة وأثارها في الوطن العربي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009. ﴾
- ﴿ سميرة سلام، تحديات الأمن الإنساني في عصر العولمة، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2018. ﴾
- ﴿ عبد الغفور إبراهيم، الأمن الغذائي مفهومه، قياسه ومتطلباته، عمان، دار أمانة للنشر والتوزيع، 2014. ﴾
- ﴿ عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان. ﴾
- ﴿ عبير بسيوني رضوان، الأمن الإنساني وتطبيقاته في المحافل الدولية، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011. ﴾
- ﴿ علاء أبو عامر، العلاقات الدولية، دار الشروق للنشر، عمان، 2004. ﴾
- ﴿ عمير نعيمة، ديمقراطية منظمة الأمم المتحدة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2007. ﴾
- ﴿ فوزي أوصديق، مبدأ التدخل والسيادة، لماذا؟ وكيف؟، دار الكتاب الحديث الجزائر، طبعة 1999. ﴾
- ﴿ منصور أوسريير ومحمد حمو، الاقتصاد الأخضر، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، 2010. ﴾
- ﴿ منصور.ر، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، القاهرة، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2016. ﴾

- ﴿ مورتير سيلزو وآخرون، "النظام العالمي الجديد"، ترجمة صادق إبراهيم عودة، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
- ﴿ نواف كنعان، حقوق الإنسان في الإسلام والمواثيق الدولية والدساتير العربية، ط1، اثناء للنشر والتوزيع، 2008.
- ﴿ يوسف محمد، علوان محمد خليل مرسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، الحقوق المحمية، الجزء الثاني، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009.

2. أطروحات دكتوراه:

- ﴿ حواس صباح، التلوث البيئي على الأمن الإنساني، أطروحة الدكتوراه، تخصص قانون البيئة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2019-2020.
- ﴿ سلام سميرة، الأمن الإنساني وتحدياته في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016.
- ﴿ عبيدي محمد، الأمن الإنساني في ظل مبدأ مسؤولية الحماية، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص القانون الدولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016-2017.
- ﴿ قنوفي وسيلة، حق الإنسان في الأمن، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لمين دباغين، سطيف، 2016-2017.

3. مذكرات التخرج:

- ﴿ الأزهر داوود، الأمن البيئي من منظور القانون الدولي، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، تخصص البيئة والعمران، جامعة الجزائر، 2015-2016.
- ﴿ أمينة دير، أثر التهديدات على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013-2014.
- ﴿ إنعام عبد الكريم، مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلات الدولية، مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2013.
- ﴿ بن جبور الحاج ميلود، الامن الإنساني في ظل المتغيرات الدولية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة بن باديس، مستغانم، 2016-2017.

- ﴿ بن عطا الله بن علي، الآليات القانونية لمكافحة العنف ضد المرأة، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013-2014. ﴾
- ﴿ بوسطيلة سمرة، الأمن البيئي-مقاربة الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2012-2013. ﴾
- ﴿ حوحو رمزي، حق الانسان في السلامة الجسدية وفقا لأحكام القانوني الدولي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009. ﴾
- ﴿ خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2008. ﴾
- ﴿ عائشة مساعدي، دور منظمة الصحة العالمية في تقدير الأمن العالمي في كورونا، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2021-2022. ﴾
- ﴿ خميسي شبيبي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية، مذكرة ماجستير، قسم الدراسات السياسية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2008. ﴾
- ﴿ نويوة عبد الغني، إشكالية الأمن الاقتصادي، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017-2018. ﴾

4. المقالات والمجلات:

- ﴿ العيسوي إبراهيم، تحديات الدعوة الى بناء أمن غذائي راسخ، مجلة البحوث العربية الاقتصادية، 2010. ﴾
- ﴿ بلخير آسيا، الأمن الصحي العالمي، متطلبات الترشيح وضرورات الاستدامة، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 6، 2018. ﴾
- ﴿ بن جديد عبد الحق، بن قيطه مراد، الأمن الصحي في عالم من دون حدود، هو أجس متنامية ومضامين متباينة، مجلة آفاق العلوم، العدد 3، 2019. ﴾
- ﴿ جودي بوراس، الأمن الاقتصادي من أجل التنمية الوطنية، البحوث والدراسات البرلمانية، الفكر البرلماني، العدد 2، مارس 2009. ﴾

- ﴿ حجاج.م، تحديات وآفاق الأمن المجتمعي بالجزائر، مجلة الدراسات السياسية، المجلد 5، العدد 1، 2021. ﴾
- ﴿ حمشي.م، مدخل إلى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية التغذية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 2018. ﴾
- ﴿ خلافة هاجر، الأمن الغذائي بين إشكالية تعديد المضامين وتنامي التهديدات، مجلة دفاتر المتوسط، 2012. ﴾
- ﴿ خولة محي الدين يوسف، أمل يازجي، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثاني، 2012. ﴾
- ﴿ شكراني الحسن، مؤتمر ستوكهولم 1972 إلى ريو+20 لعام 2012، مدخل الى تقسيم السياسات البيئية العالمية، بيروت، لبنان، العددان 63-64، 2013. ﴾
- ﴿ عبيدي محمد، الأمن الإنساني وتحديات جائحة كورونا، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلة 6، العدد 1، جامعة عمار ثلجي بالأغواط، الجزائر، 2022. ﴾
- ﴿ عدوي محمد، مفهوم الأمن الإنساني وعلاقته بمنظومة حقوق الانسان ودراسة في المفاهيم والعلاقات الدولية، مركز الاعلام الأمني، جامعة أسيوط، مصر، القاهرة. ﴾
- ﴿ عقابي خميسة، الأمن الصحي العالمي بعد انتشار كورونا والتحديات والسيناريوهات المستقلة، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، المجلة 3، العدد 1، 2021. ﴾
- ﴿ علاق جميلة وويفي خيرة، مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة، العالم الاستراتيجي، الجزائر، العدد 4، جوان 2008. ﴾
- ﴿ قادري حسين، سيل تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 2021. ﴾
- ﴿ لمين هماش، مكانة السياسات البيئية ضمن أجندة الأمم المتحدة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، العدد 15، 2016. ﴾
- ﴿ مارتن غريفييتس وتيري أوكلهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة، 2002. ﴾

- ﴿ محمد إسماعيل حاشي ونعيمة إلياس، الأمن البيئي كأحد ابعاد الأمن الإنساني، مجلد 13، العدد 28، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2021.
- ﴿ مصطفى علوي، الأمن الاقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي، سلسلة مفاهيم، العدد 04، أفريل 2005.
- ﴿ مصنوعة أحمد وبركنو نصيرة، الأمن الاقتصادي العربي، الواقع والتحديات، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 2، العدد 3، 2016.
- ﴿ وليد عبد الجبر، الأمن الإنساني والتنمية البشرية المستدامة "العراق نموذجا"، مجلة محلية التربية، جامعة العراق.
- ﴿ سير دونياركليز، السكان والأمن، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، العدد 141، 1994.
5. الملتقيات والمداخلات:
- ﴿ أزروال يوسف، الأمن الانساني في دراسة نظرية، جامعة عربي تبسي تبسة الجزائر.
- ﴿ الصادق عوض بشير، تحيات الأمن الغذائي العربية بيروت، لبنان، مركز الجزيرة للدراسات، 2009.
- ﴿ جاك لوب، العالم ثالث وتحديات البقاء، ترجمة احمد فؤاد بلبع، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1986.
- ﴿ حمدوش رياض، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، مداخله الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، قسنطينة، 2008.
- ﴿ عائشة نصاب، إعادة الاعتبار لسكان الأرياف، الاستدامة الأمن الغذائي، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 23-24 نوفمبر، 2014.
- ﴿ عبد الحكيم الشرجي، الفقر التحدي الرئيسي للأمن البشري، دراسة حالة للمجتمع اليمني، المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية، من 14-15 مارس 2005، عمان، الأردن، اليونسكو، 2005.
- ﴿ علوان عبد صاحب، قضايا تكامل الاقتصادي العربي والأمن الغذائي، التطورات والتحديات وفاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، 2020.

- ﴿ غادة علي موسى، إعادة النظر في استراتيجيات الأمن الإنساني في المنطقة العربية، أوراق مختارة قدمت ضمن المؤتمر الدولي العالمي حول الأمن الإنساني في الدول العربية، عمان، الأردن، 14-15 مارس 2005، اليونسكو. ﴾
- ﴿ فاطمة حسن شبيب وخالد عكاب حسون، الأمن الانساني في إطار المواثيق والمنظمات الدولية، جامعة سامرى. ﴾
- ﴿ فهد بن سلطان السلطان، المدرسة وتحديات العولمة، التجديد العوفي والتكنولوجي، ورقلة، مقدمة في ندوة العولمة وأولويات التربية، جامعة الملك سعود، 2004. ﴾
- ﴿ محمد نجيب حسني، أغراض العقوبة في ضوء حقوق الانسان، المؤتمر العلمي لحقوق الانسان المنعقد في الأردن في الفترة من 4-5/12/1999. ﴾
- ﴿ نجاح شمس الهدى، دور منظمة الصحة العالمية في بناء الأمن الصحي العالمي، مداخلة ضمن الملتقى الدولي، تداعيات جائحة كورونا على منظمة الصحة العالمية، تراجع الدور وحتمية الإصلاح، تبسة، 2022/10/09. ﴾

6. المواقع الالكترونية:

- ﴿ تقرير حول الأمن الانساني، لجنة حقوق الانسان، يوم 2023/04/24، على الساعة 19:15، على الموقع الالكتروني www.human.security.chscvg. ﴾
- ﴿ تاكايوكي يامامورا، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، ترجمة عادل زقاغ، 2015، يوم 2023/05/01، على الساعة 19:38، الموقع الالكتروني www.geosite.com. ﴾
- ﴿ محند برقوق، عولمة حقوق الانسان والأمن، مجلة سياسية، النسخة الالكترونية، يوم 2023/05/02، على الساعة 12:14، الموقع الالكتروني www.politics.com. ﴾
- ﴿ رياض هاني، الترابط بين الأمن الوطني والأمن الانساني، الحوار المتمدن، العدد 3454، يوم 2023/04/20، على الساعة 12:29، الموقع الالكتروني www.ahiwat.org. ﴾
- ﴿ موقع وزارة الخارجية اليابانية، يوم 2023/05/01، على الساعة 15:00، الموقع الالكتروني www.mofia.go.com. ﴾
- ﴿ موقع صندوق الأمن الإنساني، يوم 2023/05/05، على الساعة 12:36، الموقع الالكتروني www.unocha.org. ﴾

﴿ منظمة الصحة العالمية، التهديدات الصحية الطارئة، يوم 2023/04/29، على الساعة، 18:20، الموقع الالكتروني www.who.org.int. ﴾

﴿ بجين وورديل، وفيات كورونا في العالم تتخطى المليون، يوم 2023/05/08، على الساعة 18:34، الموقع الالكتروني www.dw.com. ﴾

﴿ تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، متاح على موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في 2023/05/15. ﴾

﴿ صحيفة الوسط، الأمن المائي والأمن الغذائي بين الموازنة أو الخيار، منشورة في 2009/08/17، اطلع عليها في 2023/04/29. ﴾

III. قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- ﴿ Darios Battistilla, théories des relations internationales, 2eme édition, presses des sciences politiques, paris, 2006.
- ﴿ Declaration of the club of rome, www.mega.nu/ampp/car.html.
- ﴿ Gred oberleinter: Human security and human rights , European training center for human rights and democracy ,occasional paper, N8, 2002.
- ﴿ Hans corell, from territorial sovereignty to human security, london, international law.
- ﴿ Human development report, new dimensions of human security, oxford, newyork, 1994.
- ﴿ Jean-français Rioux: « la sècuritè humaine: une nouvelle conception des relations internationales» L'harmattan, paris, 2001.
- ﴿ Jean Jacque roche, epide.
- ﴿ John baglis and steve smith, the globalization of worls politics, an introduction to international relations, 3rd oxford university press, 2001.
- ﴿ Joris peignot, la sècuritè humaine, centre de la documentation de l'ècole militaire, 2006.
- ﴿ K.G.Giesen, l'èthique des relation internationales, les théories anglo-amèricaines, 1992.
- ﴿ Kanti banjapi, an expression of threats versus capabilities across time and space, security dialogue, vol 35, N03, sep 2004.

- ✧ Kofi Anan, we the peoples, the role the united nations in the 21 st, newyork, un, A /54/2000, 27/03/2000.
- ✧ Liold axworthy: notes for an adress by to the institute technologic autonomy de mèxico (ITAM), canada's security agenda for the hemisphere, Mèxico city, 11 january 1999 at www.dfait.macci.gc.ca.
- ✧ Mauris Bertnard, la fin de l'ordre militaire, presses des sciences politiques, paris, 1996.
- ✧ May chartouni dubart et loulouwa al-rachid, droit et mondialisation, politique etrangère, N4, hiver 1999-2000.
- ✧ Mike fell: « is human security our main concern in the 21st century ? », journal of security sector managment, valume 04, number 03, september 2006.
- ✧ Philippe Marchesin, introduction aux relations intrnationaux, edition karthala, 2008.
- ✧ Ramesh thakur, new millenium, new prespective, the united nation, secyrity and governance, new york, 2000.
- ✧ Richard Higgot, globalization and regionalization, new trends in world politics, the Emirates center, abu dhabi, 1998.
- ✧ Richard J. Estes, beyond famine, relief 27 beyond famine relief, 1987.
- ✧ Robert jaxon, the coming anarchy, the atlantic monyhly, may 1993.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العناوين
	الآية القرآنية الاهداء شكر وعرفان قائمة المختصرات
01	مقدمة
06	الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية للأمن الانساني وعلاقته ببعض المفاهيم ذات الصلة
07	المبحث الأول: المقاربة المفاهيمية للأمن الانساني
07	المطلب الأول: جهود تعريف الأمن الانساني
07	الفرع الأول: المفهوم الضيق والموسع للأمن الإنساني
10	الفرع الثاني: تعريف الأمن الإنساني
17	المطلب الثاني: الأمن الانساني وعلاقته ببعض المفاهيم، خصائصه وألياته
17	الفرع الأول: علاقة الأمن الانساني ببعض المفاهيم ذات الصلة
21	الفرع الثاني: خصائص واليات مفهوم الأمن الإنساني
26	المبحث الثاني: نشأة وتطور مفهوم الأمن الإنساني
26	المطلب الأول: ارهاصات مفهوم الأمن الإنساني
27	الفرع الأول: الانتقال من أمن الدولة الى أمن الانسان
30	الفرع الثاني: جدلية أمن الدولة وأمن الانسان (المقاربات النظرية للأمن)
37	المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن الانساني وتكريسه في إطار منظمة الأمم المتحدة
37	الفرع الأول: المتغيرات الدولية التي ادت الى بروز الأمن الانساني
42	الفرع الثاني: تكريس الأمن الانساني في إطار منظمة الامم المتحدة
45	خلاصة الفصل الأول
46	الفصل الثاني: أبعاد الأمن الإنساني
47	المبحث الأول: أبعاد الأمن الانساني المتعلقة بالفرد
47	المطلب الأول: الأمن الشخصي
47	الفرع الأول: مفهوم الأمن الشخصي

فهرس المحتويات

51	الفرع الثاني: مهددات الأمن الشخصي
53	المطلب الثاني: الأمن الصحي
53	الفرع الأول: مفهوم الأمن الصحي
56	الفرع الثاني: مهددات الأمن الصحي
58	الفرع الثالث: استراتيجية منظمة الصحة العالمية لبناء مقاربة الأمن الصحي
59	المطلب الثالث: الأمن الاقتصادي
59	الفرع الأول: مفهوم الأمن الاقتصادي
61	الفرع الثاني: مهددات ومعوقات تحقيق الأمن الاقتصادي
63	المبحث الثاني: أبعاد الأمن الانساني المتعلقة بالجماعة
63	المطلب الأول: الأمن البيئي
63	الفرع الأول: مفهوم الأمن البيئي والانتهاكات التي تهدده
65	الفرع الثاني: الجهود الدولية في حماية الأمن البيئي
66	المطلب الثاني: الأمن الغذائي
67	الفرع الأول: مفهوم الأمن الغذائي
68	الفرع الثاني: تحديات الأمن الغذائي وسبل تحقيقه
70	المطلب الثالث: الأمن السياسي والمجتمعي
70	الفرع الأول: مفهوم الأمن السياسي
72	الفرع الثاني: مفهوم الأمن المجتمعي
75	خلاصة الفصل الثاني
76	الخاتمة
79	قائمة المصادر والمراجع
89	فهرس المحتويات
	ملخص المذكرة

ملخص المذكرة

ملخص المذكرة

لقد جاء مفهوم الامن الانساني كمفهوم جديد لأمن وحدته الأساسية الفرد، الذي طرح ضمن تقرير التنمية البشرية لسنة 1994، وهي المقاربة التي جاءت لتصحيح المفهوم التقليدي لأمن، والتي قدمت بدائلها في تجديد مفهوم الامن ومرجعياته الأساسية، وسبل بنائه على المستوى العالمي، فهدفه حماية الفرد وتحريره من الحاجة والخوف، ووسعت مجال الأمن ليصبح امن متعدد الابعاد (اقتصادي، سياسي، اجتماعي، بيئي، غذائي، صحي، شخصي)، يتطلب تحقيق الأمن الانساني بوضع آليات للتكيف مع التحديات وكافة التهديدات التي تواجهه في مختلف متغيراته، وعلى كافة مستوياته سواء على المستوى الاقليمي او العالمي فالأمن الانساني انتج تصورا جديدا لأمن، يتمثل في ضرورة التعاون لتحقيق الأمن العالمي بالتركيز على الفرد، لان امننا مرهون بأمن الغير، وهو الأمر الذي تم التأكيد عليه في مختلف القمم العالمية.

الكلمات المفتاحية: الأمن الإنساني، الأمن التقليدي، التحرر من الخوف والتحرر من الفاقة، الحماية والتمكين، التنمية البشرية.

Summary:

The concept of human security came as a new concept of security whose basic unit is the individual, which was put forward in the Human Development Report for the year 1994, and it is the approach that came to correct the traditional concept of security, which presented its alternatives in renewing the concept of security and its basic reference, and ways to build it at the global level, as its goal is to protect and liberate the individual from need and fear, and expanded the field of security to become a multi-dimensional security (economic, political, social, environmental, dietary, health, personal), achieving human security requires the development of mechanisms to adapt to the challenges and all threats facing it in its various changes and at all levels, whether at the regional or global level, human security produced a new perception of security, which is represented in the need for cooperation to achieve global security by focusing on the individual, because our security depends on the security of others, which was emphasized in various global summits.

Keywords: Human security, traditional security, freedom from fear and freedom from want, protection and empowerment, human development.